جامعة محمد الصديق بن يحيى– جيجل–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

النظام السياسي الإيراني بين المحددات الداخلية والضغوطات الخارجية 1997- 2011

إعداد الطالب:
عيسى يحياوي

إشراف الأستاذ الدكتور :
لعجال أعجال محمد لمين

لجنة المناقشة:

د. محمود شرقي	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة	رئيساً.
د. لعجال أعجال محمد لمين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بسكرة	مشرفا ومقرراً.
د. زهير بوعمامة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة عنابة	عضواً مناقشاً.

السنة الجامعية: 2013/2012.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الخالص و الاحترام و التقدير لأستاذي المشرف

الأستاذ الدكتور: لعجال أعجال محمد الأمين

الذي رافقني طيلة إنجاز هذا البحث،

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية على المجهودات المبذولة لتكويننا في فترتي ما قبل وما بعد التدرج .

إلى كل زملاء الدراسة على التشجيع والتمنيات بالتوفيق.

الطالب : يحياوي عيسى

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

الطالبة : يحياوي عيسى

مقـدمـة

مقدمة :

خضعت نظم الحكم التيوقراطية المسيحية ،ومن بعدها الإسلامية ،لحالة من التناقض بين انتسابه للدين على اعتبار أنها ترجع الحق في ممارسة السلطة إلى كونه حقا إلهيا مقدسا ،وبالتالي لا يجوز الطعن فيه ولا نقضه بالأساس ،وبين نظرياتها وممارستها . فالنظام يخضع في هذه الحالة لسيطرة رجال الدين بشكل مطلق .

ولا يخرج النظام السياسي في جمهورية إيران الإسلامية عن هذا الإطار ،حيث تمثل نظرية ولاية الفقيه عظمة إيران ،وتجسد بالقدر ذاته مأساتها ،فهي أطاحت من جانب برمز الاستبداد وأقامت الدولة الدينية الخالصة لأول مرة في تاريخ إيران ،ولكنها تمسك من جانب آخر بخناق الدولة الإيرانية،وتحيد وتعطل بمنطق الدولة ما سواها من إرادات . ويزيد من وطأت التصادم بين نظرية ولاية الفقيه ومفهوم الدولة ،استمرار دورة العهد الإلهي بسبب وجود الإمام الثاني عشر أو المهدي المنتظر حتى لو كان محتجبا.

إن مصطلح الجمهورية الإسلامية ينهض على أساس إيديولوجي بامتياز هو نظرية ولاية الفقيه ،التي تجيب على أسئلة أنصارها وتقدم لهم الحقيقة استنادا إلى مقدمتها المرتكزة على تأويلات فقهية للدين ونصوصه ،وكانت ثمرة هذه التأويلات جمهورية إيران الإسلامية التي أسسها الإمام الخميني. ولكن هذه الجمهورية تعاني بالمقابل من تضعضع أساسها الفكري بسبب جمعها بين الجمهورية والإسلامية في مفهوم واحد،حيث يتناقض المفهوم العلمي الصارم للدولة مع الطابع الميتافيزيقي النبيل للدين .فالجمهورية هي انعكاس لتطور أشكال الحكم عبر التاريخ ،أما الأديان السماوية فهي خارج هذا التاريخ ،بحيث لا تستمد مشروعيتها من تطور تاريخي مثلما هو حال الجمهورية ،بل من حوادث سبق أن وقعت فيما وراء التاريخ.

كما أن الوظائف العليا في الجمهوريات ،متنقلة بين الأشخاص ومحددة بفترة معينة ، ولأن رأس الدولة مسؤول أمام المواطنين وتحت طائلة محاسبتهم ،فإن جمهورية إيران تختلف عن الجمهوريات من هذه الزاوية أيضا،كما أن صلاحيات رأس الدولة في الجمهوريات تكون محددة بنصوص القانون ، لكن في الحالة الإيرانية يتمتع المرشد بصلاحيات الأئمة المعصومين عند المسلمين الشيعة.ومن نافلة القول أن نذكر أن الجمهوريات لا تعترف بأن هناك أي شخص فوق القانون وهو ما لا يتطابق هنا أيضا،ولما كانت جمهورية إيران الإسلامية تقوم على أساس ولاية الفقيه ،فإنها تقوم على أساس الحق الإلهي للمرشد،في حين تعد إرادة المواطنين هي أساس إدارة المجتمع في الجمهوريات ،وهي التي تفرض على رأس الدولة الاستجابة لرغبات موكليه.

من هنا يكمن الاختلاف حول خصوصية نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية،هل هو نظام تيوقراطي يحكمه رجال الدين من منطلق الحق الإلهي ، أم أنه نظام يحمل في طياته مضامين ديمقراطية ذات طبيعة خاصة نابعة من خصوصية المشروع الإسلامي بوسائله ومن طلقاته.

إن الجمهورية الإسلامية تعتمد على نظام من القوى المتوازية من شأنه أن يجعل كل طرف –بما في ذلك موظفو الحكومة– في ظلام نسبي. أما الأكثر إظلاما فهو هوية أولئك الذين يتخذون القرارات المهمة . فتقريبا كل منظمة لها ظلها ، وعادة ما يكون الظل أكثر أهمية من المنظمة نفسها ،وبالتالي فإن أي مسؤول إيراني عادة ما يتحدث عن أنهم يفعلون كذا وكذا ،أكثر مما يتحدث عن أننا نفعل كذا وكذا.

إن النظام السياسي الإيراني يتميز بتعدد مصادر صنع القرار وتنوع مؤسساته، ويكاد ينفرد بطبيعته هذه عن الكثير من النظم السياسية القائمة في دول العالم ، نتيجة مزجه بين نوعين من المؤسسات .النوع الأول هو المؤسسات المنتخبة والمتمثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الشورى الإسلامي ، ومجلس خبراء القيادة، ومجالس الشورى المحلية ، أما النوع الثاني فهو المؤسسات المعينة التي يسيطر عليها رجال الدين ،والمتمثلة في مجلس صيانة الدستور ،ومجمع تشخيص مصلحة النظام، بالإضافة إلى الحرس الثوري الإيراني. هذه الهيكلية أدت بدورها إلى بروز تيارين متباينين على الساحة السياسية : الأول محافظ ، والثاني إصلاحي . إن بنية النظام السياسي الإيراني المعقدة جعلته يتعرض لهزات عنيفة، وهذا ما لمسناه خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، والتي شهدت استقطاب سياسي وشعبي حاد وغير مسبوق ، وما استتبعه من صراعات وتناقضات ،إلا أن النظام السياسي الإيراني سرعان ما استعاد توازنه .

كما أن الموقع الجيوسياسي الذي تقع فيه إيران ،جعلها تدور في صراعات مع الدول المجاورة ، وتحت مظلة الضغوط الدولية ، و الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ،خاصة بعد احتلال العراق وأفغانستان ، والعلاقات الوطيدة بين إيران وحزب الله، وما زاد من حدة الضغوط على النظام الإيراني هو الملف النووي .

بناءا على ما سبق ،تتعرض هذه الدراسة إلى النظام السياسي الإيراني ،وإشكالية العلاقة بين مختلف هياكله المنتخبة والمعينة، والسياسات الدولية التي تستهدفه نتيجة سلوكه السياسي.

1-أهمية الموضوع:

إن أهمية هذه الدراسة تكمن في تفرد النظام الإيراني بهياكله و حركيته، لقد مثلت نظرية ولاية الفقيه كأطروحة بنيوية في الفكر الإسلامي الشيعي إحدى القضايا الهامة قي الجدل حول التجربة السياسية الإيرانية في عهد الثورة ،وما نتج عنها من إفرازات داخلية و خارجية مازالت مستمرة إلى وقتنا . وليس أدل من ذلك محاولة القادة في إيران تصدير الثورة إلى الدول المجاورة، واندلاع حرب إقليمية بين إيران والعراق . إضافة إلى الصراع الدائر في إيران هذه الأيام بين الإصلاحيين والمحافظين ، وما تتعرض إليه إيران من ضغوط القوى الكبرى حول الملف النووي . كل هذه التعقيدات تكسب الدراسة أهمية بالغة.

2-إشكالية الموضوع :

انطلاقا مما تقدم ،فإننا نرى أن موضوع بحثنا يتطلب للإلمام به من كافة جوانبه طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى قدرة النظام السياسي الإيراني على تحقيق التوازن داخليا والتكيف خارجيا، في ظل التحديات الداخلية والضغوط الدولية ؟.

لمعالجة هذه الإشكالية قمنا بصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الفلسفة السياسية و القيمية التي يقوم النظام الإيراني عليها؟.
- ما هي القوى والهياكل التي تحدد وجه النظام السياسي الإيراني؟.
- كيف يواجه النظام السياسي الإيراني السياسات الدولية التي تستهدفه؟.

3- الفرضيات:

في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية و للأسئلة الفرعية ، نختبر مدى صحة الفرضيات التالية:

- التسييس المذهبي والصورة السلبية للبيئة الدولية قد تجعل من النظام الإيراني أكثر توازنا واستقرارا.
- تغلغل المظاهر الديمقراطية في المنطقة قد يوفر للنظام الإيراني مزيدا من الخلل لصالحه.
- وجود مؤسسات تمثيلية وهيئات منتخبة مكن النظام الإيراني من معالجة مشكلتي الهوية والشرعية.
- قابلية القيم وقواعد العمل الدينية المتعلقة بالشأن العام للتكيف مع متطلبات الحياة المتغيرة ، هو محور التوازن بالنسبة للنظام السياسي الإيراني.

4- أهداف الدراسة:

– التعرف على مفهوم النظام السياسي ، ولاية الفقيه وكيف خرجت من بطون الكتب إلى محك التجربة والتطبيق.

– التعرف على العلاقة التي تربط البنى والمؤسسات السياسية في إيران بالفلسفة الدينية والمنظومة القيمية والاجتماعية ، والتأثير المتبادل بينها.

– تحليل التطورات الأخيرة في إيران ،ومحاولة كشف تأثير البيئة الخارجية على البيئة الداخلية والعكس.

5– المنهاج المستخدمة:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها .ونظرا لاتساع مجال هذا البحث ،فقد كان من الضروري توظيف نوع من التكامل المنهجي الذي يقوم على استعمال أكثر من منهج واحد لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة، لذلك فقد كانت الحاجة إلى المنهج التاريخي لمعرفة مختلف التطورات التي شهدها النظام السياسي الإيراني ، ورصد مختلف التيارات السياسية في سياق حركة العملية السياسية في إيران.

المنهج القانوني:بالتركيز على الأوضاع الدستورية في إيران ،ومدى استجابة حركة المؤسسات السياسية في علاقاتها ببعضها البعض فيما يخص اختصاصاتها ووظائفها بقيم الممارسة السياسية التي جاءت في الدستور.

منهج تحليل النظم Systems Analysis Approach:لأنه يتناسب مع تحليل تفاعل الوحدات المشكلة للنظام فيما بينها ،ومتغيرات أخرى متعلقة بمعطيات البيئة الداخلية الممثلة في الفلسفة القائمة والمنظومة القيمية،ومتغيرات البيئة الدولية التي يتفاعل ضمنها النظام السياسي ،ممثلة في الضغوط والتأييد الدولي، وهي العلاقة التي يمكن الكشف عليها بتوظيف منهج تحليل النظم.

المنهج الوظيفي functional Approach:من أجل تتبع الهياكل المؤسساتية ،والتعرف على تطورها وشرعيتها وأدوارها وتقييم مدى فاعليتها ، ومستويات نموها ومخرجاتها المختلفة.

6– مجال حدود الدراسة:

ينحصر موضوع الدراسة في معالجة النظام السياسي الإيراني والتعقيدات الداخلية لصنع القرار السياسي، و التجاذب بين التيارات السياسية على المستوى الداخلي ، في مقابل مواجهة تحديات

السياسات والضغوط الدولية التي تهدف إلى تغيير النظام أو تغيير سلوكه السياسي، في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2011.

7- أسباب اختيار الموضوع:

إن الأسباب التي دفعتنا لدراسة هذا الموضوع عديدة ، يمكن تقسيمها إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أ- **الأسباب الموضوعية :**

- خصوصية النظام الإيراني ، فهو مزيج من الديمقراطية والتسلطية،حيث يضمن الدستور مبدأ التنافسية الانتخابية والتعددية الحزبية، لكن في المقابل فإن المواد الدستورية الخاصة بتولي الفقيه تجعلنا إزاء نظام بالغ التسلط.

- الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران في منطقة الشرق الأوسط، حيث تمثل المتغير الرئيسي في المعادلة الأمنية في المنطقة، وحالة الشد والجذب التي تمارس عليها من قبل القوى الكبرى.

- دراسة النظام السياسي لأية دولة ، هو الأقرب إلى مجال التخصص الأكاديمي"دراسات سياسية مقارنة".

ب- **الأسباب الذاتية:**

- ميل شخصي نحو هذا الموضوع والرغبة في الإطلاع ودراسة الفكر السياسي الشيعي والشعب الفارسي.

- الاهتمام الدولي المتزايد حول إيران على مستوى الإعلام والمنظمات الدولية، والاختلاف الحاصل حولها بين القوى الكبرى.

8- أدبيات الدراسة :

لقد حظيت إيران باهتمام كبير بين الدارسين ، نتيجة لتجربة نظام الثورة الإسلامية ، والتطورات السياسية التي شهدتها.أهم هذه الدراسات هي:

دراسة Wilfried Buchta, **Who rules Iran? The structure of power in the Islamic Republic** ، يرمي الكتاب إلى عرض وتحليل بنى السلطة الرسمية وغير الرسمية في إيران، فبنى السلطة تمثل المفتاح لفهم استقرار نظام حكم رجال الدين في إيران، بالإضافة إلى التوترات المتواصلة التي تسود داخل نظام الحكم. اعتمد الكتاب على البحث الميداني الذي قام به خلال فترات إقامته في إيران وزياراته خلال فترة 1993- 1998، أضفى أهمية خاصة على الكتاب.

دراسة **مصطفى اللباد** في كتابه " **حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه**"، الذي يتناول فيه سبب تحول الدولة الإيرانية رسميا إلى مذهب الشيعة الإثنا عشرية، وكيفية انتقال الفقهاء وعلاقتهم بالدولة إلى مرحلة نوعية أعلى بحيث صاروا على المستوى السياسي – القانوني جزءا أساسيا من مشروعية الحكم في إيران.

دراسة **نيفين عبد المنعم** في كتابها" **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**"، ويبحث هذا الكتاب العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في صنع القرار في إيران وبخاصة أثر الجغرافيا السياسية، وارتباط ذلك بمحاصرة ما تعتبره النفوذ والوجود الأجنبي المعادي في المنطقة. وتلقي الدراسة الضوء على الازدواجية التي تميز النظام السياسي الإيراني منذ اندلا ع الثورة الإسلامية التي أنتجت مؤسسات تعبر عنها، مما أدى إلى تعدد القوى والمؤسسات المساهمة في عملية صنع القرار. أما بالنسبة إلى العلاقات العربية . الإيرانية فيوضح الكتاب بأنها تتأثر مباشرة بالتشابك بين الدائرة الإيرانية من جهة والدوائر العربية من جهة أخرى من الجغرافيا والتاريخ والحضارة.

دراسة **سكوت ريتر "استهداف ايران"**، وهو تقييم استخباراتي قومي أعده **ريتر** للوضع الإيراني المعقد. يدرس **ريتر** سياسة تغيير الأنظمة التي تتبناها إدارة بوش واحتمالات تهديد إيران لمصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. سكوت ريتر هو أحد كبار مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة في العراق في الفترة الممتدة بين عامي 1991 و1998.

دراسة **روجر هاورد "نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**"، حيث يرى في دراسته أن إمدادات الطاقة الإيرانية قادرة على إعادة صياغة العلاقات الأمنية والدبلوماسية في آسيا والشرق الأوسط، وأن منافسي أمريكا فقط، مثل الصين، سيكونون المستفيدين الوحيدين من موارد إيران الطبيعية، وسينشأ نتيجة لذلك تحالف جديد بين الدول والذي سيكون بمثابة الثقل الموازي للنفوذ الأمريكي العالمي.

9– مصادر البحث والصعوبات :

تطلبت الدراسة الاعتماد على مصادر مختلفة ، قصد الإحاطة بجميع القضايا النظرية والعلمية ، حيث تمت الاستعانة بالكتب والمقالات بمختلف اللغات ، من أجل الإحاطة الشاملة بالموضوع، ومعالجته بطريقة موضوعية بعيدا عن التحيز .

إن كل بحث لا يخلو من الصعوبات ، حيث يتفاوت حجم هذه الصعوبات و مدى تأثيرها على مسار البحث وقيمته، وأهم ما واجهنا هو نقص المراجع في مكتباتنا، نظرا للحساسية الموجودة تجاه الفكر الشيعي ، والعلاقات الفاترة التي كانت تربط الجزائر بطهران.

10- خطة البحث:

لقد تم تبويب البحث إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول (الفصل التمهيدي) الإطار النظري للدراسة، من خلال تناول المفاهيم الأساسية للنظام السياسي وخصائصه ووظائفه، كما تم إبراز المنظومة الفكرية التي أسس عليها النظام السياسي الإيراني، من خلال التطرق لولاية الفقيه وتطورها التاريخي وتطبيقها الفعلي في إيران.

أما الفصل الثاني فقد تعرضنا فيه إلى المؤسسات الحاكمة والقوي المؤثرة في النظام السياسي الإيراني، من خلال قراءة الدستور والوقوف على المؤسسات التي تشير إليها مواده وفصوله، كما يلحظ القوى والمؤسسات الفاعلة التي لا يتضمنها الدستور. بدأ الفصل بتحديد وضع المرشد الذي له من الأهمية ما يتجاوز أهمية سائر المؤسسات، ثم ينتقل إلى استعراض السلطات الثلاث و المؤسسات العابرة للسلطات والقوى الاجتماعية ، ثم نعرج في الأخير على أهم التيارات السياسية.

أما الفصل الثالث فقد تناول أهم معالم البيئة الدولية والمتمثلة في مجموع الدول والمنظمات الدولية والقوانين الدولية، ومواقفها من النظام السياسي الإيراني وسلوكه.الملاحظة العادية للتفاعلات الدولية تأكد صورة إيران في أعين الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول الأوربية أيضا، كنظام متعصب وعنيف نتيجة لعدة حوادث. ومن ناحية أخرى، يتغذى اقتصاد منافسي واشنطن الإستراتيجيين وأهمهم روسيا والصين، على الموارد الطبيعية الإيرانية، والتي تزيد لهذا السبب من حجم التحدي الذي تلاقيه السياسات الأمريكية من قبل تلك الدول.

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري لدراسة

النظام السياسي الإيراني

تمهيد:

سنتناول في هذا الفصل المفاهيم العامة للنظام السياسي من حيث المفهوم والخصائص والوظائف، ثم نعرج على نظرية ولاية الفقيه باعتبارها الأساس النظري والفكري الذي يقوم عليه النظام السياسي الإيراني، الشيء الذي جعله يتميز بسمة دينية فريدة، إذ لا يمكن دراسة وفهم النظام السياسي الإيراني دون فهم جوهر نظرية ولاية الفقيه التي تم إخراجها من بطون الكتب إلى محك التجربة والتطبيق في إيران.

المبحث الأول: النظام السياسي – إطار مفاهيمي–

إن تعريف النظام السياسي وفهم المقصود به يساعدنا على معرفة الموضوعات التي يجب دراستها للإحاطة بكل ما يتعلق بالنظم السياسية وأنواعها المختلفة. وقد ترتب على تعدد المحاولات من جانب الفقه أن اختلفت التعريفات وتباينت حسب النظرة التي يوليها كل فقيه اهتمامه.

المطلب الأول: مفهوم النظام و النظام السياسي

أولا: مفهوم النظام:

يعرف **برتالنفي** Bertalanffy النظام بأنه مجموعة من العناصر التي تقف في تفاعل[1]. نفس الشيئ يذهب إليه **روبرت دال** Robert Dahl، حيث يعرف النظام بأنه مجموعة من العناصر المتفاعلة بطريقة ما مع بعضها.

النظام هو مجموعة من الكائنات أو الأشياء المجتمعة والمتفاعلة فيما بينها وبين سماتها، فالأشياء هي الوحدات التي تشكل النظام والتي تختلف عن بعضها البعض، وتمثل السمات خصائص هذه الأشياء، في حين تمثل العلاقات البينية بين الأجزاء رابطة النظام ، وفي الحقيقة هذه العلاقة البينية هي أصل ومفهوم النظام. [2]

ونظرية النظم هي منهج رياضي ، أساس هذا المنهج هو مجموعة من الافتراضات عن كيفية تواصل مختلف المتغيرات التي تحدد حالة النظام معا.

يرى **أناتول رابورت** Rapoport Anatol أن النظام هو جزء من واقع أنه في وقت معين، يمكن وصف الحالة نفسها انطلاقا من مجموعة القواعد التي تسمح باستنتاج هذه الحالة من معلومات جزئية في وقت محدد بالملاحظة.[3]

وعليه، يمكن القول مع **رابورت،** أن النظام هو المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء.

حسب **كينيث بولدينغ** (K.Boulding)، نظرية النظم هي الاسم الذي أصبح يستعمل لوصف مستوى من البناء النظري الذي يربط إلى حد ما بين البناء العام للرياضيات البحتة ، والنظريات المحددة للتخصصات الأخرى. لقد وصف بولدنغ نظرية النظم على أنها هيكل العلم.

1-Wiliam Gray, Fredirick J.Duhl, Nicholas D.Rizzo, **General Systems Theory and Psychiatr**, First edition, London, Liberary of Congress , 1969, p.68.

2- A.D.Hall, R.E.Fagan," **Definition of system**", Year book of the society for the advanoement of general systems theory 1,p.18.

3- Rapoport Anatol, Corisse Collecte,**" La Théorie modern des systèmes: un guide pour faire face aux changements"**, Revue Française de sociologie,1970-11-01,pp.29-31.

وفر بولدنغ ترتيبا هرميا لأنواع النظم، في هذه الهرمية تظهر أبسط أنواع النظام في أسفلها، وأكثر تعقيدا في قمتها، لقد حدد تسعة مستويات من النظم حسب تعقيدها:

1- **مستوى البنى الثابتة** (static structure): يقوم على الوصف الجغرافي والبنيوي للكون، وهذا الإطار يشمل دوران الالكترونات حول النواة،النظام الشمسي.

2- **المستوى الآلي** (the simple dynamic system): أو نظام عمل الساعة ، الذي يشمل أجزاء لها حركات سابقة التحديد، مثل مجفف الشعر، أو المثقاب الكهربائي ، وهي نظم بسيطة ، أما النظم غير البسيطة، مثل المدفئات التي بها ترموستات، فمن الصعب التكهن بحركتها مسبقا، وكل هذه النظم غير حية.

3- **مستوي الترموستات**(level of the thermostat): وهو يختلف عن المستوي السابق باعتبار أن نقل وترجمة المعلومات يعتبر جزءا من النظام، فالتغير الناتج عن ارتفاع درجة الحرارة تدل عليه الترموستات.

4- **النظام المفتوح** (open sytem): أو نظام الخلية، ويعمل مثل نظام التوازن الفيزيائي الكيميائي،حيث يتجدد ذاتيا مثل النظم الذرية والخلوية.

5- **المستوى الاجتماعي التطوري**(the genitic-social level): حيث يقسم العمل بين الخلايا المختلفة في المجتمع، مع ملاحظة أن عمل هته الخلايا مترابط في نفس الوقت .

6- **المستوى الحيواني**(the animal level): حيث يتسم بالإحساس الذاتي من خلال الحواس والقدرة على استيعاب وبناء المعلومات.

7- **المستوى الإنساني**(the human level): يختلف عن المستوى السابق بالوعي الذاتي.

8- **مستوى التنظيم الاجتماعي**(social organization): يختلف عن النظام السابق في أن وحدة النظام هنا هي الجماعة وليس الفرد، حيث يؤدي كل فرد في الجماعة دورا معينا.

9- **مستوى النظم المهيمنة** (transcendental system): أي الواقعة وراء نطاق الخبرة، أو الأنظمة غير المعروفة.[1]

لقد ظهر مفهوم النظام لأول مرة في مجالي الفلسفة والرياضيات، ثم انتقل بعد ذلك على أسس غير دقيقة إلى مجال دراسة المجتمع ابتداءا من القرن التاسع عشر، ومع ذلك فقد تعين الانتظار حتى منتصف القرن العشرين كي يظهر كمفهوم واضح ومتماسك للنظام الاجتماعي.

1- Kenneth E. Boulding, **"General systems theory: the skeleton of science"**, E: co special double issue vol. 6N°s.1-2,2004pp.127-139,pp.128-136.

ويعتبر **بارسونز** من أشد الكتاب تحمسا لنظرية النظم في مجال الدراسات السوسيولوجية، حيث أثرت دراسته على هذا الجانب في الدراسات السياسية من خلال تطويره لنظام أطلق عليه نظام "**الفعل**".

يرى **بارسونز** أن النظم الاجتماعية متميزة بتعدد التوازنات فيها نتيجة وجود أنظمة فرعية عديدة داخلها، ولكي يبقى النظام الاجتماعي ككل في حالة توازن، لابد أن تتوازن نظمه الفرعية. ويبحث بارسونز في كيفية بقاء النظم وتعزيز دورها، ويحدد أربعة شروط:

1- **التكيف**(adaptation): قدرة النظام على تأكيد قدرته في تجديد نماذجه الرئيسية.

2- **تحصيل الأهداف**(gool attainment): السعي الفعال لتحقيق الأهداف التي جاء من أجلها في علاقته مع بيئته.

3- **التكامل**(integration): القدرة على تحقيق التكامل بين كل وحدات النظام والنظم الفرعية لتشكل كلا متماسكا ومتناسقا.

4- **الكمون**(latency): قدرة النظام على تحقيق الاستقرار في مواجهة الضغوط لتجديد منظومته القديمة وشبكته الثقافية.[1]

ثانيا: المعنى الضيق و الواسع للنظام السياسي

1- المعنى الضيق للنظام السياسي

كان هذا المدلول فيما مضى يترادف مع مدلول القانون الدستوري، حيث كانت دراسة النظام السياسي لمجتمع ما تعني دراسة نظام الحكم الموجود به، وهو ما يتناول شرحه علم القانون الدستوري، أي أن الفكرة التي كانت سائدة عن النظم السياسية أنها تتعلق بشكل الحكومات التي تمارس السلطة وفقا لقواعد معينة، وبالتالي فإن موضوعاتها كانت تنحصر في الجانب العضوي أو الشكلي للسلطة، أي على الأمور المتعلقة بشكل الدولة، وبيان ما إذا كانت دولة بسيطة أو مركبة، وشكل الحكومة وبيان ما إذا كانت ملكية أو جمهورية.

وقد كان هذا المفهوم للنظام السياسي يتفق مع واقع الحال حينذاك، حيث كانت وظيفة الدولة مقصورة على إقامة العدل والمحافظة على النظام في الداخل والخارج، أما إشباع الحاجات الاجتماعية للشعب فكان أمره متروكا للأفراد، مما أدى إلى الفصل بين المجالات السياسية والمجالات الاجتماعية.

1- Chris.G.Johnson, Margret R.Beiley, **"validating an organizational action system model from a learning"**, George Washington university, p.4.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القوى المؤثرة في سير الحياة السياسية كانت مقصورة فقط على القوى التي أقامها الدستور وخولها حق ممارسة السلطة.[1]

وفي هذا الصدد يرى **جورج بيردو** (George Burdeau) بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في المجتمع، حيث يرى بأن المجتمع يتكون من مجموعة أفراد يجمعهم شعور وضمير مشترك، وتعمل السلطة السياسية على تنظيمهم. لقد لخص السلطة السياسية في القوة الدافعة لفكرة القانون، حيث وازى بين تشكيل فكرة القانون وتعزيز السلطة.[2]

2- المعنى الواسع للنظام السياسي

أما المعنى الواسع والمعاصر لتعبير النظم السياسية، فيراد به معنى أعم وأشمل من معناه الضيق السابق إيضاحه، فيعني هذا التعبير دراسة مختلف أنظمة الحكم التي تعم الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة ، إنما أيضا من خلال ما يسود هذه الدول من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى هذا النحو لم يعد هناك ترادف بين تعبير النظام السياسي وتعبير القانون الدستوري، إذ يكون للأول معنى أعم وأشمل من الثاني، فإذا كان القانون الدستوري يركز على نظام الحكم القائم في دولة ما من خلال القواعد النظرية المجردة، فإن النظام السياسي ينظر إلى نظام الحكم وما يحيط به من ظروف فلسفية وواقعية.[3]

لقد اتفق معظم الكتاب على أن النظام السياسي ليس فقط الأجهزة الرسمية للدولة بالمفهوم التقليدي، فيجب أن تكون أيضا وحدات وعناصر النظام السياسي أكبر اتساعا وشمولا. على سبيل المثال، يحدد **برنارد براون** (Bernard Brown) عناصر النظام السياسي في : الحكومة، تجميع القيم، جماعات الضغط، نمط العملية السياسية.[4]

---

[1] – سعيد السيد علي، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2007، ص ص 6-7.

2- George Burdeau,**" Traité de science politique"**, Tome 1: le pouvoir politique, Tome 2 L'état. Revue , international de droit comparé,vol,2N°1, janvier- mars 1950, pp204-207 ,pp.2-5.

3- ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان، دار مجدلاوي ، 2004، ص22.

4 – Dell Gullette Hitchner, Carol Levine, **Comparative Government and Politics**, New York, Dodd Mead, 1967, p. 10.

وفي هذا السياق يعرف **جين لويس كيرمون** (Jean Louis Quermonne) النظام السياسي بأنه مجموعة عناصر من نظام أيديوليجي، مؤسسي واجتماعي، الذي يساهم في تشكيل حكومة دولة معينة أثناء فترة زمنية محددة. نفس التعريف يسوقه **موريس دوفرجيه**(Maurice Duverger)، حيث يرى أن النظام السياسي يتألف من مجموعة الحلول اللازمة لمواجهة أربع مشاكل: مشكل سلطة الحكام، مشكل اختيار الحكام ، مشكل بنية الحكام، وأخيرا مشكل حدود الحكام.[1]

لذلك فإنه يلزم لدراسة النظام السياسي لدولة معينة في الوقت الحاضر، ألا تقتصر على بيان شكل الحكم فيها، بل يلزم أيضا تحليل نظامها الاجتماعي منظور إليه في الحاضر، وفيما سيكون عليه في المستقبل.

ومنه حسب **آرثر بنتلي**(Arthur Bently)، إن دراسة النظم السياسية لا تعني دراسة الأفكار السياسية والمؤسسات الدستورية، فالمؤسسات ليست إلا تعبيرا عن مصالح هذه الجماعات التي تضع الدستور وتطبقه وتغيره، وأن الأفكار السياسية ليست تصورات تجريدية ، وإنما هي تعبير مصالح هذه الجماعات المتصارعة. إن المفهوم الواسع للحكومة يعني تحقيق التكيف بين قوى الجماعات المتباينة المصالح في المجتمع[2]. وهو ما يذهب إليه **غابريال ألموند**(Gabriel Almond)، حيث يعرف النظام السياسي بأنه ذلك النظام من التفاعلات الموجودة في كل المجتمعات المستقلة، ويقوم بوظيفة تحقيق التكامل والتكيف داخليا وخارجيا من خلال استعمال أو التهديد باستعمال قدر من الإكراه.[3]

كما عرف **هربرت سبيرو**(Herbert Spiro) السياسة بأنها العملية التي يتعامل المجتمع من خلالها مع المشاكل، والمجتمع موجود حيث ما أدرك المشكلة وعمل على تحقيق أهدافه ، ومنه فالنظام السياسي يمكن أن يوجد حيثما تعاون الشعب أو تصارع على حل مشاكله المشتركة، والمشكلة تدخل النظام السياسي عندما يدركها المجتمع ويختلف عليها، ولكنها تخرج من النظام السياسي عندما يتم التوصل إلى حل لها.[4]

1- Guy Gosselin, Marcel Filion, **Régimes politiques et sociétés dans le monde**, Canada, Les presses de l'université laval 2007,pp.60-61.
2- Arthur Bentley, **The process of government: a study of social pressures**, second printing, New jersey, Transaction publisher, 2008, p.260.
3- Stanley Rothman,**" Functionalism and its critics: an analysis of the writings of Gabriel Almond"**, Smith college, p.239.
4- Herbert J. Spiro, **"comparative politics: A Comprehensive approach"**, Anherst college, American political science review 56,N°3, pp577-595,September 1962, p.577.

إن القاسم المشترك الأعظم بين هذه التعاريف، هو النظر إلى النظام السياسي باعتباره جزءا من نظام كلي هو النظام الاجتماعي. إن النظام السياسي هو مجموعة من الأنماط المتداخلة والمتشابكة والمتعلقة بعمليات صنع القرار، والتي تترجم أهداف وخلافات ومنازعات المجتمع من خلال الجسم العقائدي، الذي أضفى صفة الشرعية على القوة السياسية فحولها إلى سلطات مقبولة من الجماعة السياسية، تمثلت في المؤسسات السياسية.

المطلب الثاني: خصائص ووظائف النظام السياسي

يعد **غابريال ألموند** رائد التحليل البنائي الوظيفي للنظم السياسية، وقد حدد منذ ستينات القرن الماضي على وفق رؤية وظيفية آليات مفهوم النظام السياسي والخصائص المشتركة للنظم السياسية، ثم وظائف النظم السياسية.

أولا– آليات مفهوم النظام السياسي

أ– الشمول: إن النظام السياسي يشمل كافة العمليات – المدخلات والمخرجات– التي تؤثر على الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام القهر المادي المشروع، وهو لا يقتصر على المؤسسات الحكومية بل يشمل أيضا كل الجماعات التي تلعب دورا ما في الحياة السياسية.

ب– الاعتماد المتبادل: ويعني أن أي تغيرات محتملة في أحد أجزاء النظام تترتب عليها تغيرات عديدة أخرى.

ج– وجود حدود بين النظام السياسي وغيره من النظم الاجتماعية: بمعنى وجود نقاط افتراضية تنتهي عندها النظم المجتمعية الأخرى ويبدأ النظام السياسي.[1]

ثانيا– خصائص النظم السياسية

أ– التمايز البنيوي: حيث يوجد في كل المجتمعات بنى مختلفة تتمايز في درجة ترددها.

ب– الوظائف: كل الأنظمة تؤدي وظائف معينة، رغم وجود اختلاف في البنى التي تمارس هذه الوظائف.

ج– تعدد وظائف البنى: كل البنى بغض النظر عن درجة تخصصها تمارس عدة وظائف.

[1] - الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** ، مرجع سابق، ص 60.

د- الاختلاط بين العناصر التقليدية والحديثة: فلا توجد أنظمة تحتوي عناصر حديثة وأخرى تحتوي عناصر تقليدية، فهناك أنواع من البنى السياسية عادة تعتبر خاصة بالأنظمة القديمة ومع ذلك نجدها في الأنظمة الحديثة.[1]

ثالثا- وظائف النظم السياسية

قسم ألموند وظائف النظم السياسية إلى مجموعتين، وظائف على مستوى المدخلات ووظائف على مستوى المخرجات.

أولا: وظائف المدخلات

أ- التعبير عن المصالح وتجسيدها (Interesrt Articulation and Aggregation): فالمصالح تختلف من مجموعة لأخرى، وفي الغالب تقوم الأحزاب والمجتمع المدني بتأدية هذه الوظائف.

ب- التجنيد السياسي (Political Recruitment): فقد يحتكر النظام القنوات والساحة السياسية لصالحه، حيث يقوم باختيار أفراد نشطين في المجالس التشريعية والسلطات التنفيذية.

ج- التنشئة السياسية (Political Socialisation): وهي العملية التي من خلالها يقوم الجيل الحالي بنقل أفكاره ومعتقداته السياسية إلى الأجيال اللاحقة.

د- الاتصال السياسي (Political Communication): ويقصد به توفير قنوات الاتصال بين مختلف أبنية النظام، فغياب شبكة للاتصالات قد يعيق مثلا التواصل بين الأحزاب والمواطنين.

هـ- التكامل الوطني (National Integration): الإثنية، الجهوية، والرؤى الضيقة الأخرى، أمور يجب تجاوزها لتحقيق التكامل والاندماج الحدودي والسياسي.[2]

ثانيا: وظائف على مستوى المخرجات

أ-صنع القاعدة (Rule Making): يفضل ألموند مصطلح صنع القاعدة على مصطلح التشريع، على أساس أن سن القوانين لا يقتصر على السلطة التشريعية، وتتولى هذه المهمة كل من السلطة التنفيذية والتشريعية، وتختلف من دولة لأخرى.

ب- تنفيذ القاعدة (Rule Application): وتعني تنفيذ القرارات والتشريعات ، وغالبا ما يتولى هذه المهمة الجهاز البيروقراطي.

1- J.C. Johari, **Comparative Politics**, Third Edition, New Delhi, Sterling Publisher, 1982, pp.66-68.
2- H.V.Wiseman, **Political systems: some sociological approaches**, First published, London, Alden press, 1966, pp. 151-155.

ج– التقاضي بموجب القاعدة (Rule Adjudication): وتعني إصدار الأحكام في مسألة معينة دون تجاوز القاعدة الموثقة في أي قضية معينة.[1]

وقد حدد ألموند وبنجام باول في فترة لاحقة مستويات وظيفية للنظام :

1– **مستوى وظائف التمويل والتكيف** (System Maitenance and Adaptation) : ويقصد بها التنشئة والتجنيد السياسي.

2– **مستوى قدرات النظام**: وضع خمسة أنماط من القدرات:

أ– القدرة الاستخراجية: كل النظم السياسية، حتى البسيطة منها تقوم باستخراج الموارد من بيئتها، فحينما يخوض الناس الحروب تتم دعوة جماعة عمرية معينة للقتال، وهذا النوع من الاستخراج المباشر لا يزال موجودا حتى في أكثر الدول تعقيدا.

ب– القدرة التوزيعية: يقصد بها قيام الإدارات والأجهزة البيروقراطية الحكومية بتخصيص مختلف أنواع النقود والسلع والخدمات والامتيازات والفرص للأفراد والجماعات في المجتمع.

ج– القدرة التنظيمية: هو قيام النظام السياسي بممارسة السيطرة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وعلى الرغم من أنه عادة ما يرتبط مفهوم التنظيم بالقسر القانوني أو التهديد به، فإن النظم السياسية غالبا ما تسيطر على السلوك من خلال الحظ والإغراءات المادية.

د– الأداء الرمزي: يمثل الأداء الرمزي النوع الرابع من مخرجات النظام السياسي ، فكثير من الاتصالات التي يقوم بها الزعماء السياسيون تأخذ شكل مناشدة التاريخ والشجاعة المتضمنة في ماضي الدولة والأمة، أو مناشدة القيم والأيديولوجيات مثل المساواة والديمقراطية والشيوعية.[2]

المطلب الثالث: النظام السياسي والتفاعلات الدولية

تنخرط الدول عادة في عدد كبير ومتباين من النشاطات الدولية من أجل تعزيز أمنها ورفاهيتها، اقتصاديا، دبلوماسيا وعسكريا. وهذه النشاطات تؤثر على الازدهار والركود الاقتصادي وعلى الحرب والسلام، وعلى الاستقرار والتغير الاقتصادي والسياسي للدول، وتؤثر هذه التطورات بدورها على العملية السياسية الداخلية والسياسات العامة للدول بطريقة لا متناهية.

1- Gabriel Abraham Almond, G. Bingham Powell, **Comparative politics: Adevelopmental Approach**, Boston, Little Brown, 1966, pp.132-159.

2- جبرائيل ألموند، بنجام بويل، روبرت مندت، **السياسة المقارنة إطار نظري**، ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي،الطبعة الأولى، بنغازي، منشورات جامعة قار يونس، 1996، ص ص 283-302.

يعتبر **مورتن كابلان** (Morton Kaplan) أول من أدخل المعالجة النسقية على العلاقات الدولية، حيث يقول : ننطلق في هذا الكتاب من فرضية أن السياسة العلمية لا يمكنها أن تتطور وتنمو إلا من خلال محاولتها معالجة المواد السياسية بوصفها أنظمة للفعل ، ونظام الفعل هو جملة من السلوك القابلة لوصف العلاقات الداخلية والمتغيرات فيما بينها، وعلاقات كل المتغيرات الفردية بمركبات من المتغيرات خارج النظام.

إن النظرية النظمية مشتقة، وأصبح ينظر إليها كنظرية أولية في العلاقات الدولية نتيجة تزايد استعمالها، ويؤكد على أهميتها بقوله:

- إنها تسمح بعرض مجمل المتغيرات التي تقدم حولها اقتراحات مختلفة.
- تسمح نظرية النظم بإدخال متغيرات مستوردة من تخصصات مختلفة. على الباحث أن يولي عناية خاصة بكل المتغيرات البارزة والهامة.
- تمنح هذه النظرية منهج لتحديد نقاط التشابه بين بنيات مادة وأخرى، وبصفة خاصة فالنظرية تسمح بدراسة سريعة للتشابه والتباين بين أنماط من البناء قد تكون مختلفة جدا إذا ما تمت بطريقة أخرى.

حسب كابلان يخضع توازن النظم إلى ثلاثة مبادئ: أولا، أن المعايير الأساسية هي في توازن، بمعنى أن أي تغير يحدث في إحدى هذه المعايير يحدث تغييرات في خصائص أخرى للنظام والعكس صحيح. ثانيا، أن أي تغير في مجمل هذه المعايير يحدث تغيرا في خصائص أخرى للنظام والعكس صحيح. ثالثا، أن النظام هو في توازن مع محيطه، فكل تغير في النظام يحدث تغيرا في المحيط والعكس صحيح.[1]

وفي نفس الاتجاه سار **ريتشارد روزكرانس** (Richard Rosercrance)، حيث استخدم مصطلح النظام للإشارة إلى العملية المستمرة للعلاقات السياسية على المستوى الدولي. وأشار إلى ما يمكن تسميته "الأبراج الدولية" أو أنساق القوة. يشير **روزكرانس** على أن استقرار أي نظام يتم تحديده من قبل العلاقة بين أربع متغيرات أو محددات رئيسية، وهي: توجهات النخبة الحاكمة، درجة تحكم النخبة، الموارد المتاحة للنخب، والقدرة على احتواء الاضطرابات والمحافظة على التوازن.

1- Morton A.Kaplan, **System and process in international politics**, United Kingdom, The ECPR press, first published, 2005, pp.9-23.

يرى **روزكرانس** أنه من غير الممكن عزل السياسة الداخلية على الخارجية في تقييم استقرار النظام، أي ثمة ارتباط بين عدم الاستقرار الدولي والاستقرار على المستوى المحلي، فعدم الاستقرار الدولي ينشأ من عدم قدرة النظام الدولي في التعامل مع القضايا المحلية. [1]

إن النظام السياسي يتأثر بالبيئة الداخلية والخارجية ، الشيء الذي دفع **كارل دوتش** (Karl Deutch) إلى تصنيف الأنظمة طبقا لمقدرتها في الاستجابة للمطالب المقدمة لها إلى أربعة أنواع:

- أنظمة منهارة ذاتيا، فهي تنهار حتى لو توفرت لها بيئة مناسبة نسبيا.
- نظم غير حيوية، وهي النظم التي من غير المرجح لها الاستمرار بمجرد تعرضها للصعوبات التي غالبا ما توجد في معظم البيئات.
- نظم حيوية، وهي القادرة على البقاء حتى في ظروف صعبة إلى حد ما.
- نظم مدعمة ذاتيا، وهي التي لها القدرة على زيادة احتمالات بقائها مع تباين البيئات.[2]

من الممكن أن نجد على المستوى الدولي سلسلة من العلاقات التي يتم من خلالها توزيع القيم سلطويا، ومع أن النظام الدولي يفتقد عنصر الشمولية والقوة والقبول بشرعيته تماما، إلا أن الأعضاء في هذا النظام يتقدمون بمطالب أو حاجات على أمل أن هته المطالب ستتحول إلى مخرجات، ورغم أن السلطات في النظام الدولي أقل مركزية من أغلب النظم المعاصرة وأقل استمرارية منها، فإن الدول العظمى ومختلف أشكال المنظمات الدولية كعصبة الأمم والأمم المتحدة قد نجحت إلى حد ما في حل خلافات معينة، واعتبرت قراراتها في هذا المجال مقبولة على أساس أن لهته الهيئات طبيعة سلطوية.

يرى **هارولد لاسويل** أن الحكومات تتخذ قراراتها باسم الدول على أساس أنها تقوم بالمصالح الوطنية للدولة، غير أن هذه القرارات ليست مستقلة عن تأثير الفاعلين الدوليين الآخرين، فهذا القرار ينحصر في النشاط الدولي السياسي الذي تنخرط فيه الدولة ، كما أن المنظمات الدولية تلعب دورا مهما في حل الخلافات.[3]

1- Martin Griffiths, **Fifty key thinkers in inter national relations**, first published, London, Routledge, 1999, pp.90-91.
2- Robert L. Pfaltzgraff,**" Karl Deutch and Study of political science"**, Political Science Reviewer ,Volume 2 ,Number 1,Fall, 1972, p.95.
3- W. Raymound Duncan, Barbara Jancar and other, **World politics in the 21st century**, USA, Houghton Mifflin Harcourt publishing company, 2009, pp.5-7.

المبحث الثاني: ولاية الفقيه والتأسيس للنظام السياسي الإيراني

إن ولاية الفقيه وإن انحصرت في القرون الماضية في الكليات بالجانب النظري والتحقيقي البحت، وبالتفاصيل بأبحاث مثل الولاية في الأمور الحسبية وولاية الإفتاء وغيرها في فقه الشيعة، إلا أنها مع انتصار الثورة الإسلامية في إيران تحققت هذه النظرية بشكل نظرية سياسية تقريبا، وفي الواقع بعد مرور عقد من الزمن على تأسيس الجمهورية الإسلامية ، أصبحت من الناحية القانونية والسياسية جزءا أساسيا في البنى القانونية الموجودة في الدستور، كما في المادة الخامسة، والمادة التاسعة بعد المائة، والمادة العاشرة والحادية عشر بعد المائة.

نظرية" ولاية الفقيه "هي الخصوصية التي تميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية في العالم، وبالتالي فواقع إيران السياسي الحالي يتأثر بعوامل كثيرة ومتشابكة، تأتي نظرية" ولاية الفقيه "في مقدمتها .وفضلًا عن ذلك تعد" ولاية الفقيه "من وجه آخر القطب الذي تدور عليه دوائر الصراع الأيديولوجي المحتدم في إيران بين الموالين والمعارضين لها .ومن وجه ثالث تعد" ولاية الفقيه- "حتى الآن -أرقى الأشكال التي طورها الإسلام السياسي الشيعي الساعي للوصول إلى السلطة.

المطلب الأول: مفهوم ولاية الفقيه

الولاء والولاية(بفتح الواو)والولاية(بكسر الواو)، والوالي والمولى، والألفاظ المماثلة الأخرى مشتقة كلها من مادة والي، التي هي من الألفاظ المستعملة كثيرا في القرآن الكريم على اختلاف اشتقاقاتها، يقولون أنها ترد اسما في 124 موضعا، وترد فعلا في 112 موضعا في القرآن الكريم.
المعنى الأصلي للكلمة كما ورد في المفردات للراغب الأصفهاني، هو أن يكون الشيء إلى جانب شيء آخر، بحيث لا يكون بينهما فاصل، أي إذا اتصل شيئان معا اتصالا لا فاصل بينهما، نقول أن أحدهما يلي الآخر.[1]

فكلمة الولاية مشتقة من (**ولي**) وتعني القرب والدنو، على ذلك فان كلمة (**الولي**) لها عدة معانٍ فهي الناصر و الجار و الحليف و السلطان، وأن اقرب المعاني اللغوية إلى كلمة الولاية هي التصدي و الهيمنة و الحاكمية على الأمر أي بمعنى ، تولي الأمر و التصرف و التدبير ، ويشتق منها لفظ **الوالي** بمعنى **الحاكم** و **الأمير**.

---

[1] – مرتضى مطهري، **الولاء والولاية**، الطبعة الأولى، د ب ن، دار المحجة البيضاء، ، 1992، ص3.

وولاية الفقيه تعني (**ولاية الأمر**) فهي الالتزام الطبيعي بالإشراف و القيام بالمسؤولية ، والتعهد بإيداء الخدمات اللازمة في سبيل إصلاح شؤون وأحوال العباد ومواقع البلاد بكل تفرعاتها وامتداداتها الدينية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية، حيث يقوم الولي الفقيه (المتصدي للمسؤوليات الرسالية من الأمة) في موقع خدمة الناس ، وحفظ النظام... ليكون هذا الولي مسِؤولا عن أدائه السياسي و الديني أمام الله تعالى وكذلك أمام الأمة و الجماهير الواسعة.

ولاية الفقيه تعني اصطلاحا : حكم الفقيه العادل الكفء أو حكم العالم العادل الجامع للشرائط.[1]

إن الولاية الشرعية للفقيه في الأمور السياسية تعني أن الفقيه العادل والمدير والمدبر، هو الأحق والأولى من غيره في تدبير وإدارة الشؤون المختلفة للمجتمع الإسلامي وفق التعاليم الإسلامية.
إن ماهية الولاية السياسية و التدبيرية للفقيه في الأمور العامة، لا تغاير ماهية السلطة السياسية، والأولوية التي يملكها أصحاب القدرة السياسية والرؤساء والقادة الآخرون في الأنظمة السياسية المختلفة. وفي الواقع، الولاية السياسية تعبير آخر عن الاقتدار والسلطة التي تعقدها أقسام الأنظمة السياسية لرأس الهرم في السلطة وأنواعها كافة، فالفقيه العادل الجامع للشرائط له حق الحاكمية، وهذه الحاكمية الحقوقية هي تلك الولاية السياسية التي تثبت لأصحابها حق الإمارة وإصدار الأوامر.[2]

الولاية تعني الإدارة والتدبير، وإذا ما قيل بالولاية للفقيه فإن ذلك يعني أن الشارع المقدس قد وضع مهمة تبيين القوانين الإلهية، وتنفيذ أحكام الدين، وإدارة المجتمع الإسلامي في عصر الغيبة على عاتق الفقيه.[3]

وقد جاء في معجم ألفاظ الفقه الجعفري،(الولاية الخاصة) ولاية الفقيه في الأمور الحسبية، وهي الأمور المالية، وتشمل رعاية أموال اليتامى والقاصرين، ومن لا يحق لهم التصرف في أموالهم ، والممتنعين عن أداء ما عليهم لغيرهم.
(الولاية العامة)، ولاية الفقيه التي يكون للفقيه فيها كل ما للإمام المعصوم، عدا البدء بالجهاد، فهي تشمل القضاء وإقامة الحدود، والولاية على القاصرين وغيرهم، كما تشمل كل ما تقوم به حياة المجتمع ، كالأمور الحسبية وغيرها.

---

[1] – عبد السلام شهيد عجمي،" الحكم الصالح في إطار نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"، **مجلة كلية التربية**، المجلد1، العدد 5،حزيران2011،ص118.

[2] – أحمد الواعظي، **تأملات في الفكر السياسي الإسلامي**، ترجمة حيدر رحب الله، الطبعة الأولى، بيروت، الغدير للطباعة والنشر، 2002، ص208.

[3] – جوادي آملي، **ولاية الفقيه وولاية الفقاهة والعدالة**، ترجمة ماجد الخاقاني، بيروت، د د ن، د س ن، ص102.

إن ولاية الفقيه، هي قيام الفقيه الجامع لشروط الفتوى والقضاء مقام الحاكم الشرعي، وولي الأمر الإمام المنتظر في زمان غيبته في إجراء السياسات وسائر ماله من أمور، عدا الأمر بالجهاد، وهو فتح بلاد الكفر بالسلاح.[1]

المطلب الثاني: الجذور الفكرية لولاية الفقيه

تعتقد الإثنا عشرية أن الولاية العامة على المسلمين منوطة بأشخاص معينين بأسمائهم وعددهم، وأن الله اختارهم كما يختار أنبياءه، وترتب على هذا المعتقد – عند الشيعة – عدم الحاجة إلى الاجتهاد في عصر الأئمة، لأنهم كفوا أتباعهم مؤونة البحث،والاجتهاد، وعلى هذا مضى شيعة القرون الماضية، وقد استطاعوا أن يأخذوا مرسوماً إمامياً وتوقيعاً من الغائب – على حد زعمهم – يسمح لشيوخهم أن يتولوا بعض الصلاحيات الخاصة به، لا كل الصلاحيات ثم تطورت هذه الفكرة إلى ما يعرف بولاية الفقيه أو ولاية الفقيه المطلقة على يد الخميني الذي نقل الفكر السياسي الشيعي إلى مرحلة جديدة.[2]

لم يبعث **الإمام الخميني** إذن" **ولاية الفقيه** "من الفراغ، بل سبقه علماء نادوا بها وأصلوا لها واستمدوا شهرتهم منها .ونستطيع تصور كم كان المنحى التاريخي لعملية تطور الفكر الشيعي شاقا ، خصوصا بعد اختفاء القائد الروحي للمؤمنين الشيعة، أي المهدي المنتظر أو الإمام الثاني عشر، لم يترك الإمام الغائب نظرية في الحكم ولا طريقة واضحة لتسيير أمور المؤمنين، وبالتالي كان الأساس الفقهي غائما وضبابيا منذ هذا الاختفاء.

وربما يرجع الضعف التاريخي لاهتمام الفقهاء بأمور السياسة إلى عوامل متعددة ومتداخلة، ويتصدر هذه العوامل اعتقاد المسلمين الشيعة بالإمامة المنحصرة في شخص الإمام المعصوم، الذي يقود الحكم والمؤمنين بموجب الحق الإلهي الممنوح له، وأفضى ذلك الاعتقاد عمليا إلى عزوفهم عن بحث المسائل المتعلقة بالحكم والدولة، بسب وجود الإمام المعصوم، حتى لو كان غائبا عن الأنظار، أما ثاني العوامل التي أدت إلى إحجام المسلمين الشيعة عن الانشغال بأمور الحكم، فكانت تتمثل في حالة العداء المستحكم بينهم وبين الغالبية العظمى من السلطات السياسية التي قامت على مر تاريخهم وتاريخ الإسلام.

---

[1] – أحمد فتح الله، **معجم ألفاظ الفقه الجعفري**، الطبعة الأولى، الدمام، د د ن، 1995، ص453.

[2] – أسامة شحادة، هيثم الكسواني، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم**، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2007، ص31.

فقد ضاع الحبل المتين الذي يربط بين جماهير المؤمنين وقائدهم الروحي المعصوم، فتعطلت تبعا لذلك كثير من المظاهر العبادية مثل إقامة صلاة الجمعة مثلا، بل وحتى الفرائض مثل إقامة الحدود وتحصيل نسبة الخمس من المؤمنين، كما أصاب الاضطراب، بغياب الإمام، فكرة التشيع وما تفرع عنها من تسلسل إلهي وتراتبية مرجعية .ويبدأ هذا التسلسل من الله ومن ثم الرسول والأئمة الاثني عشر، إمام بعد آخر حتى الإمام الغائب، ومن وقتها بدأ" عصر الانتظار "أي انتظار المهدي المنتظر. [1]

ولكن بمرور الوقت، ابتكر الفقهاء الشيعة مقولة النيابة عن الإمام، وعلى العكس من المتكلمين القدماء الإخباريين، الذين كانوا يبررون الغيبة بأن الإمام موجود كالشمس وراء السحاب، شعر العلماء المتأخرون الأصوليون بحاجة الأمة إلى إمام حي ظاهر ومتفاعل يقود الشيعة ويطبق أحكام الدين، ولذلك قاموا بثورة كبرى في التخلي عن الشروط المثالية المستحيلة، وقالوا بولاية الفقيه العادل، تلك النظرية التي أدت إلى قيام الجمهورية الإسلامية في إيران.

يعتبر **محمد بن مكي الجزيني العاملي(توفي 786 هـ)**: صاحب أول تطوير حقيقي في الفقه الشيعي فيما يتعلق بنظرية ولاية الفقيه، فبعدما كانت علاقة رجال الدين بالمجتمع قاصرة على الفتاوى الفقهية، وعلى ما يحصلونه من نسبة الخمس، وسع الجزيني نطاق عمل الفقهاء، ووسع تأثيرهم في حياة الشيعة، مستندا إلى ما يسمى نيابة الفقهاء العامة عن المهدي المنتظر، وشملت هذه النيابة القضاء والحدود، وإقامة صلاة الجمعة.[2]

لقد أشار إلى وظيفة الفقيه الجامع للشرائط باعتباره نائب الإمام، وأفتى في كتابه اللمعة الدمشقية، بوجوب اللجوء إليه في القضاء و الالتزام بالحكم الذي يصدره، بقوله:يجوز للفقهاء حال الغيبة إقامة الحدود مع الأمن، والحكم بين الناس باتصافهم بصفات المفتي، وهي الإيمان، والعدالة، ومعرفة الدليل، والقدرة على رد الفروع إلى الأصول، ويجب الترافع إليهم، ويأثم الراد عليهم.[3]

بوفاة الجزيني، طويت فكرة النيابة العامة للفقهاء، لكن الفكرة عادت مع إعلان **الشاه إسماعيل الصفوي** عن اختيار المذهب الشيعي للدولة كأيديولوجية حاكمة على أمة أكثرها من السنة، وكانت الرغبة العارمة في تشييع الشعب بأية وسيلة، مما اضطرها في البداية للجوء إلى القوة لفرض التشيع،

---

[1] - مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه**، القاهرة، دار الشروق، 2006، ص 73-74.

[2] – موسوعة الرشيد، "ولاية الفقيه عند الشيعة الإثنى عشرية"، دراسات فكرية
www.alrachead.net/index.php?partd=e3&derid=1476

[3] - محمد بن مكي العاملي، **اللمعة الدمشقية**، الطبعة الأولى، قم، منشورات دار الفكر،1990، ص75.

ومن المعتقد أن واحدًا من الدوافع القوية للسير في ذلك الاتجاه الأيديولوجي ، هو إيجاد تمايز مذهبي وسياسي عن الدولة العثمانية السنية المذهب، مما يجعل مطالبتها بانضواء إيران تحت عرش الخلافة العثمانية أمرًا غير واقعي، لوجود الحاجز المذهبي والنظام الديني الشيعي وهو ولاية الفقيه أو نيابة الإمام الغائب.

لقد استطاع إسماعيل فرض التشيع بغية إقامة وحدة وطنية تفتقدها إيران الموزعة على أصول كردية وتركية و بلوشية وفارسية وعربية، وقد ساعد التشيع على إقامة وحدة نفسية وثقافية، عززتها وحدة اللغة الفارسية التي فرضها الصفويون على تلك الشعوب .وبهذا ارتبط التشيع في إيران بالوحدة الوطنية دون أن يضحي الصفويون بالنظام الديني، فأوجدوا تزاوجًا بين الدولة القومية والدولة الدينية.
ولكي تحافظ الدولة على دوام واستمرارية المشروع، بادرت إلى تقريب العلماء، وفتح الأبواب أمامهم. جذبت هذه الأجواء علماء آخرين هاجروا من الأقاليم الشيعية الأخرى كالعراق ولبنان (جبل عامل) للمساهمة في خدمة الدولة الصفوية وخدمة المذهب الشيعي ، واضعين أنفسهم وكلاء للإمام وجاعلين من النظام الشيعي الصفوي سلطة شرعية.

كان **الشاه طهماساب** ، الذي استلم العرش عام 1524م ، يخاطب الشيخ **الكركي** قائلا: أنت أولى مني بالمُلك ، لأنك نائب الإمام الغائب حقًا، وأنا عامل منفذ، وأعطاه صلاحيات كبيرة في إعطاء الأوامر في الشؤون المالية والإدارية. وكان المحقق الكركي يقول بولاية الفقيه وأدار في هديها بحكم نيابته عن الإمام المهدي شؤون الدولة الصفوية، ولم تؤد هذه النيابة والولاية العامة إلى إلغاء منصب الشاه، كما لم تؤد إلى إلغاء ولاية العهد التي تشكل ركنًا في الحكم الملكي، الذي يناقض المنهج الإسلامي في الحكم والدولة، فبقي تداول السلطة يتم بالأسلوب الوراثي.[1]

انهمك هؤلاء الشيعة المتقاطرون من مختلف البلدان في استخراج ما يفيد دولة الشيعة الوليدة، ودعم مشروعية الحكم الصفوي. وشهد الفقه الشيعي على هذه الخلفية طفرة جديدة، فنشأة وازدهرت المدارس العلمية أو الحوزات العلمية.

– نراقي كاشاني : مثلما استغرق ظهور اجتهاد الجزيني أربعة قرون ممتدة منذ اختفاء الإمام الثاني عشر، وحتى ظهور فكرته الخاصة "نيابة الفقهاء العامة"، فقد استغرق الأمر قرونا أربع أخرى حتى ظهر الشيخ أحمد بن محمد نراقي كاشاني.

[1] - صلاح عبد الرزاق ، **في الفقه السياسي: الإسلام السياسي والدولة الإسلامية المعاصرة**، بغداد، د د ن،2006، ص ص 32- 35.

لقد كان للنراقي السبق في بث التفكير لدى فقهاء الشيعة عن كيفية وطريقة إقامة دولة إسلامية يتزعمها ويقوم بها الفقيه الجامع للشروط، فقد ساهم في ذلك عندما حمل الفقيه في بحثه مسؤولية الولاية التي كانت للمعصوم، وبعده نائبه.

وقد ذكر **النراقي** في كتابه **عوائد الأيام**، حاجة كل المجتمعات البشرية إلى حكام، فيقول: **لا نجد فرقة من الفرق ولا ملة من الملل، بقوا وعاشوا إلا بقيم ورئيس لما لابد لهم من أمر الدين والدنيا، فلم يجز في حكمة من الحكم أن يترك الخلق مما يعلم أنه لابد لهم منه ولا قوام لهم إلا به.**

وفي بيان وظيفة الفقهاء ، ومالهم فيه الولاية على سبيل الكلية، فيقول: إن كلية ما للفقيه العادل توليه، وله الولاية في أمران:

أحدهما، كل ما كان للنبي والإمام فيه الولاية وكان لهم، فللفقيه أيضا ذلك، إلا ما أخرجه الدليل من إجماع ونص أو غيرهما.

وثانيهما، أن كل فعل متعلق بأمور العباد في دينهم أو دنياهم، ولا بد من الإتيان به ولا مفر منه، إما عقلا أو عادة من جهة توقف أمور المعاد أو المعاش لواحد أو جماعة عليه، وإناطة انتظام أمور الدين أو الدنيا به.[1]

طبقًا لتقاليد الحوزة العلمية الشيعية، يتولى التلميذ مواصلة نهج أستاذه ونشر أفكاره وأفكار مدرسته الفقهية، وهكذا فعندما توفى الشيخ نراقي، كان تلميذه **مرتضى الأنصاري** جاهزا لنشر فكرة أستاذه والدعوة إليها، والبحث عن أسباب ووسائل الإقناع بها عند مراجع الحوزة العلمية وبين جماهير الشيعة .ومن حيث انتهى نراقي كاشاني بدأ الشيخ مرتضى الأنصاري، المتوفى عام 1281 هجرية الموافق 1864 ميلادية، والمعروف بلقب" **خاتم المجتهدين**"، حيث أفتى في كتابه" **البيع** "ببطلان عبادة تارك طريقة التقليد والاجتهاد، وبمقتضى آراء الشيخ **الأنصاري** توجب على الشيعة تقليد المرجع الديني أو الفقيه في كل أمورهم الحياتية والمذهبية، فكرست من وقتها مرجعية الفقهاء ودورهم كنواب للإمام الغائب الثاني عشر.

وهكذا نرى كيف تحولت وظيفة الفقيه وتغيرت جذريا بمرور الزمن من مجرد ناقل للأحاديث إلى مجتهد في الإفتاء إلى مرجع يجب تقليده. وبموجب هذا التطور، ارتقت النيابة العامة درجة نوعية أعلى

[1] - أحمد النراقي، **عوائد الأيام**، الطبعة الأولى، قم، مكتب الإعلام الإسلامي، 1995، ص336.

لتصير منصِبا شرعيا، ومن هناك صعدت" النيابة العامة "إلى مصاف" الولاية المستمدة من الله"، وهو ما أسس فيما بعد لظهور نظرية" ولاية الفقيه".[1]

المطلب الثالث: اجتهادات الخميني: التطبيق الفعلي لنظرية ولاية الفقيه

ولاية الفقيه عند **الخميني** هي امتداد للفكر الشيعي وتطوره حول هذه القضية، غير أن موضوع ولاية الفقيه كان أكثر ظهورا عند الخميني، نظرا لقيامه بتطبيق هذه النظرية تطبيقا عمليا، تمثل باعتماد جمهورية إيران الحالية في دستورها على ولاية الفقيه، فكان أول نائب للإمام يحكم إيران.

ويذكر بعض الباحثين أسباب اهتمام الخميني بولاية الفقيه هو تأثره الكبير بالفلسفة ودعاتها، خاصة **السهرودي**، الذي زعم أن الزمان لا يجوز أن يخلو من ولي وتأله، وهو مناط السلطتين : الروحية والدنيوية، وهو الإنسان الكامل على الحقيقة، بل هو أفضل من الأنبياء والمرسلين، لأن عنده الحجج والبيانات. وهذه الفلسفة الممزوجة بدعوى التأله برزت بشكل كبير عند **الخميني** في أمرين:

الأول : إصباغ اليقين المطلق على اجتهاداته الذاتية،باعتبار أنها ناتجة عن معرفة إلهامية حضورية لا تقبل المناقشة وإعادة التأويل والتفسير، ولا تخضع لمقاييس العقل، وهو ما ينتهي إلى منع الآخرين من الرأي والاجتهاد والمعارضة، لأنها حقيقة مطلقة لا مزيد عليها.

الثاني، أن الفلسفة الإشراقية بأصولها الفارسية القديمة تحتوي على قدر كبير من الوهم والخرافة، وتعتمد على علاقة اجتماعية معرفية تقوم على إلغاء هوية عموم الناس، وفناء إرادتهم في مقابل المطلق(الولي المتأله)، ليتحولوا في النهاية إلى قصر لا يحسنون من دينهم ودنياهم شيئا إلا أن يستسلموا طائعين للإرادة المطلقة.[2]

لم تأت نظرية الإمام الخميني نتاجا لتراكم فقهي شغله منذ بواكير عمله بالفقه فقط، بل أدت اللحظة التاريخية دورا كبيرا في تطوير هذه النظرية .كانت انتفاضة عام 1963 وما تلاها من نفي للإمام **الخميني** دافعا أساسيا له كي يستنبط من الأحاديث وتأويلها ما يساعده على الإطاحة بالسلطة من نفاه، أي الشاه السابق، وفي فترة ما بعد النفي خارج إيران، وبالتحديد في **النجف الأشرف** بالعراق ولدت نظرية" ولاية الفقيه المطلقة"، وليس في قم[1].

-الحكومة الإسلامية عند الخميني

---

[1]- مصطفى اللباد، **إيران وحدائق الإحزان**، مرجع سابق،ص 77.

[2] - خالد بن عبد المحسن التويجري، **ولاية الفقيه وتطورها**، الرياض، مركز البحوث والدراسات البيان، 1999،ص ص 23- 24.

[1] - مصطفى اللباد، **حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه**، مرجع سابق، ص86.

ارتكزت نظرية" **ولاية الفقيه** "للإمام الخميني على كتاب الحكومة الإسلامية بوصفه الأساس والعمدة لهذه النظرية، والكتاب عبارة عن مجموعة المحاضرات التي ألقاها الإمام الخميني على مريدي الحوزة العلمية في الفترة القصيرة الواقعة بين 13 ذي القعدة إلى 2 ذي الحجة عام 1379هجرية الموافق ل 1969 م. وفي هذا الوقت وزعت هذه المحاضرات بشكل سري بين المريدين والأتباع، ثم طبعت في لبنان عام 1970 .[2]

تناول الخميني في كتابه ضرورة تشكيل الحكومة، والمؤسسات التنفيذية، فمجموعة القوانين لا تكفي لإصلاح المجتمع، ولكي يكون القانون مادة لإصلاح وإسعاد البشر، فإنه يحتاج إلى السلطة التنفيذية، لذا فإن الله عز وجل قد جعل في الأرض-إلى جانب مجموعة القوانين- حكومة وجهاز تنفيذ وإدارة، ولم يكن تعيين الخليفة لبيان الأحكام فحسب، وإنما لتنفيذها أيضا، وهذا الهدف هو الذي أضفى على الخلافة أهمية وشأنا.

بديهي أن ضرورة تطبيق الأحكام لم تكن خاصة بعصر النبي(ص)، بل الضرورة مستمرة، لأن الإسلام لا يحد بزمان ولا مكان ، لأنه خالد فيلزم تطبيقه وتنفيذه والتقيد به إلى الأبد، وإذا كان حلال محمد حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فلا يجور أن تعطل حدوده،...لذا كان ضروريا وجود حكومة فيها مزايا السلطة المنفذة.

إن الفكرة الهامة والمفصلية التي جاء بها الخميني، هي الخاصة بعصر **الغيبة**، حيث يقول: اليوم- في عهد الغيبة-لا يوجد نص على شخص معين يدير شؤون الدولة، فما هو الرأي؟ هل تترك أحكام الإسلام معطلة؟ أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم الناس قرنين من الزمن ليهملهم بعد ذلك؟. وبالرغم من عدم وجود نص على شخص من ينوب عن الإمام حال غيبته، إلا أن خصائص الحاكم الشرعي لا يزال يعتبر توفرها في أي شخص مؤهلا إياه ليحكم في الناس، وهذه الخصائص التي هي عبارة عن: العلم بالقانون،والعدالة، موجودة في معظم فقهائنا في هذا العصر، فإذا أجمعوا أمرهم كان في ميسورهم إيجاد وتكوين حكومة عادلة عالمية منقطعة النظير.

وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه **النبي(ص)**، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا.

وعن الولاية الاعتبارية، يقول الخميني: ولاية الفقيه أمر اعتيادي جعله الشرع، كما يعتبر الشرع واحدا منا قيما على الصغار، فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا

[2] - نفس المرجع، ص 95.

من حيث الكمية، وإذا فرضنا النبي(ص) والإمام قيما على صغار، فإن مهمتهما في هذا المجال لا تختلف كما ولا كيفا عن أي فرد عادي آخر إذا عين للقيمومة على نفس أولئك الصغار، وكذلك قيمومتهما على الأمة من الناحية العملية لا تختلف عن قيمومة أي فقيه عالم عادل في زمن الغيبة.

أما الولاية التكوينية، فيرى الخميني أن : ثبوت الولاية و الحاكمية للإمام لا تعني تجرده عن منزلته التي هي له عند الله، فإن للإمام مقاما محمودا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وأن من ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل. وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإن الرسول الأعظم(ص) والأئمة، كانوا قبل هذا العالم أنوارا فجعلهم الله بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة و الزلفى ما لا يعلمه إلا الله. [1]

على هذه الأسس والمبادئ، وظفت الجمهورية الإسلامية الإيرانية فكرة ولاية الفقيه في بناء سلطتين متوازيتين في حكم البلاد، واستنسخت إرث الدولة الصفوية فكريا ومؤسسيا، هما سلطة الثورة وسلطة الدولة، إذ تأتي في القمة سلطة الثورة الدينية في منصب المرشد الديني الأعلى(ويشغله حاليا السيد علي خامنئي)، التي كان يمثلها الشيخ علي الكركي العاملي، وبعدها سلطة الدولة المدنية في منصب رئيس الجمهورية(يشغله محمود أحمدي نجاد حاليا)، التي كان يمثلها الشاه عباس، ويسري هذا النظام على جميع مؤسسات الحكم.[2]

الفصل الأول :

[1] - روح الله الخميني، **الحكومة الإسلامية**، بيروت، مركز نون للتأليف والترجمة، ص ص 23-53.
[2] - عادل علي عبد الله، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي**،د ب ن، مركز التنوير للدراسات الإنسانية، د س ن، ص.25

هيكل النظام السياسي الإيراني والقوى المؤثرة فيه

تمهيد:

منذ التحول من الملكية سنة 1979،أصبحت إيران تقارن بالدول الإسلامية الأخرى، لكنها خصصت لنفسها مسارا تاريخيا ، الشيء الذي خصها بنظام سياسي مفرد حتي في العالم الإسلامي، والذي أهلها لتصبح اليوم جمهورية إسلامية. لا يوجد شك بأن النموذج الإيراني باقي حتى الساعة

منفردا، حيث تعتبر الدولة الوحيدة التي عرفت ثورة إسلامية، زيادة على ذلك فهي مند عام 1501 الدولة الوحيدة الشيعية في العالم.
في الحقيقة الجمهورية الإسلامية هي نظام للحكم تستمد سلطتها من الله مباشرة ، حيث يتمتع فيها رجال الدين بسلطة كبيرة.

إن النظام السياسي في إيران يتسم بسمة دينية ، فهو قائم على أساس ومبدأ الحكومة الإسلامية كأساس للحكم، ويتميز النظام السياسي الإيراني أيضا بتركيبته المعقدة والمتشابكة، حيث تتعدد فيه مصادر صنع القرار، فهو يحتوي على مؤسسات دستورية تقع ضمن السلطات الثلاث(التشريعية، القضائية والتنفيذية)، حيث تنص المادة 57 من الدستور على أن السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، وهي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق و إمام الأمة، ويضاف إليها مؤسسات عابرة للسلطات ، وهي التي تتماس في إطارها السلطات التنفيذية و التشريعية و القضائية في التشكيل والوظائف، وبالتالي تصعب نسبتها إلى أي من ثلاثتها بشكل منفرد.

مما سبق ، يعني أننا بصدد عدة كيانات يقوم عليها هيكل النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، هي: المرشد الأعلى، السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية/ السلطة القضائية، إضافة إلى مؤسسات عابرة للسلطات.

المبحث الأول: مؤسسة القيادة والسلطات التقليدية

يقصد بها المرشد الأعلى ، بالإضافة إلى السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية، والقضائية، والتي سنتناولها بالدراسة من خلال التركيز على البعد الدستوري القانوني.

المطلب الأول: المرشد الأعلى (الولي الفقيه)

لقد نصت المادة 57 من الدستور المعدل على أن: السلطات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية،والسلطة القضائية، وتمارس صلاحياتها بإشراف ولي

الأمر المطلق وإمام الأمة، وذلك وفقا للمواد اللاحقة في الدستور، وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض. لقد أعطت هذه المادة صفة الإشراف المطلق لولي الأمر.

أولا:الشروط الواجب توفرها في القائد وصفاته (المادة التاسعة بعد المائة) :

- الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.
- العدالة والتقوى اللازمة لقيادة الأمة الإسلامية.
- الرؤية السياسية الصحيحة، والكفاءة الاجتماعية والإدارية، والتدبير والشجاعة، والقدرة الكافية للقيادة، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة ، يفضل منهم من كان حائزا على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.[1]

إن العدالة من وجهة نظر الفقه الشيعي لها معنى خاص، وتختلف بصورة أساسية عن المفهوم الذي يروج عند عامة الناس، ويقول الخميني في كتاب تحرير الوسيلة بخصوص مفهوم العدالة: العدالة عبارة عن ملكة راسخة باعثة على ملازمة التقوى من ترك المحرمات وفعل الواجبات، وتزول صفة العدالة حكما بارتكاب الكبائر أو الإصرار على الصغائر، بل بارتكاب الصغائر على الأحوط.[2]

ثانيا: مسؤوليات القائد وصلاحياته: تم تفصيلها في المادة العاشرة بعد المائة كما يلي:

- تعيين السياسات العامة لنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعد التشاور مع مجمع مصلحة تشخيص النظام .
- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام .
- إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
- القيادة العامة للقوات المسلحة.
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام.
- نصب وعزل وقبول استقالة كل من:
  - فقهاء مجلس صيانة الدستور.
  - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

1- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المواد: (57)، (109).

2- روح الله الموسوي الخميني، **تحرير الوسيلة**، سفارة الجمهورية الإسلامية ،دمشق، 1998،ص12.

- رئيس أركان القيادة المشتركة .
- القائد العام لقوات الحرس الثوري.
- القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي.

- حل الاختلاف وتنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث.
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص المصلحة.
- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد ، وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية ، على أساس المادة 89.[1]

أما فيما يخص عزل القائد نتيجة فقدانه بعض الشروط المذكورة في المادة الخامسة بعد المائة ، فيعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء، وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله، فإن الخبراء مكلفين بالقيام في أسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك. *

إن الصلاحيات الواسعة للمرشد الأعلى، جعلت **بورزو دراغاي**، الكاتب في صحيفة **لوس أنجلس تايمز** يعلق قائلا: **لم يتحدث القائد الأعلى في إيران بنبرة حاسمة مرعدة كرجل يعتبر في بلده ممثلا لله على الأرض، بل كانت أشبه بنبرة مدير شركة يعبر عن سخطه وهو يؤنب موظفيه.**[2]

ثالثا:اختيار القائد والإرادة الشعبية:

حسب المادة السابعة بعد المائة، يعتبر المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية العالمية ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، سماحة آية الله العظمى الإمام الخميني (قدس سره) الذي اعترفت الأكثرية الساحقة من الناس بمرجعيته وقيادته، وتوكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من قبل الشعب، وهؤلاء الخبراء يدرسون ويتشاورون بشأن كل الفقهاء الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة بعد المائة والتاسعة بعد المائة، ومتى ما شخصوا فردا منهم باعتباره الأعلم بالأحكام

---

[1] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المادة (110).

*- وحتى يتم إعلان ذلك القائد، فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء صيانة الدستور، يتحمل جميع مسؤوليات القيادة.

[2] - Borzou Draghahi,'' Who's running Iran? No one?'', **Los Angeles times**,december31,2007.

و الموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية أو الاجتماعية، أو حيازته تأييد الرأي العام، ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسؤوليات الناجمة على ذلك.[1]

والجدير بالذكر، أن مجلس الخبراء مؤسسة مستقلة وتضم خبراء، وتوضع شروط دقيقة ومشددة لانتخاب أعضائه، فالمادة الثانية من قانون انتخاب الخبراء تورد شروط الخبراء الذين ينتخبون من قبل الشعب على الوجه التالي:

- الاشتهار بالديانة، والوثوق واللياقة الأخلاقية.
- الاجتهاد بمستوى القدرة على استنباط بعض المسائل الفقهية، وأن يتمكن من تشخيص الولي الفقيه الذي تتوفر فيه شروط القيادة.
- البصيرة السياسية والاجتماعية، والاطلاع على القضايا السياسية المعاصرة.
- الاعتقاد بنظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.
- عدم سوء السلوك سياسيا واجتماعيا.[2]

إن نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية يرتكز على المعتقدات الإسلامية، وشرعيته مبنية على ولاية الفقيه، واعتماده على أصوات الشعب من خلال مجلس الخبراء المنتخب من قبل الشعب ، إن سيادة الشعب الدينية هي الأرضية الأساسية لإدارة البلاد من خلال التركيز على آراء الشعب و مأسسة هذه الآراء من خلال التصويت.[3]

إن الولي الفقيه، حتى وإن جاء عبر اختيار وتعيين من مجلس الخبراء ، هو النائب عن الإمام الغائب المهدي المنتظر، حيث أراد الله له هذه النيابة فميزه عن غيره من الخبراء الفقهاء بالصفات والسمات اللازمة لتحمل مسؤولياته كنائب عن الإمام الغائب ، ومن ثم فإن حدث وتم عزله عن طريق مجلس خبراء القيادة ، فإن ذلك سيكون نتيجة لإرادة إلهية نزعت عنه إحدى الصفات و السمات اللازمة لتحمل مسؤوليات القيادة ، وبالتالي رفعت عنه غطاء الشرعية و المشروعية، مما يجعل عزله بواسطة مجلس الخبراء واجبا دينيا مقدسا. هذه المكانة المقدسة للولي الفقيه هي التي رسمتها وحددتها المادة الخامسة من الدستور ، التي تنص على أنه: في زمن غيبة الإمام المهدي ، تكون ولاية الأمر وإمامة

---

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المادة (107).

[2] - مسعود إخوان كاظمي، مكانة ودور القيادة في الديمقراطية الدينية ومقارنة ذلك بالديمقراطية الغربية، **ندوة الحكم الديمقراطي في الإسلام**، طهران، ربيع 2005.

[3] - غضنفر ركن آبادي، **ندوة السيادة الشعبية والدستور**، طهران، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، 13 نيسان 2012.

الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل ، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع والقادر على الإدارة والتدبير.[1]

وإذا انتقلنا من قراءة وضع المرشد دستوريا إلى قراءته واقعيا أو سياسيا، أمكن لنا أن نتعرف على أبعاد أخرى لدوره على الساحة الإيرانية، سواء فيما تعلق بتحديد العلاقة بين السلطات أو فيما يخص تعيين اتجاهات السياسة الخارجية، و في تطبيق الشق الأول من هذا الدور، يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني الصادرة في 7-12-1987 ، والتي منحت حق التعزيز السياسي (أي سن عقوبات لم يرد بشأنها نص في الكتاب والسنة) في بعض المخالفات، و كذلك يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني الخاصة بتجريم نشاط حركة الحرية المعارضة.

وفي تطبيق للشق الثاني من الوظيفة السياسية أو الولاية السياسية للمرشد، يمكن الإشارة إلى فتوى الخميني في 15-02-1989 بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي بسبب روايته آيات شيطانية ومساسها بالدين الإسلامي، فلقد كانت هذه الفتوى سببا في اضطراب مجمل العلاقات الإيرانية-الأوربية، كما يمكن الإشارة إلى فتواه الخاصة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة والتي يتبناها الخميني ويرددها في مناسبات مختلفة، ومثل هذه النوعية من الفتاوى ، تشكل الإطار الذي تنظم فيه العلاقات الدولية لإيران، ويحدد لها مسارها.

ويعد علي خامنئي ثاني مرشد للجمهورية الإسلامية بعد الخميني، وإن كان الخميني قد اختار لخلافته آية الله حسين منتظري* بشكل غير رسمي في عام 1981، ثم أعلن عن هذا الاختيار رسميا في 22-11-1985، إلا أن دأب منتظري على المطالبة بالتعددية السياسية وتقييد صلاحيات المرشد، فضلا عن موقفه الرافض مواصلة الحرب مع العراق بعد تحرير الأراضي الإيرانية، كان له الأثر الأكبر في تنحيته من طرف الخميني في العام نفسه الذي توفي فيه.[1]

لقد اتجهت الآراء في مجلس الخبراء ، الذي يسيطر عليه تيار الإسلام السياسي في الدولة الإيرانية وأنصار خط الإمام ، إلى تفكيك صلاحيات الولي الفقيه عن طريق عزل درجة مرجع التقليد التي يتولاها آيات الله العظام عن ولاية أمر الجمهورية، بمعنى أوضح فصل الولاية الروحية على المؤمنين عن

---

[1] - محمد السعيد عبد المومن، وآخرون،**إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية**، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة، ، 2009، ص73.

*- آية الله منتظري،كان من أعمدة الثورة الإسلامية، وظل على مدار الأعوام العشرة التالية ينظر إليه باعتباره المرشح لخلافة روح الله الخميني، قبل أن يعزله بسبب اعتراضاته على النظام، كما شكك بالمؤهلات الدينية لخامنئي، مما اعتبر خيانة أدت إلى فرض الإقامة الجبرية عليه في 1997.

[1]- نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، الطبعة الثانية، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،2002،ص83.

الولاية السياسية للجمهورية. وكان الإمام الخميني بحيازته لغالبية الشرائط المذهبية وكل مثيلاتها الثورية بين المرجعيتين الدينية والدنيوية، في حين جمع خليفته المعزول منتظري بين الشرعية الثورية وجزء من الشرعية المذهبية. أما في حال حجة الإسلام السيد علي خامنئي ، فقد كانت كفة مشروعيته الثورية أثقل بكثير من كفة مشروعيته المذهبية، إذ أن شرائط المرجعية الدينية تتطلب مؤهلات علمية فقهية أكبر مما يملكها.

وكان الإمام الخميني قد بعث برسالة قبل وفاته بأسابيع قليلة إلى رئيس مجلس الخبراء علي مشكيني ، جوابا عن سؤال حول ضرورة أن يكون الولي الفقيه مرجعا دينيا، أم أنه يكفي أن يكون مجتهدا في الفقه؟ أعلن الإمام الخميني كفاية أن يكون المرشد مجتهدا، ذلك أنه منتخب من قبل الخبراء اللذين انتخبهم الشعب أيضا، واستند الإمام الراحل في تأويله الجديد إلى أن انتخاب الخبراء يجب أن ينفد بحسبان أنهم منتخبون من قبل الشعب، فمشروعية الخبراء تستمد من أصوات الشعب، وهم ينوبون عنه في تحديد المرشد.

وهنا استعمل الإمام الخميني المشروعية السياسية ليضفي بها ثقلا على المشروعية الدينية، ويفصل بالتالي بين المرجعية الدينية وقيادة جمهورية إيران الإسلامية. وبهذه الخطوة النوعية الكبيرة في تاريخ الجمهورية، أي فصل المرجع الديني عن القائد السياسي، خطت الجمهورية إيران الإسلامية خطوة نوعية ظلت تلازمها حتى اليوم.

وبملاحظة الترشيح نتثبت أن رجال الإمام، وفي مقدمتهم السيد خامنئي والشيخ رفسنجاني والسيد أحمد الخميني، أصبحوا أهم شخصيات إيران بعد رحيل الإمام، وهم إن حازوا الشرعية الثورية إلا أنهم افتقروا إلى الدرجة الدينية الرفيعة لمراجع التقليد. ولما كان الأمر كذلك، فقد كان طبيعيا أن يتولى أحد أطراف هذا الثلاثي المنصب الخاص بالقيادة السياسية فقط دون الدينية. لذلك توجب على رجال الإمام ضرب فكرة القيادة الجماعية لمنصب الإرشاد السياسي أولا، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل رجال الإمام يصعب مقارنتهم بمقامات دينية مثل آيات الله العظام كلبيكاني ومرعشي، ولو تم الأخذ بالقيادة الجماعية لما أمكن تجاهل هؤلاء المراجع العظام كلهم واستبعادهم من القيادة السياسية، وفي هذه الحالة سوف يكون للمراجع العظام ثقل معنوي كبير يمكن أن يهدد تسلم رجال الإمام للسلطة السياسية. وفي النهاية تم التصويت على القيادة الفردية أو القيادة الجماعية، وكانت النتيجة من بين 74 خبيرا حاضرا هي كالتالي: 44 لصالح القيادة الفردية،و 30 لصالح القيادة الجماعية. وفي 4-60-1989 وقع اختيار مجلس الخبراء على خامنئي ليكون مرشدا للبلاد. وقد لعب

رفسنجاني دور مايسترو حملة السيد خامنئي الانتخابية، إذ أكد خلال المداولات في مجلس الخبراء بأن الإمام الخميني قال، بعد عزل آية الله حسين منتظري من خلافته، وقبل أسابيع قليلة من وفاته : لدينا السيد خامنئي.

كما يرى **بهشتي***، أن منصب ولاية الأمر يحتاج إلى الكفاءة الاجتماعية والسياسية والإدارية ، ولا يحتاج فقط إلى الكفاءة العلمية المجردة. كما يستدل المؤيدون على إسناد منصب الإرشاد في جمهورية إيران الإسلامية للسيد خامنئي، باعتقاد بعض الفقهاء الشيعة أن شرط الجمع بين القيادة والمرجعية هو شرط يمكن التنازل عنه، إذ أن الأساس هو الكفاءة. ويستطرد المبررات حتى وإن كان هناك من يشترط المرجعية أو الأعلمية في القيادة فإنه سوف يضطر للتنازل عن شرط الأعلمية أولا، ثم المرجعية ثانيا لصالح شرط الكفاءة،بحسبان أن شرط الكفاءة لا يمكن التنازل عنه لأنه مساو للقيادة.[1]

المطلب الثاني: السلطات التقليدية (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

أولا: السلطة التنفيذية

وهي تشمل ثلاثة عناصر رئيسية هي: رئيس الجمهورية، ونواب الرئيس، والوزراء.

أ- رئيس الجمهورية

لقد تناول الفصل التاسع من دستور 1989، مهام رئيس الجمهورية وكيفية تعيينه، حيث يعتبر رئيس الجمهورية أعلى سلطة رسمية في البلاد بعد مقام القيادة، وهو المسؤول عن تنفيذ الدستور، كما

*- محمد بهشتي رجل علم، كان له دور في تحريك المظاهرات، اختير في مجلس الثورة الإسلامية في إيران بأمر من الخميني، تم اغتياله في تفجير مكتب الحزب الجمهوري الإسلامي في 28-06-1981.

[1] - اللباد، **حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه**، مرجع سابق، ص ص 186 -189.

أنه يرأس السلطة التنفيذية إلا في المجالات التي ترتبط مباشرة بالقيادة. وينتخب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب لمدة أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متواليتين.*

– الشروط الواجب توافرها في رئيس الجمهورية:

- أن يكون إيراني الأصل ويحمل الجنسية الإيرانية.
- قديرا في مجال الإدارة والتدبير.
- ذا ماض جيد.
- تتوفر فيه الأمانة والتقوى.
- مؤمننا ومعتقدا بمبادئ الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمذهب الرسمي للبلاد.[1]

– مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية:

- التوقيع على مقررات مجلس الشورى الإسلامي، وعلى نتيجة الاستفتاء العام بعد مرورها بالمراحل القانونية وإبلاغها إياه، وعليه أن يسلمها للمسؤولين لتنفيذها.
- يستطيع رئيس الجمهورية– للقيام بأعباء واجباته القانونية — أن يعين معاونين له، ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية– بموافقته– بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر المعاونيات.
- يوقع رئيس الجمهورية أو ممثله القانوني– بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي– على المعاهدات والعقود والاتفاقيات التي تبرم بين الحكومة الإيرانية وسائر الدول.
- يتولى رئيس الجمهورية مسؤولية أمور التخطيط والميزانية والأمور الإدارية والوظيفية للبلاد بشكل مباشر، ويمكن أن يوكل شخصا آخر لإدارتها.
- في حالات خاصة– ولمقتضيات الضرورة– وبمصادقة مجلس الوزراء،يحق لرئيس الجمهورية تعيين ممثل خاص له– أو عدة ممثلين– وتحديد صلاحياتهم.

وفي هذه الحالات، تعتبر القرارات التي يتخذها الممثل أو الممثلون المذكورون، بمثابة قرارات رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء.

- يتم تعيين السفراء باقتراح من وزير الخارجية ومصادقة رئيس الجمهورية، ويقوم رئيس الجمهورية بالتوقيع على أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم اعتماد سفراء الدول الأخرى.

---

*– لقد حال هذا النص دون ترشح الرئيس هاشمي رافسنجاني لولاية ثالثة بعد استنفاد مدتيه القانونيتين.

[1] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المادة (115).

- يتولى رئيس الجمهورية منح الأوسمة الحكومية.
- يعين رئيس الجمهورية الوزراء، ويطلب إلى مجلس الشورى الإسلامي منحهم الثقة، ولا يلزم طلب الثقة من جديد عند تغيير مجلس الشورى الإسلامي.
- تسند رئاسة مجلس الوزراء إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل الوزراء ويقوم- عبر اتخاذ التدابير اللازمة- بالتنسيق بين قرارات الوزراء ومجلس الوزراء، ويعين- بالتعاون مع الوزراء- السياسة العامة لعمل الدولة ونهجها- كما يقوم بتنفيذ القوانين.

وفي حالات اختلاف الرأي أو التداخل في المسؤوليات القانونية للأجهزة الحكومية-حيث يحتاج الموضوع إلى تفسير أو تغيير للقانون- يكون قرار مجلس الوزراء المتخذ باقتراح من رئيس الجمهورية ملزما.

- يستطيع رئيس الجمهورية أن يعزل الوزراء، وفي هذه الحالة يطلب إلى المجلس منح الثقة للوزير الجديد أو الوزراء الجدد، وفي حالة تغيير نصف أعضاء مجلس الوزراء . بعد منحهم الثقة من قبل المجلس . فإن على رئيس الجمهورية أن يطلب إلى المجلس منح الثقة لمجلس الوزراء من جديد.
- في زمن الحرب والاحتلال العسكري للبلاد تتوقف لمدة محددة انتخابات المناطق المحتلة، أو انتخابات جميع البلاد، وذلك باقتراح من رئيس الجمهورية، وموافقة ثلاثة أرباع عدد النواب، وتأييد مجلس صيانة الدستور، وفي حالة عدم تشكيل المجلس الجديد يواصل المجلس السابق أعماله[1].

إن الرئاسة الإيرانية تختلف عن أي رئاسة أخرى من نواح كثيرة، **أولا**: النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي يتعين فيه مصادقة سلطة دينية عليا(الولي الفقيه) ، غير منتخبة من الشعب بصورة مباشرة. و**ثانيا**: النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي تتبع فيه برمته السلطة التنفيذية برمتها سلطة دينية، هي سلطة ولاية الفقيه، وهي الأداة التنفيذية لتوجيهاتها، ولو من ناحية نظرية على الأقل، إذ ينص الدستور على أن الولي الفقيه فقط هو صاحب الاختصاص في كل القضايا السياسية العامة. و**ثالثا**: النظام الإيراني هو النظام الوحيد الذي لا يمارس فيه المسؤول التنفيذي للدولة أي سيطرة على القوات المسلحة.[1]

---

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المواد (123،124،125،126،128،129،133،135،136).

1- Wilfried Bukhta, **Who rules Iran? The structure of power in the Islamic republic**, Washington Institute for near East policy,2000,p.23.

الجدول (1): رؤساء جمهورية إيران

اسم الرئيس	فترة الرئاسة
أبو الحسن بني صدر	1980-02-04 - 1981-06-22
محمد علي رجائي	1981-08-02 - 1981-08-30
محمد علي حسين خامنئي	1981-10-13 - 1989-08-17
علي أكبر هاشمي رفسنجاني	1989-08-17 - 1997-08-03
محمد خاتمي	1997-08-03 - 2005-08-03
محمد أحمدي نجاد	2005-08-03 إلى يومنا هذا

المصدر: http://www.terra.es/personal2/monolith/iran.htm

ب- نواب الرئيس

لقد ظهرت الحاجة إلى نواب رئيس الجمهورية بعد إلغاء منصب رئيس الوزراء، حيث يستطيع رئيس الجمهورية تعيين معاونين له، ويقوم المعاون الأول لرئيس الجمهورية بمهمة إدارة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين سائر المعاونيات.

في حالة وفاة رئيس الجمهورية، أو عزله، أو استقالته، أو غيابه أو مرضه لأكثر من شهرين، أو في حالة انتهاء فترة رئاسة الجمهورية وعدم انتخاب رئيس جديد للجمهورية نتيجة وجود بعض العقبات أو لأمور أخرى من هذا القبيل، يتولى المعاون الأول لرئيس الجمهورية أداء وظائف رئيس الجمهورية ويتمتع بصلاحياته بموافقة القيادة، ويتوجب على هيئة مؤلفة من رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس السلطة القضائية والمعاون الأول لرئيس الجمهورية أن تعد الأمور ليتم انتخاب رئيس جديد للجمهورية خلال فترة خمسين يوما. على الأكثر. وفي حالة وفاة المعاون الأول لرئيس الجمهورية أو لوجود أمور أخرى تحول دون قيامه بواجباته، وكذلك فيما إذا لم يكن لرئيس الجمهورية معاون أول، تعين القيادة شخصاً آخر مكانه.

ج- الوزارة

أما فيما يخص الوزارة، فقد تم تحديد صلا حياتها في المواد31،28،21، من الفصل الثالث الخاص بحقوق الشعب، وفي المواد151،139،138، من الفصل التاسع الخاص بالسلطة التنفيذية، وفي المادة 155 من الفصل العاشر المتعلق بالسياسية الخارجية، ويمكن إجمالها في:

– الحكومة مسؤولة . في إطار الإسلام . عن تأمين حقوق المرأة في كافة المجالات وعليها القيام بما يلي:

1. إيجاد الظروف المساعدة لتكامل شخصية المرأة وإحياء حقوقها المادية والمعنوية.

2. حماية الأمهات ولا سيما في مرحلة الحمل وحضانة الطفل، ورعاية الأطفال الذين لا معيل لهم.

3. إيجاد المحكمة الصالحة للحفاظ على كيان الأسرة واستمرارها .

4. توفير تأمين خاص للأرامل، والنساء العجائز، وفاقدات المعيل.

5. إعطاء الأمهات الصالحات القيمومة على أولادهن عند فقدانهم الولي الشرعي من أجل رعايتهن .

6– لكل شخص الحق في اختيار المهنة التي يرغب فيها ما لم تخالف الإسلام أو المصالح العامة، أو حقوق الآخرين.

7– الحكومة مسؤولة عن توفير فرص العمل للجميع، وإيجاد الظروف المتكافئة للحصول على العمل، وذلك مع ملاحظة حاجة المجتمع للمهن المختلفة.

ثانيا: السلطة التشريعية

تتكون من مجلسين، مجلس الشورى الإسلامي، و مجلس صيانة الدستور.

أ– مجلس الشورى الإسلامي

يتألف مجلس الشورى الإسلامي من نواب الشعب الذين يُنتخبون مباشرة، بالاقتراع السري. مدة النيابة في مجلس الشورى الإسلامي أربع سنوات، وتجري انتخابات كل دورة قبل انتهاء الدورة السابقة، بحيث لا تبقى البلاد بدون مجلس في أي وقت من الأوقات.

عدد نواب مجلس الشورى الإسلامي هو مائتان وسبعون نائباً وابتداءً من تاريخ الاستفتاء العام سنة 1368 هجرية شمسية (1989ميلادية)، وبعد كل عشر سنوات مع ملاحظة العوامل الإنسانية والسياسيّة والجغرافية وأمثالها يمكن إضافة عشرين نائباً كحد أعلى، وينتخب الزرادشت واليهود كل على حدة

نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الآشوريون والكلدانيون معاً نائباً واحداً، وينتخب المسيحيون الأرمن في الجنوب والشمال كل على حدة نائباً واحداً.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن إيران قد تعاملت مع أقلياتها وفق محدد غاية في الأهمية، وهو، أن الدين وليس العرق هو الأصل في تحديد مفهومها للأقليات، حيث لم يعترف الدستور بأقلية ما وفقا لانتمائها إلى عرق أو عنصر أو قبيلة، وإنما على أساس انتمائها الديني، مستبعدا بذلك وصف الأكراد والبلوش والعرب – على سبيل المثال- بالأقليات. [1]

مناقشات مجلس الشورى الإسلامي يجب أن تكون علنية، ويُنشر التقرير الكامل عنها عن طريق الإذاعة والجريدة الرسمية لإطلاع الرأي العام، ويمكن عقد جلسة غير علنية إذا دعت الضرورة والحفاظ على أمن البلاد، وذلك بطلب من رئيس الجمهورية أو أحد الوزراء أو عشرة من نواب المجلس، وتكون اللوائح المصادق عليها في هذه الجلسة معتبرة في حالة موافقة ثلاثة أرباع عدد النواب عليها، ومع حضور أعضاء مجلس صيانة الدستور، وتُنشر تقارير عن هذه الجلسات، واللوائح المصادق عليها لإطلاع الرأي العام بعد زوال حالة الضرورة.

-صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي: تتمثل في الآتي:

- يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين في القضايا كافة، ضمن الحدود المقررة في الدستور.
- لا يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يسن القوانين المغايرة لأصول وأحكام المذهب الرسمي للبلاد أو المغايرة للدستور.
- شرح القوانين العادية وتفسيرها يُعتبران من صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي، ومفهوم هذه المادة لا يمنع القضاة من تفسير القوانين في نطاق تشخيص الحق.
- تقدَّم اللوائح القانونية بعد مصادقة مجلس الوزراء عليها إلى مجلس الشورى الإسلامي، كما يستطيع ما لا يقل عن خمسة عشر نائباً اقتراح مشاريع القوانين، وطرحها في مجلس الشورى الإسلامي.
- يحق لمجلس الشورى الإسلامي أن يتولى التدقيق والتحقيق في جميع شؤون البلاد.*

---

[1] – رانيا مكرم، "**الأقليات في إيران الواقع والمستقبل**"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أوت 2008، ص14.

*- يلاحظ على هذه المادة أنها شديدة الاتساع، لأنها من الناحية النظرية تطلق يد المجلس في كل شيء.

- يُحظر فرض الأحكام العرفية، وفي حالات الحرب والظروف الاضطرارية المشابهة يحق للحكومة بعد مصادقة مجلس الشورى الإسلامي أن تفرض ـ مؤقتاً ـ بعض القيود الضرورية على ألا تستمر ـ مطلقاً ـ أكثر من ثلاثين يوماً، وفي حالة استمرار حالة الضرورة على الحكومة أن تستأذن المجلس من جديد.
- لا يجوز للحكومة توظيف الخبراء الأجانب إلا في حالات الضرورة وبمصادقة مجلس الشورى الإسلامي.
- كل نائب مسؤول تجاه جميع أبناء الشعب، وله الحق في إبداء وجهة نظره في قضايا البلاد الداخلية والخارجية كافة.
- يتمتع أعضاء المجلس بحرية تامة في مجال إبداء وجهات نظرهم وآرائهم في نطاق أداء مسؤولياتهم النيابية، ولا يجوز ملاحقتهم أو توقيفهم بسبب آرائهم أو وجهات نظرهم التي يبدونها في المجلس ضمن أدائهم مهام النيابة[1].

ويملك مجلس الشورى إقرار عدم كفاءة رئيس الجمهورية وذلك بأكثرية الثلثين، كما تقضي به المادة 98 من الدستور، وذلك على إثر استجواب (استيضاح) يوجه إليه من قبل ثلث أعضاء مجلس الشورى، على أن يواجهه في مهلة شهر، (م 2/89)، وكذلك نزع الثقة من الوزراء (م 136)، ويرفع الأمر في الحالتين إلى المرشد للبث فيه.و إلى جانب هذا السلاح الخطير يمتلك مجلس الشورى الإسلامي سلاح توجيه الأسئلة إلى رئيس الجمهورية، (بواسطة ربع أعضاء المجلس)، وإلى الوزراء (من قبل أي نائب)، وعلى الرئيس أن يجيب في مهلة شهر، أما الوزير فعليه أن يجيب في مهلة عشرة أيام، إلا أن يكون هناك عذر مقبول (م88).[1]

لقد اتخذ المجلس عدة قرارات حاسمة، فلو رجعنا إلى عام 1999، وجدنا أن المجلس قام بتعطيل مشروع قانون يقضي بمنع رجال الشرطة والجيش والحرس من دخول الجامعات، تبنته الحكومة واقترحه نواب الإصلاح على إثر اضطرابات الطلاب في صيف 1999، وقام منطق الممانعة على أساس أن الجامعات لا تتمتع بالقداسة، وبالتالي فلا موجب لحجبها عن تدخل قوات الأمن إذا دعت لذلك

[1] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الفصل السادس، المواد (من 62 إلى 90).

[1] - محمد طي، **"قيام السلطات في الجمهورية الإسلامية وعلاقاتها"**،مركز الصدرين للدراسات الإستراتيجية.

الحاجة،ووراء هذا المنطق أو التبرير المعلن، اصطدم المشروع مباشرة مع قوة الحرس،ركن النظام الركين، إلا أن احتدام الصراع السياسي والحاجة إلى التهدئة، كانا من وراء تمرير المشروع في العام التالي. [2]

كما أظهر البرلمان مؤخرا معارضته للسياسات الاقتصادية التي يتبناها أحمدي نجاد، حين قرر إعفاء الرئيس من منصبه التقليدي كرئيس للجمعية العامة للبنك المركزي،ومن شأن ذلك أن يحد من قدرة نجاد على التدخل في السياسات الاقتصادية،ويمنعه من تعيين محافظ البنك المركزي.[3]

طوال ثلاثة عقود كانت إيران تقدم ميزان المشاركة في الانتخابات كمؤشر لقياس مدى المشروعية التي يتمتع بها النظام في مواجهة معارضيه.

الشكل (1): نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي

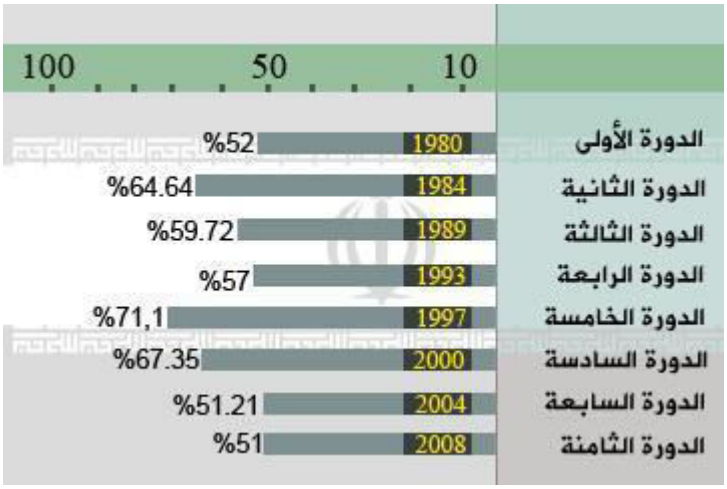

المصدر: http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201222983734633505.htm

ب- مجلس صيانة الدستور

لم يحظى مجلس الصيانة في أي فصل من الدستور، لكن الفصل السادس الذي حمل عنوان السلطة التشريعية، ينص في المبحث الأول على مجلس الشورى الإسلامي، وفي المبحث الثاني على صلاحيات مجلس الشورى الإسلامي من حيث تأليفه ووظائفه، كما يتناول في هذا المبحث الثاني كيفية تشكيل مجلس الصيانة ووظائفه.

ونظرا إلى أن الثورة انطلقت في جو إسلامي، وبقيادة ومشاركة نشطة من قبل علماء الدين، كان لهؤلاء القادة دور مهم في التأكيد على ضرورة أن تكون البلاد إسلامية وتبقى إسلامية في التشريع،

---

http://www.alsadrain.com/Political/stad/77.htm

2- نيفين مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات الإيرانية العربية**، مرجع سابق، ص 114.

3- Mahdi Khalaji, **"Iran's supreme power struggle"**, Washington institute, progect syndicate, december16,2010.

ومن جهة أخرى، فإن الثورة التي أرست قواعد الدستور، كانت قد اقتبست قسما كبيرا من مواد الدستور من القوانين الأوربية، خاصة عند صياغة المتمم للدستور، حيث تضمنت إرساء إشراف دائم لما لا يقل عن خمسة فقهاء على القوانين التي يصادق عليها مجلس الشورى الوطني، لغرض تطبيق اللوائح مع أحكام الشريعة باستمرار.[1]

– تشكيل المجلس:

نص الدستور على: يتم تشكيل مجلس صيانة الدستور بهدف ضمان مطابقة ما يصدق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور.

ويتكون على النحو التالي:

1 ـ ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة، ويختارهم القائد.

2 ـ ستة أعضاء من المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون، يرشحهم رئيس السلطة القضائية ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.

– صلاحيات المجلس:

– لا مشروعية لمجلس الشورى الإسلامي دون وجود مجلس صيانة الدستور، عدا ما يتعلق بإصدار وثائق عضوية النواب، وانتخاب ستة أعضاء حقوقيين لمجلس صيانة الدستور.

– يجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور، وخلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور فإذا وجده مغايراً لها، فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.

– في الأحوال التي يرى مجلس صيانة الدستور أن مدة عشرة أيام غير كافية للمناقشة وإبداء الرأي النهائي، يستطيع أن يطلب من مجلس الشورى الإسلامي تمديد المهلة لمدة أقصاها عشرة أيام أخرى، مع ذكر السبب.

– تحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه.

---

[1] - خير إله بروين، **الوسيط في القانون الدستوري الإيراني**، الطبعة الأولى، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، 2009، ص478.

– يستطيع أعضاء مجلس صيانة الدستور . توفيراً للوقت . الحضور في جلسات مجلس الشورى الإسلامي والاستماع إلى مناقشة اللوائح ومشاريع القوانين المطروحة، وينبغي عليهم الحضور أثناء مناقشة مجلس الشورى الإسلامي إذا كانت اللوائح أو مشاريع القوانين المطروحة في جدول أعمال المجلس تقتضي فورية البت، وأن يبدوا رأيهم فيها.

– تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور ويتم بمصادقة ثلاثة أرباع الأعضاء.

– يتولى مجلس صيانة الدستور الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام[1].

يرى البعض في السلطة الإشرافية التي تعطى لمجلس صيانة الدستور ومراقبته الواسعة للانتخابات إحدى العقبات الرئيسية التي تعترض قيام ديمقراطية حقيقية في إيران، لذلك حاول الإصلاحيون الحد من صلاحيات المجلس. لقد قام هذا الأخير برفض ترشح 1000 شخص (بما في ذلك جميع المرشحات) لمنصب الرئاسة سنة 2005.[2]

يرأس المجلس **أحمد جنتي**، الذي يعتبر من أكبر الشخصيات المرشحة لخلافة المرشد الحالي، وهو أحد أكبر العلماء في إيران، وأحد فقهاء الحوزة العلمية في قم. ويعد آية الله جنتي الحليف الروحي والأيديولوجي لنجاد، ويرى المراقبون أن **جنتي** جعل من مجلس صيانة الدستور قلعة تتحكم في ثغور النظام وتحرسها، ورقيبا على القوانين والقرارات.[3]

ثالثا: السلطة القضائية

تناول الدستور الإيراني السلطة القضائية ونظمها في الفصل الحادي عشر، وأشار إلى أن السلطة القضائية سلطة مستقلة، تدافع عن الحقوق الفردية والاجتماعية، وعليها مسؤولية إحقاق العدالة.

– وظائف السلطة القضائية:[1]

1– التحقيق وإصدار الحكم بخصوص التظلمات، والاعتداءات، والشكاوي، والفصل في الدعاوي والخصومات، واتخاذ التدابير والقرارات اللازمة في ذلك القسم من الأمور الحسبية الذي يعينه القانون.

---

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية1989، المواد (91 إلى 99).

2- David E. Thaler, Alireza Nader, Shahram Chubin and other, **Mullahs, Guards, and Bonyads: An Exploration of Iranian Leadership Dynamics**,RAND corporation,2010,p.30.

[3] - مهدي خليجي، "أزمة خلافة: إيران تبحث عن مرشد لهذا الزمان"، **مجلة العرب الدولية**، المملكة المتحدة، العدد1565، يوليو 2011، ص25.

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية1989، المواد (157إلى 162).

2- صيانة الحقوق العامة، وبسط العدالة والحريات المشروعة.

3- الإشراف على حسن تنفيذ القوانين.

4 - كشف الجريمة، ومطاردة المجرمين ومعاقبتهم و تعزيرهم وتنفيذ الأحكام الجزائية الإسلامية المدونة

5- اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون وقوع الجريمة، ولإصلاح المجرمين.

بهدف أداء مسؤوليات السلطة القضائية في جميع الأمور القضائية والإدارية والتنفيذية يعين القائد شخصاً مجتهداً عادلاً ومطلعاً على الأمور القضائية ومديراً ومدبراً، لمدة خمس سنوات باعتباره رئيساً للسلطة القضائية ويعد أعلى مسؤول في السلطة القضائية.

تكون واجبات رئيس السلطة القضائية على النحو التالي:

- إيجاد الدوائر اللازمة في وزارة العدل بشكل يتناسب مع المسؤوليات المذكورة في المادة السادسة والخمسين بعد المائة.

- إعداد اللوائح القضائية المتناسبة مع نظام الجمهورية الإسلامية.

- توظيف القضاة العدول واللائقين والبت في عزلهم وتنصيبهم ونقلهم، وتحديد وظائفهم، و ترفيع درجاتهم، وما شابهها من الأمور الإدارية وفقا للقانون.

ويتحمل وزير العدل مسؤولية كافة الأمور المرتبطة بالعلاقات بين السلطة القضائية والسلطتين التنفيذية والتشريعية، ويُنتخب من بين الأشخاص الذين يقترحهم رئيس السلطة القضائية على رئيس الجمهورية، ويمكن لرئيس السلطة القضائية أن يفوض إليه أمر الصلاحيات المالية والإدارية وكذلك الصلاحيات التي تخص تعيين غير القضاة، وفي هذه الحالة تكون لوزير العدل تلك الصلاحيات والوظائف التي تمنحها القوانين للوزراء باعتبارهم أعلى المسؤولين التنفيذيين.

لقد تمت عملية أسلمت القضاء سنة 1982، من خلال الاقتراح الذي تقدم به الخميني في نقاط:

- صياغة القضاء ونشر القانون المدني الإسلامي، وقانون العقوبات يجب أن يحترم ويطبق بسرعة
- سرعة وفعالية التدقيق والتمحيص، ومهارة القاضي والمدعي العام والمحكمة، على أمل الحصول على إدارة جيدة للمحاكمة وضمان حقوق الناس.
- القضاة يقومون بتطبيق مبادئ الشريعة، ويجب عليهم تغليب القانون الإسلامي في البلاد بغض النظر إلى أي شخص آخر أو معلم.

- لا يحق لأحد أن يستجوب شخصا أو يعتقله لفترة محددة دون إصدار أمر من القاضي يتوافق مع الشريعة الإسلامية.
- لا يخول لأحد الاعتداء على الملكيات الثابتة والمنقولة لأي شخص، دون إصدار حكم من سلطة دينية مختصة.
- لا يمكن الخروج والعمل ضد الجمهورية الإسلامية والتآمر عليها. [1]

ولا تتمتع السلطة القضائية بالنفوذ الذي يمكّنها من تجاهل الشريعة الإسلامية فحسب، بل أنها تقوم أيضاً بتجاوز القانون الجنائي للبلاد، وخاصة في حالات ذات طابع سياسي. وقد أدى ذلك إلى توجيه انتقادات حادة، فعلى سبيل المثال، في رسالة مفتوحة إلى آية الله محمود هاشمي شاهرودي، انتقد آية الله مصطفى محقق داماد، وهو باحث بارز في الشريعة الإسلامية، مفهوم "مصالح النظام"، حيث شكى بأن "المذاق المر عما حدث في السلطة القضائية تحت مسؤوليتك، وخاصة في الأيام الأخيرة، سوف لن تُنسى من قبل الشعب الإيراني...، فالسلطة القضائية تحت مسؤوليتك، والتي هي محور أمن المجتمع، لم تهتز فقط بل دُمرت أيضاً". [2]

– القضاء الثوري

تشكلت المحاكم الثورية الإيرانية بعد الثورة الإيرانية عام 1979 من أجل ملاحقة كبار المسؤولين خلال عهد الشاه، ومن فبراير عام 1979 وحتى نوفمبر من العام نفسه، كانت المحاكم الثورية قد نفذت أحكام إعدام على نحو 550 مسؤولا، كثير منهم من قوات الاستخبارات والجيش خلال عهد الشاه، كما أصدرت أحكاما غيابية بإعدام الشاه وعدد من وزرائه وقادة الاستخبارات الإيرانية (السافاك) والشرطة السرية الذين فروا للخارج. رأس المحاكم الثورية منذ تأسيسها **صادق خلخالي** المعروف في الدول الغربية أيضا باسم «القاضي الأحمر» بسبب كثرة أحكام الإعدام التي أصدرها ضد كبار المسؤولين في حكومة الشاه وضباط الجيش والاستخبارات الإيرانية والسرعة التي كانت تنفذ بها

1- M.Mahmoud,**The political system of the Islamic Republic of Iran**,India;Kaplaz publications, 2006, p.91.
2-Mehdi Khalaji, **"Militarisation of the Iranian Judiciary"**, Washington Institute for Near East Policy,August13,2009.
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/militarization-of-the-iranian-judiciary

وعدم وجود ممثلين للدفاع، ومن ذلك إعدام رئيس الوزراء الأسبق **أمير عباس هويدا** في 7 أبريل 1979 والرئيس السابق للشرطة السياسية في عهد الشاه نعمة الله نصيري.

وفي الثمانينات أعدمت المحاكم الثورية عشرات الأكراد الذين اعتقلوا أثناء عمليات التمرد التي اندلعت في المناطق الإيرانية التي تقطنها غالبية كردية، كما كان العلمانيون والشيوعيون ضحايا المحاكم الثورية بعدما اختلفوا مع رجال الدين بعد الثورة.[1]

ومحاكمات المحاكم الثورية لا تكون علانية، وليس هناك هيئة قضاء، بل قاض واحد يحكم في القضية، كما أن الأدلة التي تستخدم ضد المتهمين في المحاكم الثورية لا يكشف عنها، أما أحكامها فهي نهائية ولا يجوز استئنافها. يعين المرشد الأعلى لإيران بنفسه القاضي المسؤول عن المحاكم الثورية.

حسب قانون 1994، تنظر المحاكم الثورية في الجرائم الخطيرة التي تتعلق بالأمن القومي الإيراني ووحدة الأراضي الإيرانية ومن ذلك: . محاولات الإخلال بالأمن القومي الإيراني. . المؤامرات ضد الجمهورية الإسلامية، بما في ذلك حمل السلاح واستخدام الإرهاب، أو الافتراء على مؤسس الجمهورية الإسلامية. . التصدي لمحاولات التخريب أو استخدام العنف والإرهاب. .كل أشكال الجريمة التي تتضمن تهريب أسلحة أو مخدرات.[2]

المبحث الثاني: المؤسسات العابرة للسلطات والقوى الثورية

على غرار السلطات الثلاثة التقليدية والمرشد الأعلى ، يحتوي النظام الإيراني على مؤسسات أخرى معينة تمارس وظائفها في إطار الدستور، بالإضافة إلى القوى الاجتماعية والثورية التي لم تفقد حماسها رغم مرور أكثر من ثلاثة عقود على عمر الثورة.

المطلب الأول: المؤسسات العابرة للسلطات

هي المؤسسات التي يصعب نسبتها إلى أي من المؤسسات الثلاث بشكل منفرد، وتتمثل في مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس إعادة النظر في الدستور، حيث تتماس في إطارها السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في التشكيل والوظائف.

---

[1] - " المحاكم الثورية"، **مجلة الشرق الأوسط** ، العدد 11205، 2أوت 2009.

2- Ehsan Zarrokh, **"Iranian judicial system (court's structure)"**, New York law school, Research paper series07-02,p11.

أولا: مجمع تشخيص مصلحة النظام

في عام 1989 طرأ تعديل على دستور جمهورية إيران الإسلامية ، حيث استحدث مجمع تشخيص مصلحة النظام، مما دعا إلى وضع تعريف محدد لهذه المؤسسة السياسية العليا في إطار الدستور ونظام إيران السياسي، ورغم قرار الإمام الراحل بتشكيل هذا المجمع قبيل التعديل الدستوري إلا أن ضرورة وأهمية استمرار فعاليات مجمع تشخيص المصلحة كانت تدعو إلى هذا التعديل بحيث يأخذ صورته القانونية داخل النظام القانوني والسياسي في إيران.

لقد تم التطرق إلى وظائف وصلاحيات مجمع تشخيص المصلحة في الفصل الثامن الخاص بالقائد أو مجلس القيادة.

ينص البند الأول من المادة 110 من الدستور الإيراني على أن مسؤولية تحديد السياسات العامة للنظام تقع على عاتق القائد بعد استشارة مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومن هذا الجانب فإن وظيفة المجمع تكون استشارية ولا تدخل تحت حيز اتخاذ القرار ، وذلك يعني أن قرارات هذا المجمع غير ملزمة للقائد إذ قد يتخذ الأخير بعد استشارة الأول وبعد تناول المسألة من كافة الجوانب قرارا مغايرا لآراء المجمع.[1]

وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فإن الخبراء مكلفون بالقيام بأسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان ذلك القائد فإن مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية، ورئيس السلطة القضائية، وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور . منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام . يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت وإذا لم يتمكن أحد هؤلاء من القيام بواجباته في هذه الفترة (لأي سبب كان) يعين شخص آخر في الشورى من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام مع التركيز على بقاء أكثرية الفقهاء.

يتم تشكيل مجمع تشخيص مصلحة النظام . بأمر من القائد . لتشخيص المصلحة في الحالات التي يرى مجلس صيانة الدستور أن قرار مجلس الشورى الإسلامي يخالف موازين الشريعة أو الدستور . في حين لم يقبل مجلس الشورى الإسلامي رأي مجلس صيانة الدستور . بملاحظة مصلحة النظام.

ثانيا: المجلس الوطني للأمن

[1] - "نظام التشريع الإيراني ومكانة مجمع تشخيص مصلحة النظام"، **مجلة راهبرد (الاستراتيجية)**، العدد 34، مارس 2005.

المادة176 من الدستور تختص بتكوين المجلس الوطني للأمن، الذي يتكون من رؤساء السلطات الثلاث ، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط والميزانية، ومندوبين يعينهما القائد، ووزراء الداخلية والخارجية والأمن، بالإضافة إلى أعلى مسؤول في كل من الجيش والحرس الثوري، ويتولى رئاسة المجلس رئيس الجمهورية. يقوم المجلس بالوظائف التالية:

- تأمين المصالح الوطنية وحراسة الثورة الإسلامية ووحدة أراضي البلاد والسيادة الوطنية.
- تبني السياسات الدفاعية والأمنية في إطار السياسات العامة التي يحددها القائد.
- التنسيق بين النشاطات السياسية والأمنية،والاجتماعية، والثقافية، ذات العلاقة بالخطط الدفاعية.
- مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.[2]

يهيمن المرشد على المجلس عبر صلاحياته الدستورية التي تمنحه حق تعيين سكرتير المجلس، وتجعله متحكماً في تحديد غالبية الأعضاء،كما أن المرشد هو الجهة الوحيدة التي تمنح للمجلس القدرة على تنفيذ القرارات التي يتخذها، إذ يشترط الدستور الإيراني موافقته على قرارات المجلس لتصبح سارية المفعول. ويملك مجلس الأمن القومي التصويت على قرارات الدولة المصيرية في شكل يفوت بأشواط الصلاحيات الممنوحة للبرلمان،لذلك فالمجلس يشبه برلمانا أعلى.[2]

ثالثا: مجلس إعادة النظر في الدستور

تناوله الدستور في المادة 177 من الفصل الرابع عشر والأخير.

تتم إعادة النظر في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية في الحالات الضرورية على النحو التالي:

يقوم القائد بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام- وفق حكم موجه إلى رئيس الجمهورية باقتراح المواد التي يلزم إعادة النظر فيها أو تكميل الدستور بها، والدعوة لتشكيل مجلس إعادة النظر في الدستور على النحو التالي:

1- أعضاء مجلس صيانة الدستور.
2- رؤساء السلطات الثلاث.

---

[2] – دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المادة (176).

[2] - مصطفى اللباد، **"القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي- روحاني إلى عهد نجاد- لاريجاني"**،واشنطن، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ،2007-10-14. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm

3- الأعضاء الدائمون في مجمع تشخيص مصلحة النظام.

4- خمسة أعضاء من مجلس خبراء القيادة.

5- عشرة أشخاص يعينهم القائد.

6- ثلاثة من أعضاء مجلس الوزراء.

7- ثلاثة أشخاص من السلطة القضائية.

8- عشرة من مجلس نواب مجلس الشورى الإسلامي.

9- ثلاثة أشخاص من الجامعيين.

مضامين المواد المتعلقة بكون النظام إسلامياً وقيام كل القوانين والمقررات على أساس الموازين الإسلامية والأسس الإيمانية، وأهداف الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكون الحكم جمهورياً، وولاية الأمر، وإمامة الأمة، وكذلك إدارة أمور البلاد بالاعتماد على الآراء العامة، والدين والمذهب الرسمي لإيران، هي من الأمور التي لا تقبل التغيير[1].

المطلب الثاني: القوى الاجتماعية والثورية

أولا: البازار Bazaar

البازار كلمة فارسية الأصل، في اللغة تعني السوق، التي تطلق على مجموعة الدكاكين والمحلات الموجودة داخل مسقفات من الأخشاب أو الحجر، وتحتوي على خانات متعددة الأبواب،تعرف بالفارسية(أباجاري)،وتنتشر في المدن الإيرانية الصغيرة بازارات صغيرة الحجم يطلق عليها(بازارجية)، أما الشخص الذي يعمل في السوق أو البازار فيسمى (بزركان)، واصطلاحا تعني المكان الذي تتم فيه عمليات عرض وبيع وشراء البضائع والسلع، فضلا عن عقد الصفقات التجارية بين التجار أنفسهم. أدت حالات الدمج الذي تعرضت لها البازارات الإيرانية المحلية في بازار واقتصاد واحد إلى بلورة وظهور البورجوازية الإيرانية، التي بدورها مارست العمل التجاري والصناعي معا، الأمر الذي أسهم في إذابة تلك الوحدات الصغيرة ذات الاكتفاء الذاتي المنتشرة في الوحدات والأقاليم الإيرانية المختلقة، وبالتالي، فإنها أصبحت مجبرة على الالتحاق في الوحدة الاقتصادية الأساسية للبلاد في معظم أنحائه.[1]

---

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، مادة (177).

[1] - غانم باصر حسين البديري، **الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران(1963،1979)**، جامعة الكوفة، كلية الآداب ، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، ، 2006، ص 28 .

شكل ـ البازار ـ في التطورات الاجتماعية والسياسية لإيران أحد مراكز القوى المؤثرة في المجتمع وكان له دائما دوره الفاعل في الحياة السياسية، ولم تفلح السلطة في احتواء مؤسسته أو تذويبها، وقد ظلت مؤسسة ـ البازار ـ التي تضم نحو 400 ألف من تجار السوق تسيطر على حوالي ثلثي تجارة التجزئة، تمارس نفوذا قويا من خلال الطوائف التجارية والحرفية.

وقد لعب التحالف الاجتماعي القائم بين ـ البازار ـ ورجال الدين دورا هاما في تقوية نفوذ ـ البازار ـ كقوة فاعلة في إيران باعتباره المصدر الأول لتمويل المؤسسة الدينية، وفى بلد يمثل الدين ركنا أساسيا في ثقافته الاجتماعية والسياسية مثل إيران، فقد كان من الطبيعي أن يسعى ـ البازار ـ دائما إلى كسب المؤسسة الدينية كحرص رجال الدين على الاحتفاظ بعلاقة قوية معهم، وهكذا أصبح للبازار نفوذا قويا وصار إحدى القوى الفاعلة والمحركة في المجتمع، ولا أدل على ذلك من أن قرارهم بالإضراب كان هو الشرارة التي عجلت بسقوط نظام الشاه وقيام الثورة عام 1979 .

هناك علاقة وثيقة تربط بين ـ البازار ـ والمؤسسة الدينية، حيث أصبح هذا القطاع العريض من التجار الكبار والصغار والحرفيين هو الممول الأساسي للمؤسسة الدينية، ولأن الزكاة والخمس .(نصيب آل البيت) عند الشيعة الإثنى عشرية تذهب إلى الفقهاء لينفقوها في مصارفها الشرعية، ولأن التجار هم عادة الأغنى والأقدر، فقد كانوا المصدر الأول لتمويل تلك المؤسسة الدينية، ولهذا حرص رجال الدين على كسب ود التجار. ومن الثابت تاريخيا أن الأسواق كانت تغلق أبوابها عندما يغضب الفقهاء، كما كان التجار يعتصمون بالمساجد إذا أرادوا إعلان احتجاجهم في مواجهة السلطة.[1]

في عام 2000، مجلة النقابة الرسمية(ASNAF)، على سبيل المثال، خصصت عددا خاصا لتسرد كل المشاكل التي وجدت في القطاعات التجارية، وأنها تنبع من السياسات الحكومية. لقد وقف البازار وراء خاتمي، الذي كان يساند التعامل التجاري الواسع مع أوربا، أمريكا والعرب، وهو ما يخدم طبقة البازار.

تتمثل قوة البازار في امتلاكه لمنظمة قوية، قادرة على التعبئة والعمل بشكل جماعي للدفاع عن مصالحهم. لقد لعب البازار باستمرار دورا حاسما في الصراعات السياسية في إيران بسبب هيكل الأسواق المركزية ومواردها. [2]

---

[1] - عبد الله صالح، الدور السياسي لطبقة البازار. الأهرام الرقمي. http://digital.ahram.org

2- Arang Keshavarzian, **Bazaar and State in Iran: The Politics of the Tehran market place**, New York, Cambridge University Press, 2007, pp.258-259.

ثانيا: الحوزة الدينية

يشكل العامل الديني المذهبي بعدا هاما في نسيج المجتمع الإيراني، ولا يقل تعقيدا عن البعد العرقي، حيث أسهمت الانقسامات الدينية في تعقيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع الإيراني، الذي تعاني معظم أقلياته من العزلة الجغرافية في الأساس.

وتوضح تقارير المركز الإحصائي الإيراني أن سكان إيران ينتمون إلى عدة ديانات، فيما تمثل نسبة المسلمين 98,8% من السكان، منهم 90% يعتنقون المذهب الشيعي،و10% ينتمون إلى المذهب السني، بينما يمثل المسيحيون 0,7%، واليهود0,3%، والزرادشتيون0,1%، وتمثل باقي الديانات الأخرى نسبة 0,1% من إجمالي عدد السكان. ويشكل معظم الفرس الآذاريون والجيلاك والعرب أغلب الشيعة، بينما يمثل الأكراد والبلوش والتركمان وقلة من العرب والفرس القاطنين في المناطق الجنوبية السنة في إيران. [3]

تتمتع المؤسسة الدينية في إيران بإمكانات اقتصادية هائلة تأتيها مند زمن بعيد من الوقف العام والخاص، الذي لم يقتصر على الأراضي الزراعية وحدها، بل امتد إلى الدور والدكاكين. ومما كان يقوي من نفوذ رجال الدين بين الإيرانيين على مدى قرون طوال ، هو ظهور الظاهرة الغريبة المعروفة باسم(به ست)، التي كانت تمنح حق الحماية الكاملة لكل خارج عن القانون، ولكل مناهض للسلطة يلجأ إلى بعض المساجد المعروفة، أو إلى دور كبار رجال الدين دون أن تتمكن السلطة من اتخاذ أي إجراء بحقه.

كل هذه الامتيازات، وكل هذا النفوذ، دفع كبار المتنفذين في المجتمع الإيراني إلى الانخراط في المؤسسة الدينية، فأصبحوا يألفون أساس قمتها وقيادتها، فعلى طول القرون الأخيرة، كان كبار رجال الدين الإيرانيين ينتمون بالأساس إلى الأرستقراطية الإقطاعية وكبار مالكي الأرض، وكان معظمهم على اتصال بالسوق وبالرأسماليين الفرس.

---

[3] - رانيا مكرم، "**الأقليات في إيران: الواقع والمستقبل**"، مرجع سابق، أوت2008،ص9.

من كل ما سبق، نستطيع القول أننا نجد في المؤسسة الدينية الإيرانية صورة مطابقة إلى حد كبير للبابوية الكاثوليكية في أوربا، وعلى غرارها لم تستطع المؤسسة الدينية الإيرانية أن تبقى بعيدة عن الأحداث السياسية، بل أنها تحولت إلى محركة أساسية لكل حدث مهم شهدته الساحة الإيرانية. [1]

والمؤسسة الدينية تظم المراكز الدينية،مثل العتبات المقدسة، والأضرحة والمزارات،ودور النشر التابعة للحوزات العلمية، بالإضافة إلى مراجع التقليد والقضاء والحسينيات، وأهم هذه الأضرحة في إيران: ضريح الإمام علي الرضا(الإمام الثامن للشيعة الإثنا عشرية) في مشهد، وضريح السيدة فاطمة المعصومة(أخت علي الرضا)، وضريح شاه جراغ(أحمد ابن الإمام موسى بن جعفر) في شيراز.
ولهذه الأضرحة دور اجتماعي في إيران، وهي من القواعد التقليدية للمؤسسة الدينية، وتلعب دورا مهما في تعميق التلاحم بين علماء الدين والجماهير.
وتعتبر الحوزات أهم المراكز الدينية، والحوزة في اللغة العربية هي الناحية والجانب، وحاوزه أي خالطه، وحوزة الإسلام حدوده ونواحيه، إلا أن الكلمة ارتبطت في لغة الخطاب الشيعي بتلقي العلم، حتى بات مفهوما تلقائيا أن الحوزة لابد أن تكون علمية.

وإذا كانت الحوزات العلمية منتشرة في جميع أنحاء إيران، فإن حوزة قم العلمية هي المركز الأم لجميع الحوزات العلمية الدينية في إيران.
والحوزة عبارة عن مؤسسة اجتماعية قائمة على مجموعة من النظم والروابط والضوابط الاجتماعية الخاصة التي تحكم علماء الدين في كل عصر، ولكل فرد في هذه الهيئة لقب مخصوص . [1]

– التدرج العلمي في الحوزة

أولا ً– سطح المقدمات: ومدته خمس سنوات :وهو بمثابة دروس تمهيدية في اللغة والبيان والبديع والفقه والأصول وعلم الكلام والفلسفة، ومعظم الكتب المقررة في هذه المرحلة إن لم يكن كلها كتبا عربية .وتباشر مدارس الحوزة هذه المرحلة وتجيز للطالب بعدها أن يلتحق بالمرحلة التالية .مع ملاحظة أنه يعفى من الخدمة العسكرية طالما هو ملتحق بالحوزة وهو تقليد سابق على الثورة.

[1] - كمال مظهر أحمد، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، بغداد، الأمانة العامة للثقافة والشباب، 1985، ص ص184-186.
[1] - يحي داود عباس،" المؤسسة الدينية في إيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد82، ماي 2007.

ثانيًا– سطح المتوسط: ومدته ثلاث أو أربع سنوات، يبدأ الطالب خلالها في التخصص على يد أحد المراجع وتحت رعايته ويتقاضى راتبه من خزانته. ويتخصص الطالب في هذه المرحلة في التفسير أو في الفلسفة أو نهج البلاغة أو التاريخ أو الاقتصاد المقارن ،إلى جانب دراسة بعض الكتب الرئيسية الأخرى .

ثالثًا– سطح الخارج:وهى مرحلة تؤهل الطالب لكي يبدأ مرحلة الاجتهاد وتشبه مرحلة الدراسات العليا في الجامعات العادية، وفيها يبدأ في إعداد البحوث الفقهية وتلقى العلم عند المراجع أنفسهم، وليست مقصورة على سنوات محددة وإنما حسب قدرات الطالب والتي تحدد متى يصبح مجتهدا وأستاذه المرجع هو الأقدر على تقييمه وإجازته لتلك المهمة، وفى سبيل ذلك يعطى الباحث في مرحلة معينة رخصة من أستاذه ليتولى التدريس والتوجيه مستثمرا حصيلة معارفه مما قد يسهم في تعزيز مكانته وإجازته كمجتهد،ولكن يجب عليه أيضًا أن يعد بحثا ذا قيمة يضيف فيه شيئا يثبت تمكنه ويسمى الرسالة العلمية.

ويعطى الدارس في كل مرحلة لقبا علميا يرفع كلما تدرج في السلم التعليمي حتى يصل إلى قمته : ففي مرحلة سطح المقدمات فهو إما" طالب أو مبتدئ"، وفى سطح المتوسط فإنه يمنح لقب" ثقة الإسلام"، أما في سطح الخارج وبعد أن ينهى دراسته يصبح" حجة الإسلام "وإذا أجيز للاجتهاد فهو يحمل لقب" آية الله "وإذا بدأ يمارس عملية الاجتهاد وقام بتأسيس قاعدة شعبية له في الحوزة فإنه يصبح أية الله العظمى وذلك قبل أن يقبل عليه المقلدون، أما إذا اتسعت دائرة مقلديه بين جماهير الشيعة فإنه يصبح مرجعا للتقليد وإن ظل محتفظا بلقب آية الله العظمى[1].

والمرجع يشكل كيانا ماديا ومعنويا مستقلا ، لا علاقة له لا بالدولة ولا بالمراجع الآخرين، لكل واحد مملكته العريضة التي تتجاوز أحجام بعض الدول وله موارده الوفيرة التي يفترض أن ينفق منها على مقلديه وتلاميذه .[2]

– دور متزايد للمؤسسة الفقهية:

يتمع الفقهاء بميزة نسبية هامة على غيرهم من الجماعات وهي كونهم أكثر قوة اجتماعية-سياسية منظمة خاصة خلال لحظة تفجر الثورة في عام 1979، فهي من أكبر القوى الاجتماعية المؤثرة في

---

[1] – فهمي هويدي، **إيران من الداخل**، الطبعة الثالثة، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، 1988،ص ص 123-125 .

[2] – نفس المرجع، ص131.

القرار والتي لم يرد ذكرها مباشرة في الدستور وتتمتع بالهيمنة المعنوية على كافة المتحركين على المسرح السياسي؛ وتمثلها الحوزات التي تعد شبكة لها آدابها وتقاليدها في الحوار والتفاهم، بل لقد أكسب فقهاء الحوزة الثورة مضامين خاصة.

ومن الناحية الدستورية أيضًا اكتسبت المؤسسة الفقهية وضع متميز، فأحد أهم سمات الدستور الإيراني هو توافقه مع الروح الشيعية وكونه انعكاس نفوذ فقهاء الشيعة في القرن العشرين.[3]

من جانب آخر، تستخدم الدولة المساجد كآلة إعلامية لها، فهناك 400 مدينة إيرانية فيها إمام جمعة مرتبط رسميا بالمرشد الأعلى، وهذا يعني أن المسجد تحول إلى مركز دعاية سياسي للسلطة، وقد تبين أن هناك علاقة بين حضور الصلاة وبين استجابة النظام لرغبات الفرد، وعليه فإن الدراسة أطلقت على هذه الظاهرة اسم " خصخصة المسجد".[4]

ثالثا: الحرس الثوري (الباسدران)

– نشأة الحرس الثوري

لقد تناولت المادة 150 من الفصل التاسع الحرس الثوري:

– تبقى قوات حرس الثورة الإسلامية التي تأسست في الأيام الأولى لانتصار هذه الثورة راسخة ثابتة من أجل أداء دورها في حراسة الثورة ومكاسبها.

– يعين القانون حدود وظائف هذه القوات، ونطاق مسؤوليتها، فيما يخص نطاق ووظائف مسؤولية القوات المسلحة الأخرى، مع التأكيد على التنسيق والتعاون والأخوة فيما بينها.[1]

---

[3] – باكينام الشرقاوى،"الحوزات العلمية بقم"، **حولية أمتي في العالم**،(2000،2001)، ص ص341- .343

4- وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف،2010، ص207.

[1] - دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989، المادة (150).

يعتبر الحرس الثوري الإيراني وليد الثورة الإيرانية عام 1979، لقد أنشأه آية الله الخميني بغرض حماية نظام الحكومة الإيرانية الجديدة الإسلامي، وقد تطور منذ ذلك الحين إلى أن أصبح يمثل القوة الرئيسية السياسية والعسكرية والاقتصادية في إيران.ويشمل الحرس الثوري ، فيلق القدس وغيرها من العناصر التي تعمل سرا أو علنا في الخارج، مثل حزب الله في لبنان، والميليشيات الشيعية في العراق وأفغانستان.

تعتقد **تشورلي** أنه من المحتم أن تصبح أي قوة ثورية مسلحة قوة محترفة، مما يفقدها حماستها الثورية وطابعها الأيديولوجي، وهذا الطرح هو بالأساس تطوير لمفهوم **ويبر** حول تحول الكاريزما إلى روتين ، مما يضعف الحماسة الأيديولوجية لمؤسسة ما، في الوقت نفسه الذي تتطور فيه المؤسسة لتصبح متسمة بالتنظيم و البيروقراطية بشكل متزايد، إلا أن الحرس الثوري يضحد إلى حد ما هذه الأطروحات.

و يجدر القول، أنه لو لم يوجه الحرس الثوري لامتصاص العناصر من غير الملالي، لبدت الثورة الإسلامية-إلى درجة كبيرة- وكأنها عملية إستيلاء على السلطة من قبل رجال الدين، ولو تحقق هذا الطرح، لكان رجال الدين قد عجزوا عن مواجهة التحديات المسلحة.

إن المقياس الأول لقوة مؤسسة ما هو قدرتها على التكيف أو المرونة بدلا من الجمود، ولا تكمن مرونة الحرس الثوري في قدرته على احتواء القوى الاجتماعية الثورية فحسب، بل أيضا الكتل الاجتماعية التي لا تتوافق مع الحرس بالضرورة في درجة المزاج الثوري.[2]

هناك مقياس آخر لإثبات التحول المؤسساتي يتمثل في التشعب والتعقيد، فكثرة اختلاف وحدات التنظيم الفرعية وتنوع مهام المؤسسة تشير إلى تغلغل الروح المؤسساتية بدرجة كبيرة، وامتلاك الحرس لبنية تنظيمية متطورة أكثر تعقيدا يشكل مؤشرا على قوة الحرس المؤسساتية داخل إيران.وكثير من الأدوار التي مارسها الحرس الثوري في هيكل سلطة الجمهورية الإسلامية، قد مورس في الحالتين الصينية والروسية من قبل منظمات الشرطة السرية وأجهزة الحزب الشيوعي، بالإضافة إلى ذلك يمارس الحرس دورا مهما في حشد التظاهرات الشعبية لتأييد السياسات المتشددة .

[2] - كنيث كاتزمان، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره**، أبو ظبي،مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية،د س ن،ص ص 11-12.

أما المؤشر المهم في تميز الحرس الثوري ونضجه في مجال التنظيم، هو التطور المتزايد في الأسلحة التي زعم أنه يصنعها محليا، وقامت بالإشراف على هذه المهمات المساندة وزارة الحرس الثوري ، التي تعتبر من أفضل الأمثلة على تطور الحرس تنظيميا.

لقد ظهرت استقلالية الحرس أيضا من خلال دوره في عملية صنع القرارات داخل النظام الإيراني، ولا يعني هذا بالضرورة القول أنه كلما أقدم الحرس على التصرف بمفرده، أو حتى الدخول في تحد مع السلطة المدنية، زاده ذلك صلابة مقارنة بالمؤسسات الثورية الأخرى. ومع ذلك فإن الحرس تدبر شؤونه الداخلية، كما أن مصالحه بالتأكيد كانت تأخذ في الحسبان عند رسم سياسات النظام. [1]

– الحرس الثوري وصنع القرار

ثمة عوامل أساسية أربعة أسهمت في تدعيم دور الحرس الثوري في عملية صنع القرار في إيران : **الأول**، اندلاع الحرب العراقية– الإيرانية (1980إلى 1988) ، والتي أكسبت الحرس الثوري قاعدة جماهيرية واسعة . و**الثاني**، أن دور الحرس لم ينحصر في المجال الأمني والدفاعي فقط، بل امتد ليشمل المشاركة في المشروعات العمرانية الكبرى ، الأمر الذي حول الحرس إلى مؤسسة ضخمة لها مواردها. و**الثالث**، شبكة العلاقات الواسعة التي أقامها الحرس مع مؤسسات صنع القرار الأخرى في إيران، وعلى رأسها مؤسسة المرشد الذي يدين له بالولاء التام، ويتمتع مقابل ذلك بامتيازات؛ أهمها الاستقلال النسبي في مواجهة المؤسسات الأخرى وعلى رأسها مؤسسة الرئاسة. أما العامل **الرابع**، فيتمثل في انتشار رجاله في العديد من مؤسسات صنع القرار الأخرى مثل مجلس الشورى ووزارة الاستخبارات، ووزارة الخارجية التي تحظى باهتمام خاص لدى الحرس الثوري.[1]

وأما عن تدخله في شؤون المؤسسات الأخرى، فقد استطاع الحرس أن يتدخل في شؤون الجيش بتعيين **علي شمخاني**، رجله السابق، قائدا عاما للقوات البحرية النظامية، وذلك في مواجهة احتجاج عشرات من كبار ضباط هذه القوات الذين دافعوا بعدم تأهيل علي شمخاني لقيادة البحرية، واضطروا في مواجهة خذلانهم إلى تقديم استقالتهم، كما فرض الحرس تعيين قائده المستقيل **محسن رضائي** أمينا عاما لمجمع تشخيص مصلحة النظام، بعد أن رفض الرئيس محمد خاتمي تنصيبه وزيرا.[2]

---

[1] - نفس المرجع السابق، ص ص 138-139.

[1]- محمد عباس ناجي، "من داخل الحرس الثوري الإيراني"، **مجلة العرب الدولية**، العربية السعودية، الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، العدد1564، نوفمبر2009، ص27.

[2] - مسعد عبد المنعم، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مرجع سابق، ص .138

وقد أدى انتخاب المرشح الإصلاحي محمد خاتمي للرئاسة في ماي 1997، إلى زيادة التوتر في العلاقة بين المدنيين والعسكريين، وبالرغم من أن كبار ضباط الحرس الثوري كانوا قد أيدوا منافسه المحافظ علي أكبر ناطق نوري، أشارت تقارير صحفية في مرحلة ما بعد الانتخابات، أن أفراد فيلق الحرس الثوري كانوا قد صوتوا لصالح خاتمي بنسب أعلى من تصويت عامة السكان(73% مقابل 69%).[3]

انتخاب محمود أحمدي نجاد في انتخابات 2005، ترافق مع تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي للحرس الثوري، رغم أن هذه الانتخابات عبرت عن تصدع داخل الحرس الثوري، الذين وقف بعضهم مع المرشحين الآخرين(علي لاريجاني/ محمد رضائي) الذين ظهروا أكثر وسطية وبراغماتية.
ومند صعود أحمدي نجاد أصبح على رأس الإدارة الكبرى قواد الحرس الثوري، الشيء الذي زاد من نفوذه.
لقد قام أحمدي نجاد بتعيين القائد السابق في الحرس الثوري **علي لاريجاني** على رأس المفوضين الإيرانيين في المسائل المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني، كما فاز **محمد باكر كليباف** برئاسة بلدية طهران، وهو القائد السابق للقوات الجوية في الحرس الثوري الإيراني.[4]

- الباسيج (Basig)

مثل الحرس الثوري الإيراني، كانت قوة الباسيج وليدة ثورة 1979، بتدخل مباشر من آية الله الخميني، في جانفي 1981، أصبحت الباسيج تحت أمر الحرس الثوري وقيادته.
الباسيج هي قوة شعبية احتياطية، تقدر بحوالي 90 ألف شخص، مع قوة احتياطية نشطة تقدر ب 300 ألف، مع إمكانية تعبئة حوالي مليون شخص، ولديها ما يقرب من 740 كتيبة إقليمية، وتتألف معظمها من الرجال والشباب الذين أتموا الخدمة العسكرية.
وقد بدأ الباسيج بالتركيز على مكافحة الشغب والأمن الداخلي في منتصف التسعينات، وقد تم توسيع نطاق مهماتها لتزويد الحرس الثوري الإيراني بالاحتياطي والعناصر الصغيرة في الدفاع ضد الغزو الأمريكي.[1]

3- Michael Eisenstadt,**'' The Security force of the Islamic Republic and the fate of the opposition''**, Washington Institute for Near East policy, june19, 2009.
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-security-forces-of-the-islamic-republic-and-the-fate-of-the-opposition
4 - Frederic Wehrey, and others, **the rise of pasdaran: Assesing the domestic roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps**, Santa Monica, National defense Research institiute, 2009, pp. 84-87.

الباسيج **قوة عقائدية** مذهبية بالدرجة الأولى، حيث يركز البرنامج التعليمي للباسيج على اللاهوت (Din chimasi)، على الإسلام كدين وعقيدة، والنبوة(Nabovat)، والقيادة الشيعية(الإمامة)، وعلى الأخلاق والقيم الروحية. إن أهم جزء من هذه الأقسام هو مناقشة المهدوية (Mahdaviyyat)، والإمام الغائب، ودور رجال الدين في الغيبة، وحق رجال الدين في الحكم.[2]

لقد لعب الباسيج دورا مهما في الجوانب العملية للانتخابات الأخيرة، قبل أسابيع فقط من 12 جوان، أصبحت الباسيج تشارك مباشرة في الحملة السياسية ل**نجاد**(الرئيس المخضرم و راعي الباسيج)، حيث تم تجنيد الشباب في المخيمات الصيفية للباسيج، وقبل أيام من الانتخابات، نظم الباسيج مظاهرة كبرى في ساحة عمومية(مصلى الإمام) بطهران مؤيدة لنجاد، و خلال الانتخابات كانت قوات الباسيج حاضرة في محطات التصويت، وفي بعض الأحيان تتدخل لتخويف الناخبين الصغار ضد **مير حسين موسوي**.[3]

1- Antony H, Cordesman, **"Iran Revolutionary Guards: the Alquods Force and other Intelligence para Military Forces"**, Center for Strategic and International Studies, rough working draft, August2007, p. 3.

2- Saeid Golkar,**'' The Ideological political training of Iran's Basig''**, Middle East Brief, Crown Center for Middle East studies, sebtember2010,No44, p.6.

3- Babak Rahimi, **''The Role of Revolutionary Guards and Basij Militia in Iran''**, Terorism Monitor, Janestown Foundation, Volume vII, Issue21, july 17, 2009, p.7.

الشكل رقم (2): بنية النظام السياسي الإيراني

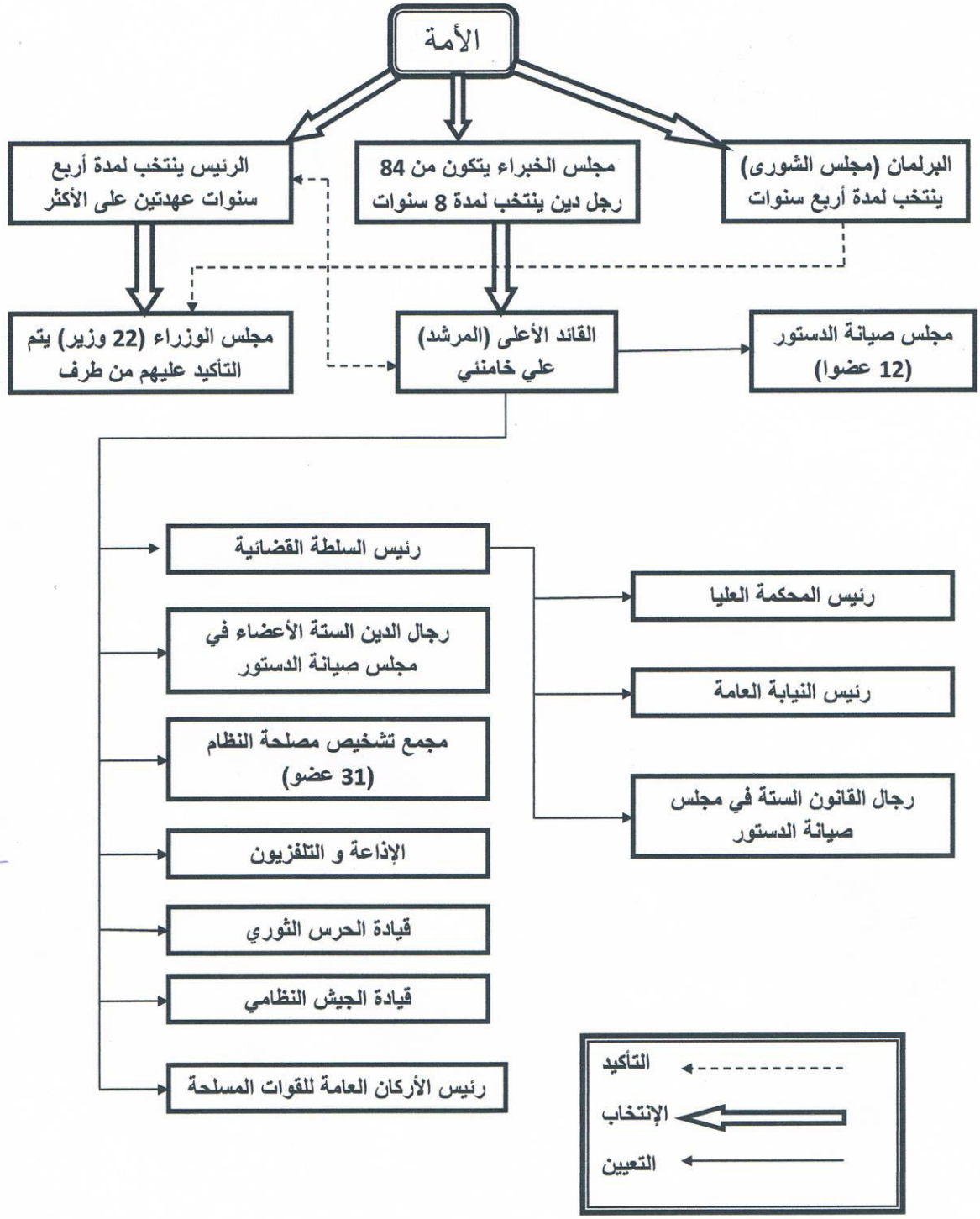

المصدر: Wilfried Buchta, **Who rules Iran? The structure of power in the Islamic Republic**,op.cit., p.8.

المبحث الثالث: التيارات السياسية في إيران وتوجهاتها

كان نظام الجمهورية خلال السنوات العشر الأولى من عمره يمثل نسيجا واحدا لهرم كبير، يأتي الخميني على رأسه بلا منازع، وحوله مجموعة من المستشارين والمنفذين الذين لا يختلفون معه، حتى وإن ظهرت خلافات فإنها تنتهي بسرعة من خلال وسيط يوافق عليه، مما دفع الخبراء إلى القول أن هذه المرحلة تمثل الجمهورية الأولى من عمر النظام ، والتي انتهت بوفاة الخميني.

بعد وفاة الخميني وصدور دستور 1989، الذي تزامن مع الولاية الأولى لرئاسة هاشمي رافسنجاني، وصعود خامنئي إلى منصب مرشد الثورة، وفي ظل متغيرات دولية وإقليمية، بدأ الاستقطاب حول مستقبل البلاد، وكان هذا الاستقطاب بين اتجاهين:

الأول يدعو إلى بناء التجربة الإسلامية النموذج، ولا يريد التخلي في نفس الوقت عن شعارات الثورة التي قامت عليها وعن دور إيران في العالم الإسلامي، بمعنى استمرار للعقل الأيديولوجي الأول للثورة.

أما الاتجاه الثاني، فيؤكد أنه على إيران أن تقدم تجربة إسلامية ناجحة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وهذا يعني منح الاهتمام بالقضايا المحلية الإيرانية الأولوية وبناء الدولة المعاصرة والانفتاح على العالم ، حيث عرف رموز هذا الاتجاه بالإصلاحيين.

المطلب الأول: التيار الإصلاحي في إيران

أولا:إيديولوجية الإصلاحيين

تمثل التحدي بالنسبة للإصلاحيين في التوفيق بين مطلبين ملحين : أولا: الحفاظ على الإسلام، وتعاليمه المقدسة، والكيفية التي يجدر أن يحكم بها الأفراد والمجتمع، ثانيا: التحرك في اتجاه التحديث السياسي مع كل متطلباته الديمقراطية. لا يرى الإصلاحيون بشكل جوهري أي تناقض بين هذين المطلبين من حيث المبدأ والتطبيق.

استندت أيديولوجية الإصلاحيين بشكل رئيس إلى ضرورة التغيير في **تأويل النص القرآني** وفق الظروف الإنسانية المتغيرة، يتعين على الإسلام، إن أراد الحفاظ على حيويته، كما يقولون، أن يراعي متطلبات المجتمع العصري، لم يفتقر الإسلام في تقاليده لما يكفل معالجة هذا التحدي بالنظر إلى ما وفره الاجتهاد للإصلاحيين من فرص الوصول إلى فهم متطور للنص المقدس.

لا يمثل الإسلام في نظر الإصلاحيين مجرد نظام تواصل بين الإنسان وخالقه، بل قوة دافعة نحو **التغيير التقدمي**،ينادي النص القرآني بالتحرر من الطغيان والمساواة بين البشر، ويدلل الإرث التاريخي والفكري

للحضارة الإسلامية على إعادة بناء المجتمع وفق صيغ تعددية. شكلت دعوة القرآن، علاوة على ضرورة استشارة المجتمع ومحاسبة الحكام أرضية للعمل الجماعي والمشاركة الديمقراطية.[1]

تم التعبير بأكثر الصور فاعلية، عند إعادة صياغة الفكر الإسلامي هذه من قبل مفكر جسور تحدى أسس الحكم التيوقراطي، اضطلع الفيلسوف **عبد الكريم سروش** بدور خاص ومهم، يرى الدكتور **سروش** بأن القول بنسبية المعرفة الدينية ترسخ ثقافة التعددية في الإسلام، ويقول أن أول من رسخ مفهوم التعددية ووضع بذورها ودعا إليها هو الله سبحانه وتعالى عندما أرسل أنبياء ورسلا متعددين.

ينطلق **سروش** من وصف الدين من نفس الرؤية الدينية التقليدية والمتداولة في الأدبيات الدينية المختلفة، حيث يصف **الدين** بأنه **مطلق وثابت** ولا مجال فيه للخطأ والنقاش لأنه دين الله الخالد، ولكنه يفرق هنا بين الدين الذي يصفه بالثابت والخالد، وبين **المعرفة الدينية** والتي يعتبرها بأنها من المتحول أو **نسبية**، إذ أن المعرفة الدينية هي معرفة الناس بهذا الدين وفهمهم له الذي هو فهم بشري، والذي يرى بأنه في تحول دائم، فالمعرفة الدينية بقدر ما تحتمل الالتباس والغموض أو تخضع للخطأ والتناقض، فهي معرفة ترتبط بزمانها أو ترتهن لظرفها التاريخي.

وفي نظرته إلى التيارات والمذاهب الفكرية المعاصرة مثل الليبرالية،يرى **سروش** بأن علاقة الإسلام بالليبرالية ليست علاقة بين أمرين متعارضين، وإنما الفارق بينهما كالفارق بين السؤال والجواب، حيث أن المجتمع الديني لا يسأل لأنه يحسب أنه يمتلك الحقيقة المطلقة والإجابات النهائية لأسئلته، على عكس المجتمع الليبرالي الذي يتحرى الأسئلة الجديدة.[2]

تتمثل إحدى المفارقات في الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تحدي النظام من قبل العديد من المنتمين إلى مجتمع رجال الدين، انبرى أحد أكثر رجال الدين المبدعين فكريا في إيران حجة الإسلام **محسن كاديفار**، منتقدا رجال الدين الحاكمين معتبرا"مبدأ ولاية الفقيه ليس واضح بشكل حدسي،ولا يلتزم بالعقلانية، إنها ليست شرطا للدين ولا ضرورة للمذهب الشيعي، إنها ليست جزءا من المبادئ

---

[1] – راي تقية، **إيران الخفية**، ترجمة أيهم الصباغ، الطبعة الأولى،المملكة العربية السعودية، مكتبة العبيكان ، 2010، ص64.

[2] – صالح البلوشي، "**المعرفة الدينية والتعددية عند المفكر الإيراني عبد الكريم سروش**".
http://www.s-oman.net/avb/showthread.php?t=671368

العامة الشيعية وهي ليست أكثر من نظرة فقهية قاصرة، والدليل ما يستشهد به من المصادر الأربعة،القرآن، التقاليد، الإجماع، التفكير.[1]

لا يضطلع أحد بمهمة أو سلطة خاصة لقيادة المجتمع، لا تملك أي طبقة معينة الحق الإلهي في احتكار السلطة السياسية، ويتعين على الحكومة التعبير عن رأي الأغلبية. لا يرتضي الدين، في نظر **كاديفار**، سوى الحكم الديمقراطي. [2]

يضاف إلى هذا أن بعض الثوريين طالبوا بإزالة اللبس عن السياسة، كان **سعيد حجريان** العدو اللدود من الأصوليين بسبب معرفته للعمل في الدولة الإسلامية، بعد مشاركته في استيلاء الطلبة على السفارة الأمريكية، أصبح مسؤول في وزارة الاستخبارات، قبل أن يصبح عضوا في مجلس مدينة طهران،إستراتيجي إصلاحي ومستشار الرئيس محمد خاتمي.[3]

تغلب على كتابات حجريان الدعوة إلى إتباع نهج عقلاني، ونزع الصبغة الأيديولوجية عن الخطاب السياسي. منذ مطلع التسعينيات ، دعا **حجريان** باستمرار إلي وضع تفهم للجمهورية الإسلامية يؤكد علي حق الأفراد في اتخاذ القرارات باعتبار ذلك مبدءا إسلاميا وضمانا للتنمية المتناغمة للدولة والمجتمع . تمثلت إحدى النقاط الرئيسة التي شغلت اهتمام **حجريان** في تعزيز فكرة الدستور كميثاق وطني يمكن القوى السياسية من التنافس دونما اللجوء إلي العنف.

ويشدد **حجريان** علي ضرورة أن تخلو القواعد الخاصة بالتأهل للترشح في الانتخابات من الغموض ، وضرورة أن تتميز بالشفافية والوضوح ، فمثلا، إذا كانت التقوى من الشروط الواجب توافرها في المرشح فيجب إذا وضع تعريف محدد لها ، منوها بأن الشروط التي ينص الدستور على ضرورة توافرها في المرشح للرئاسة وهي : الدين الإسلامي والخبرة السياسية وإمكانية الوثوق به والتقوى، بحاجة إلي تحديدها وتوضيحها بصورة أكبر من خلال وضع تشريع مكمل.

تأتي وجهة نظر الإصلاحيين التي يتبعها **حجريان** والتي تقوم علي أن منصب المرشد الأعلى والسلطات التي ينطوي عليها يعتمد على السلطات المخولة من جانب الشعب ، وعليه ، يمكن للشعب اختيار المرشد الأعلى بصورة غير مباشرة ، مثلما يحدث حاليا ، عن طريق انتخاب أعضاء مجلس الخبراء الذين فيما بعد يختارونه ، أو يمكنهم القيام بذلك بشكل مباشر عبر انتخابات مباشرة ،

1- Mahmoud Sadri, **"the political theologies of Soroush, Shabestari, and Kadivar"**, Inter national journal of politics, cultur and Society, vol.15,No.2, Winter2001, p.265.

[2] - تقية، **إيران الخفية**، مرجع سابق، ص67.

[3]-Gareth Smyth, "Saeed Hajjarian: the Brain of reformist", **The Daily star**, july 30,2009

علي غرار الانتخابات الرئاسية ، وهو الحل المفضل لدى حجريان، وبذلك يعتبر مجلس الخبراء إضافة لا ضرورة لها. [1]

ثانيا:محمد خاتمي وحركة الإصلاح

التحول في فكر خاتمي

يؤكد بعض المراقبين أن رموز الإصلاحيين هم أولئك الذين كانوا متشددين أو راديكاليين في العقد الأول من عمر الثورة الإيرانية، ومنهم من شارك في حكومات سابقة، ومن بينهم من كان ممثلاً للخميني أو مندوباً له في أكثر من هيئة أو مؤسسة، ولا يعني ذلك أنهم يمثلون تيارا واحدا أو أنهم متفقون على الأهداف النهائية لعملية الإصلاح؛ بل إنهم كانوا يمثلون حوالي 18 حزباً أو منظمة، مَثَّل "**محمد خاتمي**" فيها دور الرمز وليس القائد.

أما لماذا تحول هؤلاء الثوريون إلى تيار يدعو إلى الإصلاح والتغيير؟ ويرفع رايته الرئيس "محمد خاتمي"، وهو الذي هاجم المهندس **مهدي بازركان** رئيس الحكومة المؤقتة عندما ألقى كلمة في البرلمان مطالباً بمزيد من الإصلاح، متهماً إياه بالتبعية لأمريكا والعداوة للثورة وقادتها*، فضلا عن أن "خاتمي" كان آنذاك ممثلا للخميني والمسؤول عن مركز عمليات الإعلام الحربي في أوائل الحرب العراقية الإيرانية. كما أن "محمد رضا خاتمي" نائب رئيس البرلمان وأمين عام حزب المشاركة، كان المتحدث باسم المجموعة التي اقتحمت السفارة الأمريكية.

ويثار التساؤل عن العلاقة المباشرة بين تحول أولئك الثوريين وظهور حركة الإصلاح، وبالتالي فإن الأسباب التي أدت إلى ظهور الحركة ربما تكون نفس الأسباب التي أثرت في تحول رموزها من الخطاب الثوري إلى الخطاب الإصلاحي، إلا أن هناك من يحدد الأسباب التي أثرت تأثيراً مباشراً في تحول الثوريين إلى إصلاحيين في ثلاثة أسباب: **أولها**، انتهاء أسطورة الشخصية الكاريزمية بعد رحيل مرشد الثورة الإيرانية "آية الله الخميني" التي حالت دون وجود أي أطروحات أو مشاريع غير ما كان يتفق مع منطق حماية الثورة والمحافظة عليها.

---

[1] - بيورن أولان أوتفيك، "معضلة الإصلاحيين في إيران"، **مجلة الأهرام الديمقراطية**، العدد18، يناير2005 .
http://democracy.ahram.org.eg/News/238

*- نشأ سجال بين خاتمي وبزركان، بعدما قام الثاني بإلقاء خطاب أمام البرلمان انتقد فيه سياسة الثورة حول التصفيات وتضييق الحريات، فكتب خاتمي في صحيفة كيهان مقالا، يتهم فيه بزركان بالتبعية لأمريكا،(بزركان عهد إليه الخميني بعد عودته من المنفى بتشكيل حكومة مؤقتة).

وثانيها، تحول الشخصية الثورية إلى شخصية عقلانية، وهو ما يحدث طبيعياً عندما يصطدم المنطق الثوري بالواقع، أي يتغلب العقلاني على العاطفة الثورية التي لا تلبي القضايا والمشاكل الواقعية التي قد لا يمكن التغلب عليها إلا وفق حلول واقعية بعيدة عن المنطق الثوري.

أما السبب الثالث فهو أن ذلك الجيل الثوري يعتبر أن نظام الثورة الإيرانية إنما هو نظام نشأ وترعرع وفق الشرعية الشعبية، وما نتج خلال تطوره في السنوات الأولى من مسيرته من أخطاء وقصور يحتاج إلى إصلاح وتعديل للمحافظة على مقدرات الثورة ودوامها، ثم خشية أن تسير الثورة في طريق متعثر فكان التوجه لإحداث منعطف يوصل إلى طريق التغيير والإصلاح.[1]

– موقع خاتمي في الانتخابات

بعد فترة ولايته الثانية للبلاد، عين رافسنجاني رئيسا لمجلس تشخيص مصلحة النظام من قبل خامنئي ليحل **محله ناطق نوري** كمرشح لرئاسيات ماي 1997، في الجهة المقابلة، ظهر رجل من تجمع صغير، كان السيد محمد خاتمي، رجل الدين صاحب 54 سنة، لم يكن من خارج النظام، إذ كان عضوا في البرلمان الإسلامي الأول، كما عين وزيرا للثقافة والإرشاد الإسلامي سنة 1982، لكن ظهوره كمتسامح أجبره على الاستقالة عام 1992، كما عين مديرا للمكتبة الوطنية.

لقد كانت الرغبة في التنصل من الوضع الراهن دافعا لجيل الشباب، بما في ذلك النساء للتصويت لصالح خاتمي، ودلالة واضحة على قوة التطلعات الديمقراطية في البلاد.

قامت حملت خاتمي الانتخابية على أساس برنامج للإصلاح السياسي، التأكيد على المساءلة الحكومية والشفافية، سيادة القانون لكل من الحاكم والمحكوم. إن دراسته للفلسفة الحديثة أبعدته عن الأيديولوجية الدينية المتحجرة.[2]

لقد دعا خلال حملته الانتخابية إلى تحسين العلاقات مع الغرب، في إحدى مقابلاته التي تحدث فيها بالإنجليزية، والعربية والألمانية، قال: **أن وجود معرفة عميقة في الغرب كانت دائما مهمة بالنسبة لي ، أعتقد أن الغرب لديه الحضارة الرائعة التي أثرت في جميع أنحاء العالم.**

---

[1] - سعد بن نامي، "ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها"، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، عدد48 .
http://alrased.org/main/articles.aspx?selected_article_no=422

2- Fakhreddin Azimi, **the quest for democracy in Iran**, London, A century of struggle against Authoritarian Rule, 2008,p.381.

اعتبر فوز خاتمي بنسبة 69% من الأصوات مؤشرا على رغبة شعبية واسعة للإصلاح بعد سنوات من الركوض السياسي والاقتصادي، وجاء الدعم الرئيسي لخاتمي من المثقفين والشباب في بلد نصف عدد السكان فيه يقل أعمارهم عن 30 سنة.[1]

كان الشعب الإيراني ينتظر ظهور محمد خاتمي، وتوافقا مع الحس الديني لدى الإيرانيين، بدا خاتمي كأنه الإمام الغائب، وساعد على اكتسابه تلك الشعبية وفوزه في سباق الرئاسة الصعب سماته الشخصية وخلفيته الثقافية والفكرية، وكان خاتمي على قدر من الذكاء دفعه إلى تبني خطاب سياسي موجه للشعب أولا وأخيرا، وفوجئ أنصار التمسك بمبادئ الثورة وتطبيقاتها حرفيا، بأن رهان خاتمي على رجل الشارع كان في محله، وأن اللجوء إلى المواطن العادي حمل خاتمي إلى مقعد الرئاسة.[2]

لقد رفع خاتمي شعارات طرحت لأول مرة على الساحة الإيرانية، مثل التنمية السياسية، والقيادة الشعبية الدينية، وفي هذا الصدد يرى أن الإنسان هو محور التنمية، إذ أننا لا نطمح إلى مجرد تنمية اقتصادية وحسب، بل نريدها تنمية اقتصادية من أجل الإنسان، والإنسان هو الذي يضمن التنمية هذه، وفي ضوء ذلك لابد من تأمين احتياجاته المادية والفكرية على حد سواء.[3]

إن الحكومة لن تكون الجهة الوحيدة التي تتمكن من تحديد حقوق الشعب وكيفية استيفائها، بل إن الشعب ذاته والعلماء والخبراء،والأحزاب والجماعات، سيعملون جميعا على مساءلة الحكومة واستجوابها، وحين أكون خاضعا لكل هذه الرقابة فمن الطبيعي أن أدائي سيكون بنحو يؤهلني، على الأقل، لمواجهة النقد والاستجواب، وبهذا يتحقق التوازن الاجتماعي.[4]

تجددت المواجهات بين التيارين في ما بعد انتخابات الرئاسة 2001 ، والتي استطاع التيار الإصلاحي فيها حصد العديد من الأصوات لصالح الرئيس خاتمي؛ ومن ثم قام التيار المحافظ، والذي فقد الأغلبية البرلمانية في داخل برلمان 2000 لصالح التيار الإصلاحي، وبحكم سيطرته على العديد من مراكز صنع القرار المرتبطة مباشرة بالمرشد؛ بضرب مراكز تأييد ومساندة التيار الإصلاحي، وخاصة في داخل الصحافة المستقلة أو الإصلاحية، فتم إغلاق عدد كبير من الصحف، وسجن

1- Stephen Jones, **"The Islamic Republic of Iran; an Introduction"**, house common library, Research paper 09/92, 11December 2009,p.10.

[2] – سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد مرور25 عاما :تحولات الدولة والمجتمع، **مجلة السياسة الدولية**، العدد157، جويلية 2004، ص56.

[3] – محمد خاتمي، **التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن**، ترجمة سرمد الطائي،الطبعة الأولى، سورية، دار الفكر المعاصر2002، ص39.

[4] – محمد خاتمي، **الديمقراطية وحاكميه الأمة**، ترجمة سرمد الطائي،الطبعة الأولى،سورية، دار الفكر المعاصر ، 2003، ص24.

صحفيين ومثقفين وحقوقيين، بالإضافة إلى تعديل قانون الصحافة والمطبوعات ليشدد العقوبة على "المتجاوزين."

وقد شكلت الانتخابات المحلية لعام2003 المحطة الأولى الممهدة للانتخابات البرلمانية 2004 ، وأظهرت نتائج هذه الانتخابات الآثار السلبية للمشكلات التي عانى منها التيار الإصلاحي خلال سنوات رئاسة خاتمي، سواء من حيث التماسك الداخلي للتيار، أو من حيث المواجهات المتكررة مع التيار المحافظ، وأسهم فشل الرئيس خاتمي في حماية برنامجه ومؤيديه علامة فارقة في تناقص شعبيته، خاصة في ظل عدم نجاحه في إحداث فرق نوعي في مستوى معيشة الأفراد العاديين، الذين ظلوا يعانون من معدلات التضخم والبطالة المرتفعين.

الجديد في انتخابات 2004 هو اعتراض المجلس على ما يزيد على200 اسم من التيار الإصلاحي، أكثر من نصفهم من أعضاء البرلمان السادس 2000–2004 ونتيجة لتدخل المرشد الذي طالب المجلس بإعادة النظر في قرار المنع، قرر المجلس قبول ترشيح 50 شخص، بعضهم ينتمي للتيار الإصلاحي، ولكن دون أن يشمل هذا القرار أسماء لرموز من داخل التيار، يمكنها أن تحقق فوزا انتخابيا كاسحا.من بين الأسماء التي تم منعها **محمد رضا خاتمي** وكيل المجلس، **والهة كولائي** النائبة عن مدينة طهران.

قمة التصعيد من جانب التيار الإصلاحي؛ كانت في تقديم 124 نائبا برلمانيا لاستقالتهم في إجراء هدف لإحداث أزمة دستورية.[1]

ترتب على هذه الأجواء المشحونة انخفاض نسبة المشاركة الجماهيرية ، مما أضطر النظام لتمديد زمن الاقتراع ثلاث مرات رغبة منه في زيادة مشاركة الجماهير التي لم تزد في مجملها عن51% بل إنها انخفضت عن ذلك في المدن الكبرى كطهران وغيرها إلى ما دون ذلك بكثير، وسادت تقديرات أنها دارت حول 28% واستطاع التيار المحافظ حصد 156 مقعدا من أصل 290 مقعدا.

وبانتهاء هذه الجولة حكم البرلمان السابع تيار جديد عرف بالمحافظين الجدد، الذين اتسموا بغالبية تكنوقراطية مهنية وعضويتهم في تحالف" **بناة إيران**"؛ وهو التيار السياسي الجديد الذي ظهر وبقي ليلعب دورا في توازنات السياسة الداخلية الإيرانية إلى انتخابات 2005 حينما استطاع حسمها لصالحه.[1]

---

[1] - أمل حمادة،" إيران ترويض الثورة أم تقويض النظام"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات ، **حولية أمتي في العالم**، العدد السابع (2005،2006)، ص ص9-10.

[1] – نفس المرجع السابق، ص11.

المطلب الثاني: التيار المحافظ في إيران

أولا– إيديولوجية المحافظين

يعتنق محافظو إيران، شيبهم وشبابهم ، أيديولوجية ترى الغاية الأساسية للدولة في تحقيق إرادة الله في الأرض. تقتضي تلك المهمة السامية تولي الحكم من قبل رجال الدين أو علمانيين مخلصين للإسلام، يرى أولئك أنفسهم نخبة طليعية تدين بالولاء لرؤية الخميني الثورية، وتدرك أبعاد الشريعة الإسلامية على النحو الأمثل، وهو ما يدفعهم إلى التمسك بعدم مخالفة سلطتهم من قبل المؤسسات التمثيلية، أو تحديدها من قبل الإرادة الشعبية. أعلن أحد أقطاب اليمين المتشدد، حجة الإسلام والمسلمين **غفاريان**، في لهجة مليئة بالتحدي قائلا : **ينبغي قبول الاستبداد المنطقي، في نظري، تعني الاستبدادية الحقيقية إطاعة الأمر الإلهي.**

يرفض أتباع **الخميني**، التزاما بنهجه، التقاليد الشيعية التي تؤكد ابتعاد رجال الدين عن السياسة، و الانصراف إلى دراساتهم الدينية. [2]

اكتسبت نظرية ولاية الفقيه مؤيدين في إيران من بين المتشددين والشعبيين الذين شغلوا عضوية مجلس الخبراء الأول، الذي صاغ أول دستور لإيران الثورة، وردا على أولئك الذين نادوا بحكومة ديمقراطية وانتقدوا المادة الخامسة من الدستور، التي كانت تهدف إلى ضمان مكانة الفقيه في الدستور،دافع آية الله **بهشتي** عن رأيه قائلا: **تقام الحكومة الإسلامية على أيديولوجية مختلفة عن الجمهورية الديمقراطية، إن ما اقترحه الآخرون يصلح حقا لجمهورية ديمقراطية، لكنه لا يفي بمتطلبات الإسلام...، إذن فعلى هذا الأساس، وفي إطار هذه المادة وغيرها من مواد الدستور، وعملا بتعليمات الإسلام، سوف نفوض زعامة الأمة إلى فقيه عليم، وقائد ضليع في الإسلام.** [3]

يأتي الفقهاء على رأس الحكومة الإسلامية حتى ولو كان لها حكام من غير رجال الدين، فهؤلاء الحكام إن كانوا على جانب من التدين، فما عليهم إلا أن يصدروا في أعمالهم وأحكامهم من

الفقهاء، وفي هذه الحالة، فالحكام الحقيقيون هم الفقهاء، ويكون السلاطين مجرد عمال لهم. [1]

---

[2] – تقية، **إيران الخفية**، مرجع سابق،ص50.

[3] - السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، مرجع سابق،ص40.

[1] - نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، مرجع سابق، ص55.

يزدري المتشددون، بالنظر إلى نزعتهم الأيديولوجية تلك، مبدأ المحاسبة الديمقراطية إلى أبعد الحدود، ناهيك عن صيغة الحكم التعددي. قاد خامنئي جوقة المنددين بالحكم الليبرالي عبر التأكيد على أن الجمهورية الإسلامية غير مستعدة للرؤى والأفكار الناقصة اللاإلهية، التي تهدف إلى تعزيز سلطة الفرد، بأن تطغى على حياتها السياسية والاجتماعية. لا يشعر المتشددون المطمئنون إلى صلابة موقفهم الأيديولوجي، المسيطرون على المؤسسات القوية بالقلق جراء فقدان شعبيتهم، أو الاستياء الواسع من الحكم التيوقراطي، تحدث **رضا طارقي** من جمعية التوافق الإسلامية بهذا الصدد، قائلا: **تستمد شرعية حكمنا الإسلامي من الله، لن تزول هذه الشرعية حتى لو كف الناس عن تأييدها.**

ثانيا– صعود المحافظين الجدد

بدأت الطبيعة الديموغرافية لليمين المتشدد تتغير في السنوات الأخيرة مع بروز جيل جديد أصغر يتولى مواقع قيادية مهمة، يمثل الرئيس أحمدي نجاد، والبرلمانيون المنتمون إلى الحزب السياسي الجديد"أباد جاران" جميعهم مستقبل الحركة المحافظة. لم يخرج اليمينيون الأصغر من رحم الثورة، بل الحرب طويلة الأمد مع العراق في ثمانينيات القرن المنصرم، وهو ما دفع بهم إلى التشكيك في المجتمع الدولي واتفاقياته بغية الحفاظ على مصالح إيران، انتقد الرجعيون الأغرار– على الرغم من التزامهم بالأسس الدينية للدولة– كبارهم في بعض الأحيان، نتيجة تقصيرهم في فرض القيود الثقافية الإسلامية، والفساد المستشري في الدولة. بدأ جيل أكثر عقدية يتولى زمام السلطة في إيران مع نضوج ثورتها، وغياب السياسيين المعاصرين لقيام الجمهورية الإسلامية عن المشهد بشكل تدريجي.[2]

الأصولية تأتي على رأس الثوابت عند محمود أحمدي نجاد ، فالأصولية عنده ليست لها حدود حزبية ، والأصولية هي عين الإصلاح ، ولا يكون هناك إصلاح بلا أصول وقواعد ، ومن ثم فالأصولية متطورة .والإصلاح الأصولي عند أحمدي نجاد يبدأ من إصلاح الحكومة لأن معناه إصلاح البلاد ، والحكومة عند أحمدي نجاد لا تتوقف عند مجلس الوزراء ، وإنما هي بالمعنى الذي أراده الخميني لها ، أي الحكومة الإسلامية.

الإصلاح السياسي الأصولي له ثوابت أربعة عند أحمدي نجاد : **الأول** هو الدستور باعتباره الخلاصة الحضارية للفكر الشيعي والميثاق الاجتماعي الأساسي ، **الثاني** :هو الحجية والمرجعية والقيادة الموجهة للزعيم ، **الثالث** : هو موقع ولاية الفقيه العام والشامل لكل الأجيال ، و**الرابع** :هو الالتزام بالأسس والبنية والإطار القانوني لنظام الجمهورية الإسلامية . ومن هنا تتمحور حركة الإصلاح الأصولية حول

[2] - راي تقية، **إيران الخفية**، مرجع سابق،ص ص 49- 51.

أساسين : أحدهما عقائدي يتمثل في الخطاب الشيعي الجديد للحوزة العلمية ، والآخر قومي يتمثل في القيم التراثية للشعب الإيراني مع الأخذ بالوسائل التقنية التي تخدم التوجهات الفكرية والثقافية الحديثة كأدوات لحركة الإصلاح الجديدة.[1]

– الإنتخابات الرئاسية 2005

بدأ المحافظون التحضير للانتخابات ، وبرز كل من **علي أكبر ولايتي** وزير الخارجية السابق، **علي لاريجاني، محسن رضائي** القائد السابق للحرس الثوري، **محسن قاليباف** قائد الشرطة وعضو سابق في الحرس الثوري، **محمود أحمدي نجاد** ضابط سابق في الحرس الثوري. وكان **ولايتي**، لاريجاني، وإلى حد ما **رضائي**، يمثلون **النخبة التقليدية المحافظة**، وكان **قاليباف** و **أحمدي نجاد** على حد سواء **القادمون الجدد إلى السياسة**، وهو ما يمثل **الجيل الجديد من المحافظين**.

أصبح قادة المحافظين في قلق متزايد من انقسام الأصوات المؤيدة للمحافظين، وبالتالي حرمانهم من الفوز، حيث قاموا بتأسيس مجلس للاختيار بين المرشحين المحافظين، هذا المجلس أيد في النهاية لاريجاني، ولكن أي من المحافظين المرشحين رفضوا الانسحاب من السباق.[2]

ولكن أزمة التيار الإصلاحي كانت أشد وأقسى؛ فقد شكل موقف مجلس الرقابة على القوانين من مرشحي الانتخابات البرلمانية لعام 2004 تجربة صعبة وسلبية على كل من الشارع الإيراني والتيار الإصلاحي، الذي استشعر أن أي مرشح سيتقدم في هذه الانتخابات من الممكن أن يتعرض للإقصاء .هذا الأمر جعل حسين موسوي رئيس الوزراء الأسبق والمرشح الذي كان يراهن عليه التيار الإصلاحي يحجم عن المشاركة في هذه الانتخابات، ومن ثم دفع التيار الإصلاحي بكل من **مهدي كروبي** رئيس البرلمان السابق، و**مصطفى معين** وزير التعليم في عهد خاتمي. ولكن بخروج كروبي مبكرا من السباق بعد انسحابه ساد الشعور العام في الشارع الإيراني أن الانتخابات القادمة لن تأتي برئيس "**إصلاحي** " على شاكلة ومنهج الرئيس خاتمي،ومن ثم فقد كان الخيار المطروح التالي هو رئيس "**براجماتي**"، يستطيع موازنة قو ة التيار المحافظ، وأن يعيد الهيبة إلى منصب الرئيس باعتباره معبرا عن الرغبة الشعبية. هذا المرشح كان المرادف له شخص الرئيس **رافسنجاني**، الذي عرف بقدرته على الإمساك بالتوازنات الدقيقة في داخل النظام.

---

[1] - محمد السعيد عبد المومن، "قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد61، أوت، 2005.

2- Mark Gasiorowski,**" The Causes and Consequences of Iran's Jeune 2005 Presidentiel Election"**, Centerfor Contemporary Conflict, Stratigic insights, Volume 17,Issue8,(august 2005) http://calhoun.nps.edu/public/bitstream/handle/10945/13762/OpEd

وكان **معين** قد تعرض للإقصاء من قائمة المرشحين للرئاسة من قبل مجلس الخبراء، ولكن **خامنئي** طالب بإعادته إلى السباق في ما اعتبره المراقبون رغبة من المرشد في تفتيت الأصوات التي من الممكن أن يحصل عليها **رافسنجاني**.[1]

أعلنت نتائج الجولة الأولى من الانتخابات في 18 جوان، حيث حصل **رافسنجاني** على المرتبة الأولى بنسبة 21%، **أحمدي نجاد** 19%، **كروبي** 17%، **قاليباف** و**معين** 14 % لكل واحد منهما، **لاريجاني** 6%، **مهرالیزاده** 4%.[2]

بعد الجولة الأولى تمت إزاحة 5 مرشحين، وفي جولة الإعادة التي شابتها العديد من التدخلات من جانب قوات الباسيج، الذين صوتوا بكثافة لصالح نجاد، وفق وزارة الداخلية ، وانتهت الانتخابات بحصول نجاد على 17,3 مليون صوت، مقابل عشرة ملايين صوت حصل عليها رفسنجاني.[3]

وتعتبر المرة الأولى منذ ستة عشر عاما (بعد رئاستي رافسنجاني وخاتمي) التي يحصل فيها مثل هذا التقارب إلى حد التطابق بين مواقع اتخاذ القرار، من مجلس الشورى بأغلبيته المحافظة إلى رئاسة الجمهورية وإلى قيادة المرشد الأعلى. لقد رأى البعض في هذا التطابق ضرورة وطنية وقومية لمواجهة التهديدات والضغوطات الخارجية.[4]

لقد أدى تجميد الإصلاحات السياسية التي طرحها **خاتمي**، من طرف رجال الدين وأجنحة المرشد، بما في ذلك **هاشمي رافسنجاني**، والأسوأ من ذلك انقسام معسكر الإصلاحيين إلى جماعات متنافسة، وعدم إمكانية التعامل مع المشاكل الحقيقية، البطالة التي طالت 3 ملايين شخص، ارتفاع نسبة التضخم إلى 15% ، إضافة إلى مشاكل السياسة الخارجية، مثل الملف العراقي، القاعدة، وسياسة الحياد الإيجابي تجاه طالبان، ما جعل الو.م.أ تدرج إيران ضمن محور الشر، كل هذا أدى إلى تقويض التيار الإصلاحي.[1]

– انتخابات الرئاسة 2009 وتوابعها

برز خلال انتخابات الدورة العاشرة أربعة مرشحين:

---

[1] - أمل حمادة، "**إيران ترويض الثورة أم تقويض النظام**"، مرجع سابق، ص13.

[2] - Mark Gasiourowski, **The Causes and Consequences of Iran's June 2005 Presidential Election**,op.cit.

[3] - Iran: is the president-elect as grin as he sounds? **The Economist**, jun 30th 2005.

[4] - طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الساقي، 2006، ص6.

1- Michel Makinsky,**" la nouvelle présidence Iranienne: un jeu à multiples inconnues"**, IFRI , politique étranger 2005/3-automne, p.562.

1– **محمود أحمدي نجاد**: الرئيس الحالي للجمهورية الإيرانية، وهو ثاني أهم شخصية في إيران وفق لائحة مجلة نيوز ويك،وينتمي إلى تيار المحافظين، فوزه في انتخابات 2005 لم يكن متوقعا، حيث خرق نجاد التقليد الإيراني إذ أصبح أول رئيس منذ عام 1979 دون أن يكون رجل دين، شهرة نجاد الدولية تعود لخطابه المتشدد ضد الو.م.أ وإسرائيل.

2– **مير حسين موسوي**: يحتل موسوي الترتيب رقم 15 كأهم عشرين شخصية في إيران، تولى رئاسة الحكومة منذ عام 1981 إلى 1989 تاريخ إلغاء المنصب، يعتبر من أشد منافسي أحمدي نجاد، يصف موسوي نفسه بالإصلاحي الذي يعتمد دائما على مبادئ الثورة الإسلامية في إيران، يطالب موسوي بتوسيع نطاق الحريات الشخصية، إلا أنه كما الرئيس نجاد يرفض التنازل عن حق امتلاك التكنولوجيا النووية.

3– **محسن رضائي**: يحتل رضائي الترتيب رقم 16 حسب تقرير نيوز ويك الآنف، تولى قيادة الحرس الثوري لمدة 16 عاما، وكان عمره آنذاك 27 سنة، وعين سنة 1997 أمين سر مجلس تشخيص مصلحة النظام. ويذكر أن رضائي موجود على قائمة المطلوبين الخمسة في الأرجنتين من قبل الشرطة الدولية للاشتباه بضلوعه في الهجوم على مركز يهودي أدى إلى مقتل 85 شخصا عام 1994.

4– **مهدي كروبي**: شغل كروبي منصب رئيس البرلمان لفترتين، الأولى (1990-1992) والثانية (2000-2004)، يرشح كروبي نفسه للمرة الثانية على التوالي لمنصب الرئاسة الإيرانية، ويعرف نفسه بأنه ينتمي إلى التيار الإصلاحي ، وهو من دعاة المجتمع المدني وإرساء مبدأ تفاهم أفضل مع العالم الغربي.[2]

تقول الأرقام الرسمية أن نسبة المشاركة في الانتخابات على مدى الدورات السابقة كانت في المتوسط 65% لانتخابات الرئاسة و 60% لانتخابات مجلس الشورى، لقد جرى استعادة شعار للخميني بأن الانتخابات اختبار للإيرانيين أمام العالم، وفرصة لإجهاض مخططات قوى الاستكبار.[1]

لاعتبارات عديدة ، ربما لم يحظ أي استحقاق سياسي في إيران بقدر من الأهمية والزخم بقدر ما حظيت به انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية الإيرانية التي أجريت في الثاني من جوان 2009 لأنها **أولا**، فرضت مرة أخرى على الأوساط السياسية ودوائر صنع القرار البحث عن إجابة للسؤال

---

[2] - وفاء زيناتية، "**انتخابات الرئاسة الإيرانية للعام 2009**"، الأردن، دائرة المطبوعات والنشر، 10 جوان 2009.
http://www.dpp.gov.jo/2009/13.html

[1] – فاطمة الصمادي، "**الانتخابات الإيرانية: هاجس الأمن والصدام مجدد**"، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201222983734633505.htm

الأهم في إيران الآن ومفاده نظام الجمهورية الإسلامية إلى أين؟ (نتيجة الصراع بين التيار الإصلاحي والمحافظ)، **وثانيا**، لأنها جاءت في توقيت حساس بالنسبة لإيران المقبلة على استحقاقات سياسية مهمة لاسيما على المستوى الخارجي، حيث تواجه إيران استقطابا بسبب برنامجها النووي. من هنا، يمكن تفسير حالة الزخم التي اكتسبتها الانتخابات داخليا وخارجيا، فضلا عن الأزمة السياسية التي تمخضت عنها.[2]

شهدت الحملة الانتخابية إجراء ستة مناظرات تلفزيونية بين المرشحين لأول مرة في تاريخ إيران، كانت أبرزها بين **أحمدي نجاد** و **مير حسين موسوي**، حيث أعطت فرصة للناخبين للتعرف على المرشحين، وعملت على تسخين العملية الانتخابية حيث شاهدها ما بين 40 إلى 50 مليون مشاهد، حسب الإعلام الإيراني.[3]

أجريت الانتخابات يوم الجمعة 12 جوان 2009، وبسبب ارتفاع معدل المشاركة تم تمديد التصويت لأكثر من أربع مرات، وفي نهاية اليوم الانتخابي أعلن كل من أحمدي نجاد و مير حسين موسوي فوزهما بالانتخابات، وبدأ أنصار كلا المرشحين الاحتفال بالفوز، وفي يوم السبت أعلن وزير الداخلية صادق محصولي نتائج الانتخابات ، حيث كشف عن فوز الرئيس أحمدي نجاد بالانتخابات من خلال حصوله على نسبة تصويت كبيرة 62% بفارق حوالي 30% عن أقرب منافسيه مير حسين موسوي الذي حصل على نسبة 33%.

وقد أدى رفض موسوي وأنصاره لنتائج الانتخابات إلى اندلا ع مظاهرات عديدة في طهران أدت إلى حدوث اشتباكات بين أنصار موسوي والشرطة، مما دفع المرشد إلى عقد لقاء مع موسوي.[1]

ندد الكونغرس الأمريكي بما اعتبره قمع الحكومة الإيرانية للمتظاهرين المحتجين على نتائج الانتخابات، واعتبر التصويت داخل الكونغرس على إدانة الحكومة الإيرانية بمثابة انتقاد غير مباشر من الرئيس أوباما لتصرفات الحكومة الإيرانية.

وكان الاتحاد الأوربي قد أصدر بيانا دعا فيه إيران إلى السماح للإيرانيين بالتظاهر السلمي وضمان حرية التعبير. من جانبه دعا الرئيس الفرنسي نكولا ساركوزي إيران إلى عدم دفع الأمور والوصول إلى ما أسماه نقطة اللاعودة، وأضاف: **لا نريد أن نخلق انطباعا لدى الآخرين بأننا كدول أوربية نتدخل في**

---

[2] - محمد عباس، **"توابع زلزال الانتخابات الرئاسية"**، الأهرام الرقمية.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96291&eid=698

[3] - Casey L. Addis, **"Iran's 2009 Presidential Election"**, Congressional Research Service, June 22, 2009, p.3.

[1] - محمد عباس ناجي، كيف جرت انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية الإيرانية؟، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 107، جوان2009.

مسألة الانتخابات الإيرانية، لكننا ملتزمون بقيمنا وقناعاتنا، وعندما نرى نتائج الانتخابات غير سلمية وتلتزم أوربا الصمت حيال ذلك، فإنها تكون قد ابتعدت عن هذه القيم.

من جانبه أعلن **جوردن براون** رئيس الوزراء البريطاني قائلا: **نحن نريد علاقات جيدة مع إيران، لكن ذلك يتوقف على برهنة إيران على أن الانتخابات التي جرت كانت نزيهة.**[2]

يشير استطلاع الرأي الذي أجراه **كن بالين** Ken Ballen و **باتريك دوهرتي** Patrick Doherty أثناء الحملة الانتخابية وكتبا في صحيفة الواشنطن بوست في 15 جوان 2009 يقولان: إن نتائج الانتخابات الإيرانية ربما تعكس إرادة الشعب الإيراني، وأضافا: يزعم كثير من الخبراء أن هامش فوز الرئيس أحمدي نجاد جاء نتيجة التزوير و التلاعب، إلا أن استطلاع الرأي الذي أجريناه على مستوى إيران قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات، يشير إلى أن أحمدي نجاد كان يتقدم على منافسيه بنسبة أكبر من 2 إلى 1، أي أكبر من النسبة المعلنة لفوزه في الانتخابات الأخيرة .[3]

إن وحدة تحليل الحياة الحزبية في إيران لا تتمثل في الأحزاب الموجودة على الساحة، وإنما في التيارات السياسية التي تنتمي إليها هذه الأحزاب ، فقد كشفت الاستحقاقات الانتخابية الماضية ، وآخرها انتخابات الدورة التاسعة لرئاسة الجمهورية ، أن هذه الأحزاب تمثل اتجاهات تتنافس في إطار بناء سياسي واحد ولا تمتلك هيكلا تنظيميا مستقرا. وقد ساهم وجود عباءة دينية تعمل في إطارها هذه الأحزاب في إضفاء مزيد من الصعوبة في إيجاد حدود فاصلة فيما بينها.

ثمة حالة من السيولة في أنماط التحالفات والائتلاف بين القوى السياسية الإيرانية، والتي بدت جلية في عجز التيارين الرئيسيين الموجودين على الساحة عن تقديم مرشح واحد لانتخابات الرئاسة. إن المعنى المباشر لحالة السيولة في أنماط التحالفات والائتلاف هو إمكانية فوز شخصية غير حزبية، وهذا البديل مثل خيارا اضطراريا من جانب الشعب الإيراني، وهو ما حدث بالفعل بفوز أحمدي نجاد على أحد رموز النظام الإيراني.

---

[2] - الكونغرس الأمريكي ينتقد تصرفات الحكومة الإيرانية، **BBC**، الجمعة 19 جوان 2009.

3- Ken Ballen," Patrick Doherty, Polling in Iran Shows Real Support for Ahmadinejad", **The Washington Post**, June 15, 2009.

خلاصة الفصل الأول:

تتميز العلاقات بين السلطات في الجمهورية الإسلامية،كما رأينا، بأنها علاقات أحادية الاتجاه، إذ أن هناك وسائل تمتلكها السلطة التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية، ووسائل يمتلكها مجلس صيانة الدستور في مواجهة مجلس الشورى، ووسائل يمتلكها القائد في مواجهة رئيس الجمهورية، ووسائل يملكها مجلس خبراء القيادة في مواجهة القائد .وبالمقابل لا تمتلك السلطة التنفيذية وسائل في مواجهة التشريعية، ولا مجلس الشورى في مواجهة مجلس الصيانة أو مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولا القائد تجاه مجلس خبراء القيادة.

إن الاختلاف بين التيارات السياسية لا يدور حول حدود نظرية ولاية الفقيه ، و إنما حول السلطات والوظائف والمصالح السياسية والاقتصادية أيضاً، وتلعب العوامل الشخصية، والمكاسب الخاصة، واعتبارات القرابة والنسب، دوراً أساسياً في هذا الصراع.

وقد أعلن خاتمي نفسه بعد فوزه الأول في الرئاسة:" **أن رؤية الخميني ومفهوم ولاية الفقيه يشكلان أساس النظام السياسي والمدني في إيران، وأن هدفه هو حماية قيم الثورة**".

الفصل الثاني:

الضغوط الخارجية على النظام السياسي الإيراني وآليات استجابته

تمهيد

تتمثل البيئة الدولية في مجموع الدول والمنظمات الدولية والقوانين الدولية والرأي العام الدولي التي تتفاعل معها الدولة تأثيرا وتأثرا.

وسنتناول في هذا الفصل أهم معالم البيئة الدولية والمتمثلة في كل من الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي، روسيا والصين، والهيئات الدولية، ومواقفها من النظام السياسي الإيراني وسلوكه.

إن الملاحظة العادية للتفاعلات الدولية تأكد صورة إيران في أعين الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول الأوربية أيضا، كنظام متعصب وعنيف نتيجة لعدة حوادث. ورغم مرور أكثر من أربعة عقود على الثورة الإسلامية، فإن النظام السياسي الإيراني لم يفقد تعصبه، إذ يصر على تسمية الو.م.أ بالشيطان الأكبر، لذلك تعمل الدول الغربية جاهدة على تغيير النظام السياسي في إيران.

ومن ناحية أخرى، يتغذى اقتصاد منافسي واشنطن الإستراتيجيين وأهمهم روسيا والصين، على الموارد الطبيعية الإيرانية، والتي تزيد لهذا السبب من حجم التحدي الذي تلاقيه السياسات الأمريكية من قبل تلك الدول.

كما أن صانع القرار السياسي الإيراني يضع في اعتباره من ناحية أخرى توجهات الرأي العام الإيراني تجاه قضايا السياسة الخارجية لدولته، لاسيما الموضوعات ذات التأثير المباشر عليه، وهو الأمر الذي يستدعي التعرف على توجهات الرأي العام الإيراني أولا لإدراك البيئة الداخلية التي يتحرك في إطارها صانع القرار، وبالتالي إدراك درجة التوافق بين المجتمع والحكومة في السياسة الخارجية.

المبحث الأول:ضغوطات القوى الكبرى على إيران

شكلت الثورة الإيرانية ضربة قاسية للنفوذ الغربي في الشرق الأوسط ، نظرا للقيمة الإستراتيجية التي كانت توليها الدول الغربية لإيران في عهد الشاه، وهو ما دفع الغرب إلى البدء بوضع إستراتيجية جديدة لها في المنطقة تقوم في أحد أبعادها على تغيير النظام القائم.

المطلب الأول: مواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران

شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية مع قدوم الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي إلى سدة الحكم عام 1997 فترات تبادل فيها الطرفين عبارات الغزل والإطراء ، فحين تسلم خاتمي الحكم وجه رسائل ود

و انفتاح إلى الرئيس الأمريكي كلينتون وسعى بوسائل مختلفة علنية وسرية لبدء حوار رسمي مع واشنطن ، وعلى الجانب الآخر فقد أطلقت الو.م.أ عدة مبادرات من النوع الذي يطغى عليه الجانب الرمزي لتخفيف بعض القيود المفروضة على السلع الإيرانية ، والاعتذار الأمريكي إلى إيران عن أفعالها الأخيرة في فترات سابقة وإعلان أمريكا عن مسؤوليتها في إسقاط مصدق لعودة الشاه إلى الحكم. غير أن هذه المبادرات لم تكن كافية تماما لدفع الإيرانيين نحو الدخول في حوار رسمي مع الو.م.أ .[1]

يمكن تشبيه العلاقات أو بالأحرى الضغوط الأمريكية على إيران بخصوص ملفها النووي بجبل الثلج الذي يطفو على سطح الماء فيبرز جزءا صغيرا خارجه في حين أن الكتلة الأكبر غير ظاهرة وتقبع تحت السطح ، فعلى الرغم من أن الملف النووي هو الذي يطفو على سطح العلاقات بين البلدين إلا أن هناك قضايا أخرى عدة ومتشابكة تحت السطح ، فالو.م أ تتهم إيران بما يلي :
دعم الإرهاب، معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط، التدخل في القضايا الإقليمية (العراق، لبنان ، فلسطين)، تهديد أمن الدول الصديقة و الحليفة للو.م.أ (إسرائيل)، انتهاك قواعد الديمقراطية و حقوق الإنسان.[2]

في أعقاب هجمات 11 سبتمبر ، تسرعت إدارة بوش في الاعتقاد بأن إيران على وشك ثورة ثانية ومن ثمة قررت عدم التعامل بشكل مباشر مع النظام الذي سرعان ما سيطيح به تيار التاريخ ، و أهدرت الإدارة الأمريكية حينئذ فرصة قيمة لتقنين برنامج إيران النووي ، أما إدارة الرئيس أوباما فعكست هذا الأسلوب و أعربت عن استعدادها للتعامل مع إيران دون شروط مسبقة ، و هو دلالة على انفصال أوباما عن التيار الواقعي مثل سلفه جورج بوش ، إذ لا يتم النظر إلى الدبلوماسية و التفاوض كمكافأة و إنما كأداة يمكن استخدامها ، في الوقت الذي اعتبرت فيه الخيارات الأخرى كاستخدام القوة العسكرية خيارات غير جذابة .[1]

أولا: إدارة بوش

خلال الأشهر الأولى التي أعقبت هجمات 11 سبتمبر ، ظهر تقارب بين الو.م.أ وإيران خاصة بعد أن أدان الرئيس محمد خاتمي هذه الهجمات و أبدى تأسفه و تضامنه مع الضحايا باسم الشعب الإيراني ، زيادة على هذا، طهران تعاونت بقوة مع الو.م.أ أثناء تواجدها في أفغانستان عن طريق

---

[1] – "وجهتا نظر في مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية"، **جريدة البيان الإماراتية**، 26 سبتمبر2001.

[2]- أسامة فاروق محيمر، "الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوربية والضغوط الأمريكية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد59،جوان2005.

1- Richard haas, Enough is enough, **Newsweek**, Janvie21, 2010.

الممونين والمعلومات حول طالبان ، ضف إلى ذلك الدور الكبير الذي لعبته إيران في حكومة كابول الجديدة سنة 2001 ، كما دعا نائب الرئيس ديك تشيني (Dik cheeny) الذي كان يشغل الرئيس التنفيذي لمجمع هاليبيرتون (Halliburton) إلى رفع العقوبات التي تمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في إيران في مجال الطاقة .

لكن هذا التقارب انتهى فجأة في جانفي 2002 ، عندما ضبط الإسرائيليون سفينة محملة بخمسين طن من الأسلحة تحتوي على قذائف كاتيوشا موجهة للفلسطينيين ، حسب الإسرائيليين مصدر هذه الأسلحة هي إيران و بدعم لوجيستي من حزب الله . هذه القضية ظهرت في وقت كانت فيه الو.م.أ تجمع الدول للوقوف ضد الدول المارقة. التحول تم في 29 جانفي 2002 ، بوش يضم إيران لدول " محور الشر " جنبا إلى العراق و كوريا الشمالية.

في الحقيقة بعد سقوط بغداد في أفريل 2003 ،أصبحت طهران العدو الأكثر جدية والحقيقي للو.م.أ ، إن الشيء الذي جعل إيران خطيرة هو العلاقات الواضحة التي تربطها بعدة تنظيمات إرهابية معادية للو.م.أ .بعد سقوط بغداد، سأل صحفي مسؤول أمريكي رفيع المستوى عن الرقم التالي في المعادلة الأمريكية، فأجابه بأن إيران تحتل المرتبة الثانية على القائمة.[2]

لقد عملت الو.م.أ على إحكام حلقات الاتهام ضد النظام الإيراني ، فحسب **جري جوري شولت (Gregory shulte)** فإن نتائج البرنامج النووي الإيراني ستشكل تهديدا لدور الجوار الإيراني و تهديدا للوحدات العالمية ، و حسب **جيمس جيفري (James Jeffrey)** المساعد الأول لكاتب الدولة لشؤون الشرق الأدنى، فإن العالم يحتوي على تهديد من طرف برنامج التسلح النووي الإيراني، كاتبة الدولة للشؤون الخارجية كوندوليزا رايس **(Condoleezza Rice)** تؤكد قائلة : أضن أن كل العالم يدرك بأن تهديدا نوويا متزايد مصدره إيران ، والذي يتطلب مجهودات لمواجهة هذا المشكل .

ومن أجل سحب الثقة من إيران ، فإن المسئولين الأمريكيين وضعوا أيضا قائمة بأسماء الدول التي تدعم طهران و هي : سوريا ،بيلاروسيا ،فنزويلا و كوبا ، أو الرباعي الشهير. حسب نائب كاتب الدولة للشؤون السياسية نيكولا برون **(Nicholas Bruns)** إن الخط الأمريكي واضح : منع إيران من التقدم في التكنولوجيا النووية ، سواء كانت سلمية أو عسكرية و هذه الأخيرة هي الأقرب ، إن العالم

2 - Djalali Louannas," **La Sécurité collective dans l'unipolarité: la crise nucléaire Iranienne**", Université de Montréal, département de science politique, Thés PHD, pp.167-170.

ليس مستعد ليرى بوضوح تقنيات التخصيب و المعالجة التي تقود إلى القدرة على صنع سلاح نووي حسب قول كوندوليزا رايس ".[1]

أ- سياسات تغيير النظام الإيراني

ليس هناك أدنى شك بأن **الو.م.أ** تريد أن ترى نظاما تعددي داخل إيران و أن **الو.م.أ** و بريطانيا كان لهم تدخل في شؤون إيران في الماضي . على العموم فإن الو.م.أ قدمت الدعم للإيرانيين في المنفى في عهد الشاه ، إنها تملك القليل من النفوذ في الشأن الإيراني الداخلي حاليا ولا دعم مباشر للمعارضين الإيرانيين. خلال العقد الأخير انشغلت **الو.م.أ** بعدة مقاربات مختلفة لتغير النظام الإيراني من خلال محاولة التأثير على السياسة الداخلية الإيرانية ،إدارة **جورج بوش** كانت في موضع كبير مؤيد لتغيير النظام ، ففي 2006 أشار **بوش** قائلا :"إن أمتنا تأمل أن يأتي يوم نكون فيه صديق عزيز على إيران حرة وديمقراطية ". بعض الاعتبارات أوحت بأن الرئيس بوش يرخص لبعض العمليات لزعزعة النظام ، حيث ركز على العامل الإثني من خلال دعم البالوش في الشرق ، كما أصدر الكونغرس قانون من أجل دعم إيران الحرة في 2006 ، هذا التشريع يرخص للدعم المالي من أجل ترقية الديمقراطية ".[2]

إن بعض التقارير الإخبارية تحدثت عن أن القوات الأمريكية تقوم بتدريب و تسليح و تنظيم مجاهدي خلق، وصرح بعض القادة العسكريين الأمريكيين، أنه لا بد من إعادة النظر في تصنيف وزارة الخارجية الأمريكية لحركة مجاهدي الشعب كحركة إرهابية ، و حججهم في ذلك أن هذه المنظمة سلمت سلاحها ، وهي تتعاون مع الأمريكيين بشكل واضح ، ولكن الحاصل حاليا هو أن هذه الجماعة لا زالت تتلقى الدعم من الجيش الأمريكي في وجه أي ضغوط عراقية للانسحاب من البلاد.

إن الجيش الأمريكي يؤمن إمدادات الجماعة و بانتظام بين العاصمة العراقية بغداد و قاعدتها معسكر أشرف ، و يقول قائد المعسكر ونائب رئيس جماعة مجاهدي خلق ، موغان بارساي : إن رحلات الحصول على الحاجات اللوجستية ، تأخذ مجراها تحت إشراف و حماية الشرطة العسكرية في الجيش الأمريكي، ووفق وثائق أمريكية ، فإن ذلك يعود لاعتبار قوات التحالف عناصر مجاهدي خلق محميين بموجب اتفاق جنيف.

1- Jean-Paul Herbert, **l'Iran nucléaire face aux état Unis**, Recherches international, N°79, juillet – août -septembre 2007,pp.102-103.

2- Anthony H.Cordesman, Bradley Bosserman, and other, **"USA and Iran strategic competition: the sanction games"**, Report of Center for Strategic and International Studies,06-10-2011, p.41.

و أوضح اللواء في الجيش الأمريكي **جون دي غاردنر** في وثيقة كتبها سنة 2006 ، التحالف ملتزم بشدة بحماية و أمن و حق الدفاع عن شعب أشرف ، تتمتع الجماعة بحماية المنظمة الدولية للصليب الأحمر ، ووفق رسالة للصليب الأحمر أكدت بكل وضوح بأن المقيمين بمعسكر أشرف يجب عدم ترحيلهم أو طردهم أو إعادتهم إلى الوطن .[1]

لقد عملت إدارة بوش على التفرقة بين الأمة الإيرانية من جهة والنظام الإيراني من جهة أخرى في إطار المحاولة الرامية إلى عزل هذا الأخير على الصعيد الداخلي ، ففي خطاب حالة الإتحاد الذي ألقاه الرئيس الأمريكي بوش في 31 جانفي 2006 ، وفي إطار حديثه عن إيران، ركز على التفرقة بين الأمة و النظام ، حيث وصف إيران بأنها أمة أسيرة بيد نخبة قليلة من رجال الدين تظهر و تعزل شعبها، إن الحكومة الإيرانية تتحدى العالم بطموحاتها النووية ، لكن المجتمع الدولي لن يسمح لها بامتلاك السلاح النووي ، إن الو.م.أ ستجر العالم لمواجهة هذا التهديد .[2]

لقد اشتغلت الو.م.أ على تغيير النظام الإيراني و عزله ، هذه الإستراتيجية كانت نتيجة لأربع أسباب نابعة من الثورة الإيرانية: إرث محنة الرهائن الأمريكيين، دعم إيران للجماعات الإرهابية التي تستهدف أمريكا وإسرائيل معا، الخوف من نشر الثورة الإسلامية، أيديولوجية السياسة الخارجية الإيرانية القائمة على اعتبار الو.م.أ التهديد الأول. لقد كان دور إيران واضح في زعزعة استقرار المنطقة كما أن إتباعها للإسلام الراديكالي جعل سياستها الخارجية تقوم على البراغماتية . لقد عملت إيران على دعم المجموعات الإرهابية كحزب الله و حماس، لقد كان لها ضلع في مسرح الأحداث جنوب لبنان.[1]

لقد اتسمت السياسة الأمريكية اتجاه إيران خلال الفترة التي ركزت فيها على فكرة تغيير النظام بالتشدد المبالغ فيه، و إظهار البعد الأيديولوجي لإرضاء للمحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية . لقد جاءت إستراتيجية الأمن القومي للو.م.أ التي صدرت في مارس 2006 ، محافظة على عقيدة بوش ، بالنص على أنه : في حال الضرورة، وبناءا على المبادئ الراسخة في الدفاع عن الذات، فإننا لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى استعمال القوة قبل تعرضنا للهجوم حتى لو كانت هناك شكوك حول

---

[1] - عبد العظيم محمود حنفي،" منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: ورقة مغضوب عليها أم رهان أمريكي واعد"، **مجلة العصر**،7-4-2007.

2- George. Bush, **"Address before a joint session of the congress on the state of the union"** ,The American presidency project, January 31, 2006.

1- Mark Simakovsky," US national security strategy towards Iran", **The journal of international policy**,2005,p.4.

مكان و زمان الهجوم علينا،وأنه عندما تكون العواقب المحتملة للهجمات بأسلحة الدمار الشامل علينا مدمرة لا يمكننا أن نبقى مكتوفي الأيدي إلى أن تصبح هذه المخاطر جدية .[2]

كانت إيران تسعى إلى حمل الو.م.أ على الدخول في حوار أحادي مباشر في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 ، لدرجة أنها اقترحت في رسالة من صفحتين بعثت بهما عبر وسيط سويسري ، التوصل إلى سلام مع إسرائيل – جرى التصريح عنه بطريقة غير مباشرة على شكل القبول بمبدأ الأرض مقابل السلام – كما اقترح الإيرانيون قطع الأموال عن حماس و منظمة التحرير الفلسطينية ، والسعي إلى وقف الهجمات الإرهابية التي تستهدف المدنيين داخل حدود العام 1967. و فيما يتعلق بالمسألة النووية وافق الإيرانيون على التقيد بالصيغة 93 +2 الخاصة بأعمال التفتيش التي تجرى بموجب اتفاقيات الضمانات ، والتي تتضمن التوقيع على بروتوكول إضافي، و بالمقابل سعت إيران إلى إنهاء الحظر والحصول على ضمانات من الو.م.أ بما في ذلك استئناف العلاقات بين البلدين.

لم ترد إدارة بوش بشكل علني على المبادرة الإيرانية ، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى أن سياستها الأساسية تهدف إلى تغيير النظام في إيران ، لا التفاوض معه و السماح باستمرار وجوده ، كما كان على إدارة بوش أن تعالج القضايا المتعلقة بالسياسات الأمريكية المحلية . لم تكن المفاوضات المباشرة مع إيران مجدية بالنظر إلى المشاعر القوية المعادية لإيران في الكونغرس، و حقيقة أن أي انفتاح على إيران في هذا الشأن سيعني فتح نافذة فرص بطريقة آنية للحزب الديمقراطي في السباق الرئاسي في نوفمبر 2004 ،و في ماي 2004 مرر الكونغرس قرار حمل الرقم 398 والذي عبر فيه عن قلق الكونغرس من تطوير إيران لإنتاج الأسلحة النووية ، كما طالب القرار الرئيس باستخدام كافة الوسائل المناسبة لمنع إيران من امتلاك أسلحة نووية .[1]

ب– تغيير السلوك السياسي للنظام الإيراني

إن تغيير النظام في إيران غير محتمل ، ففي تقرير لمجلس الشؤون الخارجية أعده بريجيسكي **(Zbignieu Brzezinski)** و روبرت غايتس **(Robert M Gates)** ، فإن إيران ليست على

---

[2] – معتز سلامة، الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، **كراسات إستراتيجية**، السنة السادسة عشر، العدد162، أفريل 2006، ص31.

[1] - سكوت ريتر، **استهداف إيران**، ترجمة أمين الأيوبي، الطبعة الأولى،بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2007،ص31.

شفير ثورة ثانية ، إن قوة النظام تنبع من قدرته على البقاء ثابتا ومسيطرا على الأوضاع ، لقد اقتنعت الو.م.أ بعدم إمكانيتها في قلب النظام و تغييره ".[2]

بحلول عام 2006 بات واضحا أن سياسة أمريكا تجاه إيران لم تكن تأتي بالنتائج المأمولة، في شهر ديسمبر ، أصدرت لجنة حزبية بارزة يترأسها وزير الخارجية الأسبق **جيمس بيكر** و عضو الكونغرس **لي هاملتون** تقرير مجموعة دراسة العراق ، وكان من بين توصياتها الرئيسية ضرورة إجراء مباحثات مع جيران العراق بمن فيهم إيران و سوريا ، وعلى الرغم من أن الإدارة رفضت على نحو قاطع كلا من التوصيات و مناشدات مماثلة ، فقد بدأت سياستها بالتحول ، بحلول مارس 2006 بدأت الإدارة عدة محادثات ثنائية مع إيران بخصوص العراق .[3]

لقد ترتب عن المقاربة الداعية إلى تغيير النظام في طهران نتائج عكسية وجد خطيرة ، وفي سباق بين "ساعة تغيير النظام " و " ساعة الحيلولة دون امتلاك السلاح النووي " ، لا شك في أن للثانية أهمية تفوق الأولى بأشواط ، فالحكومة الإيرانية ليست على مشارف الانهيار، وفي حال حدوث تغيير سياسي مفاجئ ، فإن المجموعات الوحيدة المسلحة و المنظمة حاليا ليست بالحركات الديمقراطية الليبرالية ، بل قوات الحرس الثوري و ميليشيا البسيج ،بل إن من شأن سياسة أمريكية تبقي التهديد بتغيير نظام الجمهورية الإسلامية ولو ضمنيا، أن تدفع القادة الإيرانيين عند الشعور بتهديد وجودهم إلى السعي بزخم أكبر نحو امتلاك الردع النووية.

بدلا من محاولة مواجهة إيران عسكريا أو محاولة تغيير نظام الحكم فيها ، يجدر بالو.م.أ محاولة صياغة سياسة عمل دقيقة بالاشتراك مع الحلفاء الأوروبيين، و الأفضل مع روسيا والصين إذا أمكن ، مثل هذه السياسة لا بديل في سياقها عن السعي دبلوماسيا إلى تغيير السياسة الإيرانية عبر إضعاف النخبة المتشددة في البلاد وتعزيز الأكثرية المعتدلة ، علما أن الو.م.أ و مواقفها الراهنة تصب في مصلحة المتشددين .[1]

لقد واجهت الو.م.أ مأزقا خطيرا في العراق وسوء تقدير لتطورات الوضع فيه عقب الإطاحة بالنظام العراقي السابق مباشرة، فبعد مرور أقل من عام على غزو العراق تصاعد الجدل الأمريكي

---

2 - Zbigniew Brzezinski, Robert M. Gates(co-chairs), **''Iran: time for a new approach''**, report independent task force,2004, p.1.

[3] - مجموعة الأزمات الدولية، "**الانخراط الأمريكي الإيراني: المشهد من طهران**"، موجز الشرق الأوسط رقم 28، طهران، 2 جوان 2009،ص4.

[1] – مارينا أوتاوي، ناثان ج. براون وآخرون، "**الشرق الأوسط الجديد**"، تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2008، ص46.

الداخلي حول هذه الحرب خاصة مع تفاقم الخسائر البشرية و المادية، و في هذا الإطار ، أطلقت بعض التقارير الأمريكية عبارة المستنقع العراقي ، يضاف إلى ذلك إدراك الو.م.أ لحجم وطبيعة الدور الإيراني في التأثير على تطورات الأوضاع الداخلية في العراق ، حتى أن بعض التقارير وصفت هذه الورقة الإيرانية بالقول إن المواجهة العسكرية مع إيران ستجعل الـ150 ألف جندي أمريكي في العراق أسرى لدى إيران.

لقد جاء التقرير الإستخباراتي الأمريكي الذي صدر في ديسمبر 2007 و الذي جاء فيه أن إيران أوقفت برنامجها للأسلحة النووية في خريف 2003 ، وعلق عليه نائب مدير المخابرات الأمريكية بالقول : لقد تم اختيار هذا التوقيت للنشر لأن تقرير المخابرات كان يتعارض مع التصريحات العامة لكبار المسئولين الأمريكيين عن إيران ، و شعرنا أنه من الأهمية بمكان نشر هذه المعلومات لضمان توفر معلومات دقيقة عن الوضع.

شمل التغيير في دوائر صنع قرار الأمن القومي في الفترة الثانية لإدارة الرئيس بوش تبديل في علاقات القوة و النفوذ بين أهم وزارتين معنيتين بسياسات الأمن القومي ، وهما وزارتا الدفاع بقيادة وزير الدفاع السابق **دونالد رامسفيلد** والخارجية بقيادة **كولن باول** ، فبالنسبة لوزارة الدفاع استقال وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في نوفمبر 2006 و حل مكانه **روبرت غيتس** ، و قبل هذه الاستقالة تم إدخال تغيير جوهري على وزارة الدفاع بإبعاد شخصيتين مدنيتين من المحافظين الجدد في وزارة الدفاع ، و هما **بول وولفويتز** و **دوغلاس فايت** و كلاهما كان له دور في رسم سياسات البنتاغون و السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر، ثم جاء ت استقالة الأدميرال **ويليام فالون** قائد العمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط و آسيا الوسطى ، أما بالنسبة لوزارة الخارجية فقد تم تعيين مستشارة الرئيس لشؤون الأمن القومي **كوندوليزا رايس** وزيرة للخارجية ، حيث أصبح لها نفوذ و تأثير قوي لم يكن يمتلكه كولن باول .

تجلى هذا التغيير في مناسبات عديدة، منها إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية في منتصف عام 2007 أنها مستعدة للقاء الإيرانيين في أي مكان أو زمان و ذلك مقابل تعليق – وليس إيقاف – عمليات تخصيب اليورانيوم و هو ما بدا و كأنه تمهيد أمريكي للجلوس مع الإيرانيين، و قد تزايدت هذه التصريحات عقب صدور التقرير الإستخباري الأمريكي الصادر في ديسمبر 2007 ، بما دفع الكثيرين إلى الحديث عن احتمالات حدوث صفقة بين إيران و الو.م.أبل وصل الأمر بوزيرة الخارجية

الأمريكية أن تقول يوم 2007/12/04 أن: الو.م.أ ليس لديها أعداء دائمون والباب مفتوح أمام زيارة بلدان صنفها الرئيس جورج بوش ضمن محور الشر.[1]

و في جوان 2008، أرسلت الو.م.أ للمرة الأولى دبلوماسيا رفيعا، هو **ويليامز بيرنز**، لحضور محادثات متعددة الأطراف مع طهران حول الملف النووي ضمن الصيغة المعروفة باسم الخمسة الدائمين +1 ،كلا من فرنسا و المملكة المتحدة و روسيا و الصين و الو.م.أ و ألمانيا.[2]

إن آخر فكرة طرحتها إدارة بوش هي فتح مجموعات مصالح مشتركة مع طهران على طريقة ما حصل مع هافانا ، رايس و بوش استعادوا هذه الإمكانية ، لكن التدخل الروسي في جورجيا إضافة إلى المعارضة الإيرانية للاتفاق الأمريكي العراقي بشأن الانسحاب من العراق أفسد الفكرة ، كما أنه لم يكن هناك تحمس إيراني .[3]

ج- سياسة احتواء إيران

تمثلت استراتيجيه بوش الجديدة في حشد المجتمع الدولي لمجابهة النظام الإيراني بإتباع إستراتيجية الاختيار ، طهران تتعامل بشفافية و تسمح بعملية التفتيش و الإيقاف الفوري لعملية الإثراء لليورانيوم خاصة في مفاعل نتانز، إذا هي تصرفت هكذا فإن المجتمع الدولي سيجيب بدبلوماسية و دعم اقتصادي و أمني ، أما إذا رفضت هذا الخيار ، فإن النظام يتعرض إلى عزلة دبلوماسية ،عقوبات اقتصادية، و التعرض لخطر العمل العسكري.[4]

لقد أولت إدارة جورج بوش اهتماما كبيرا بإيران ، حيث استشعرت واشنطن مسؤولية طهران عن تصاعد أعمال العنف في كل من العراق و لبنان و فلسطين ، وأن موازين القوى في المنطقة أصبح ضروريا لتحقيق الأمن الإقليمي .

لقد دشن تلك السياسة نائب الرئيس الأمريكي **ديك شيني** في ماي 2007 ،من على سطح السفينة **يو اس اس جون سي** في الخليج العربي عندما صرح قائلا : سنقوم بالوقوف مع أصدقائنا ضد التطرف و التهديدات الإستراتيجية، و سنستمر في مد يد المساعدة لأولئك الذين يعانون من

---

[1] – أشرف عبد العزيز عبد القادر،" إدارة بوش وحصاد التجربة المتقلبة مع إيران"، **ميدل إيست أون لاين**، 13،01،2009.
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=26209&lang

[2] - مجموعة الأزمات الدولية، "**الانخراط الأمريكي الإيراني**": المشهد من طهران، مرجع سابق، ص 4.

[3] - Antoine Coppolani**," l'arc de crise selon Obama et ses conseillers"**, politique étrangère,01,2009, p.136.

4- Stephen J. hadley, **"The George Bush administration"**, United State Institute of peace.
http://www.usip.org/search/google_appliance/%2C+The+george+Bush+administration

الاستبداد ،كما سنقف مع الآخرين لمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية والسيطرة على هذه المنطقة . كما صرحت كوندوليزا رايس أن إيران تشكل استراتيجيا أكبر تحد للو.م.أ.

إن سياسة الاحتواء الأمريكية لإيران استلهمت العبر والدروس من احتواء الإتحاد السوفياتي حتى تم إسقاطه و ذلك بوسيلتين رئيسيتين : إبقاء قوته و نفوذه تحت ضغط وحصار ،ثم بناء قاعدة عريضة من التحالف ضدها .

بالنسبة للوسيلة الأولى فقد تم حشد قطع كثيرة من أسطول البحرية الأمريكية في الخليج ورفع وتيرة التهديد بالحرب ، و في الوقت نفسه مولت الإدارة الأمريكية ما يقارب من خمس وسبعين مليون دولار لتعزيز الديمقراطية ودعم تغيير النظام في طهران ، كما تمكنت الو.م.أ من جر الأمم المتحدة إلى فرض عقوبات على إيران من أجل عزلها خاصة في أسواق المال الدولية، لقد تم إدراج الحرس الثوري كناشر لأسلحة الدمار الشامل ،و نخبة فيلق القدس كداعم للإرهاب في العراق .

أما بالنسبة للوسيلة الثانية فقد نجحت الإدارة الأمريكية في استمالة بعض الحكومات العربية المعتدلة في المنطقة للحد من نفوذ إيران في الوطن العربي ، خاصة في فلسطين والعراق و لبنان و الخليج ، لذلك فقد عملت على توفير ما قيمته عشرين مليار دولار في صورة صفقات أسلحة إلى كل من السعودية و الإمارات ، و حسب تصريحات وكيل وزارة الخارجية الأمريكية **نيكولاس بيرنز** ، فإن الأهداف الرئيسية لمبيعات الأسلحة تلك، هو تمكين هذه البلدان من تعزيز قدراتها الدفاعية وتوفير الردع ضد التوسع الإيراني في المستقبل. ومن خلال عقد عدد من المؤتمرات الإقليمية والاجتماعات السرية تأمل إدارة بوش في تنشيط عملية السلام الإسرائيلية – الفلسطينية جزئيا ، أملا في إعادة تركيز طاقات حكومات المنطقة بشأن الخطر الذي تشكله إيران. بالنسبة لإدارة بوش ، احتواء إيران هو الحل الأمثل للمشاكل التي يتخبط فيها الشرق الأوسط، في هذا المجال عملت الدولة العربية السنية لبناء حكومة عراقية ، خوفا من سقوط بغداد في يد إيران ، إن شبح المد الشيعي في المنطقة قد شجع العربية السعودية و مصر لتجريم حزب الله ".[1]

إن احتواء إيران يتم عن طريق: عزل النظام ،فك ارتباط إيران التجاري مع الدول الكبرى ، الحد من نفوذها في دول الجوار و المنطقة ، الحد من استعمالها لوكلائها، بناء تحالف استراتيجي يمس مصالح إيران ، تشجيع الإتحاد الأوروبي بإتباع إستراتيجية موحدة اتجاه إيران ، قطع دعم الدول

1- Vali Nasar, Ray takeyh,'' **The costs of containing Iran'',** Real clear politics, December 05,2007. http://www.realclearpolitics.com/articles/2007/12/the_costs_of_containing_iran.html

الكبرى لإيران خاصة روسيا والصين ، العمل على إضعاف دور إيران في منظمة الأوبك (OPEC) دعم الجماعات المعارضة و حقوق الإنسان ، مراقبة تحركات زعماء النظام .[2]

ثانيا: إدارة أوباما

منذ أن تم تنصيب أوباما رئيسا للو.م.أ، للوهلة الأولى تبنت إدارته مقاربة جديدة للتعامل مع إيران تمثلت في السعي المطرد والواضح للدبلوماسية ، فيما يتعلق بهذه المقاربة ، فإن الإدارة الرسمية للرئيس أوباما لم تشر إلى احتمال توجيه ضربة عسكرية لإيران لو استمرت في برنامجها النووي ، و أن هذا الاقتراح ليس مطروح على الطاولة ،كما أن تغيير النظام السياسي غير مطروح من أجل تحقيق مصالح الو.م.أ. وفي أعقاب الاضطرابات التي أعقبت الانتخابات الرئاسية ، دعت الو.م.أ شركاءها بأن الدبلوماسية مع إيران ستستمر و أنه لا بديل عنها.

لقد ظهرت بوادر التقارب الجديد من خلال عدة خطابات :

– في رسالة موجهة للشعب الإيراني بمناسبة عيد النيروز في21 مارس 2009 ، حيث اعترف باسم نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

– في الخطاب العام الموجه للعالم الإسلامي في القاهرة ، المنعقد في 04 جوان 2009 ، أكد أوباما أن الو.م.أ لعبت دورا أساسيا في قلب نظام مصدق ، و أن لإيران الحق في امتلاك الطاقة النووية السلمية .

– توجيه دعوة عامة لإيران من أجل حضور مؤتمر حول أفغانستان في هولندا ،08 أفريل 2009 .

– في 04 جويلية 2009 ، بعثت الو.م.أ رسالة إلى الدبلوماسيين الإيرانيين في جميع أنحاء العالم من أجل حضور عيد الاستقلال. [3]

احتفظ أوباما بالإطار الأساسي لسياسية إيران التي تطورت على مدى الفترة الثانية من ولاية إدارة بوش مع وجود نفس الأولويات والمركبات السياسية وحتى الكثير من نفس كبار الموظفين. وقد ظل التركيز مُسلط بشكل حصري على طموحات إيران النووية،وقد سعى أوباما مثل سلفه إلى استخدام كل من الضغط والإقناع لاجتذاب إيران إلى مفاوضات تهدف إلى إنهاء عملية تخصيب اليورانيوم في

2- Thomas Donnelly, Danielle Plotka, and other,**'' Containing and deterring a nuclear Iran''**, A report by the American enterprise institute, December 2011, pp.10-13.

3- Kenneth Katzman,**'' Iran: US. Concern and policy responses''**, Congressional research service, august6, 2011,pp .39-40.

إيران وتقييد أنشطتها النووية، وقد استند أوباما مرارًا وتكرارًا إلى الشعار الذي يؤكد أن جميع خيارات التعامل مع إيران مطروحة على الطاولة، بما في ذلك الخيار العسكري.

لقد رأت الإدارة الأمريكية الجديدة أن تهديد الإجراءات العقابية يعد أداة أساسية لإجبار القادة الإيرانيين على تغيير سياستهم، وقد أرادت الو.م.أ أن تمنع طهران من استغلال أية مفاوضات باعتبارها وسيلة لكسب الوقت لإحراز تقدم في برنامجها النووي، وهي حيلة توقعها نقاد أوباما، وقد أعلن البيت الأبيض منذ البداية أن نواياه الحسنة الأولية سيكون لها تاريخ انتهاء مدته عام واحد، هذا وقد حذر من اتخاذ تدابير جديدة في حال ثبت أن إيران غير مهيأة للحوار.

لقد وجد الرئيس أوباما، مثل كل من سبقوه، أن أفضل خططه الموضوعة بشأن إيران قد تم تجاوزها من خلال الأحداث، فبدلاً من تحرير طهران للتركيز على السياسة الخارجية، أثارت انتخابات جوان احتجاجات تاريخية بشأن احتمالية عدم إعادة انتخاب أحمدي نجاد. في نهاية المطاف، فقد أحدثت الاضطرابات الداخلية تأثيرًا كبيرًا على الخيارات المتاحة للتعامل مع طهران فضلاً عن التوقعات والتحالفات التي أجرتها القيادة الإيرانية، وعلى عكس التوقعات، فقد تحركت واشنطن في بادئ الأمر لتجنب اتهام المحتجين بأنهم عملاء "للشيطان الأكبر"، وبالطبع كان هناك أكثر من ذلك، فقد أكد تحفظ واشنطن على الاحتجاجات على الابتعاد عن أي خطوات قد تسمم آفاق المفاوضات، ففي سبتمبر عام 2009، قامت وزيرة الخارجية **هيلاري كلينتون** بوضع مسألة الديمقراطية في مرتبة أدنى، قائلة "نحن نشجع حرية التعبير عن الأفكار والخيارات السياسية، لكن هذا البرنامج النووي هو في الواقع جوهر اهتمامنا في الوقت الحاضر".

أشارت كافة الأدلة إلى وجود دولة استبدادية، التي انهارت شرعيتها والتي تمتلك قيادة إما غير راغبة أو غير قادرة على التفاوض بشكلٍ جدي، وعلى هذا الأساس، فإن جهود أوباما الأولية لإشراك النظام الثوري أعطى وسيلة بسرعة إلى الجهود الرامية إلى تعبئة أقوى تنسيق متعدد الأطراف للضغط على إيران.

وبعيدًا عن العقوبات، فقد نشر أوباما أشكال أخرى من الضغط أملاً في تغيير طريقة إيران في صنع القرار بما في ذلك مجموعة متنوعة من البرامج السرية المنسوبة إلى واشنطن وحلفائها أو كلاهما، مثل إطلاق فيروس الكمبيوتر Stuxnet واغتيال العلماء النوويين الإيرانيين.

وفي الوقت نفسه، فقد خلفت العقوبات الجديدة مخاطر جديدة على واشنطن في إدارة توازن معقد بين تصعيد الضغط على إيران وفي الوقت نفسه تجنب تأثير لا داعي له على أسواق الطاقة العالمية والأسعار.

إن التعاون القوي متعدد الأطراف والعقوبات لم تترجم إلى إحراز تقدم تجاه الهدف الأساسي المتمثل في وقف برنامج إيران النووي، فالعقوبات فرضت تكاليف باهظة، لكنها لم تنتج دليل واضح على وجود أي اعتدال أكبر من قبل القيادة الإيرانية بشأن السياسة الخارجية أو الداخلية. [1]

المطلب الثاني: مواقف وسياسات روسيا والصين تجاه إيران

يعتبر الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية، واحدا من الأدوار القليلة التي تميز فيها الدور الروسي بالفاعلية و الديناميكية في التعامل مع القضايا الرئيسية المثارة على الساحة الدولية ، بل ربما جاز القول أن الدور الروسي في هذه الأزمة يعتبر الدور المحوري الأبرز على الإطلاق، بحكم متانة

1- Suzanne Maloney,'' **Keeping Iran in check: the next president must focus on achievable goals**'', Brookings paper, April 10, 2012, pp, 2-6.

علاقة روسيا مع جميع الأطراف لا سيما مع إيران ، فضلا عن الحيوية التي اتسم بها هذا الدور من حيث اقتراح مبادرات محددة لتسوية الأزمة، فضلا عن اقتراح حلول وسط بشأن نصوص القرارات المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن هذه الأزمة .

أولا: الموقف الروسي

أ-دوافع التقارب الروسي الإيراني

إن الدور الروسي كان مع ذلك منطلقا بالأساس من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا السياسية والاقتصادية و الإستراتيجية، بما يعني أن الموقف الروسي كان ينطلق من أن الأزمة تهدد مصالح سياسية و اقتصادية حيوية لروسيا ، مما دفعها للقيام بخطوات متعددة للحفاظ على مصالحها في سياق تطور تلك الأزمة .[1]

ترتبط إيران مع روسيا بمصالح اقتصادية نتيجة سيطرتهما على احتياطات الغاز وإنتاجه في العالم ، روسيا هي أكبر منتج للغاز الطبيعي ، حيث تسيطر على 23% من الإنتاج العالمي، 6,3% من البترول ، في حين تملك إيران ثاني أكبر احتياطي في العالم ، حيث تملك 16 % من الغاز العالمي و 11% من البترول . وتعتبر إيران الشريك التجاري الأول لروسيا في الشرق الأوسط ، حيث بلغت حجم المعاملات التجارية بينهما 3 مليار دولار سنة 2009 ، وهو ما يمثل حوالي 0.7 %من حجم الصادرات الروسية ،كما يمثل ضعف المعاملات التجارية بين روسيا و إسرائيل .[2]

لقد تم التفاهم بين الدولتين في جوان 2006 ، على هامش قمة منظمة التعاون شانغهاى ، تم الحديث عن اقتسام سوق الغاز، تتولى روسيا تموين الإتحاد الأوروبي ، في حين تصدر إيران لكل من الهند و باكستان ، هذا المشروع استنكرته واشنطن، خاصة بعد أن طرح الرئيس الإيراني فكرة وضع سعر موحد للغاز.[1]

ويبين الجدول التالي حجم المبادلات التجارية بين روسيا و إيران من 1995 إلى 2008 :

---

[1]- أحمد إبراهيم محمود،**" الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"**، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، العدد145، المجلد 13، جانفي 2007.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=706229&eid=4285

2 - Fact box," Russia's relation with Iran", **Reuters**, 26-05-2010.

1- Clément Therme,**'' Quel avenir pour les relation Ruso Iraniennes''**, Institut Français des relation international.

http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=4783&id_provenance=97

الجدول (2): حجم المبادلات التجارية بين روسيا و إيران 1995-2008

السنــة	حجم الصادرات الروسية	حجم الصادرات الإيرانية
1995	249 مليون دولار	27 مليون دولار
2000	633 مليون دولار	57.6 مليون دولار
2005	1.9 مليار دولار	125 مليون دولار
2008	3.3 مليار دولار	401 مليون دولار

المصدر : **Mark.N Katz, Iran and Russia.The Iran primer, United State Institute of peace**

http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia

بالرغم من العقوبات الدولية،صرح مسؤول مجمع غاز بروم ألكسندر ديكوف (Alexandar Dyukov) بأن المجمع سيواصل عمله بإيران . وبعد أسابيع من القرار الأممي 1929 ، الذي أقرته الو.م.أ و حلفاؤها لتشديد العقوبات ضد إيران، إجتمع وزير الطاقة الروسي **سيرجى شماتكو** (Sergie Shmatko) مع نظيره الإيراني **مسعود مير كاضمي** ، حيث تم إصدار بيان مشترك تناول تنشيط التعاون بين المجمعات الروسية و الإيرانية في ميدان الغاز والبترول، و توسيع العمل المشترك.

إن هذا التعاون ينطلق من دوافع مختلفة خاصة بكل طرف من الطرفين، فعلى الجانب الروسي، يمثل تعزيز العلاقات العسكرية والنووية مع إيران جزءا أساسيا من توجهات السياسة الخارجية الروسية الراهنة من أجل الحصول على العوائد المالية الضخمة من وراء تنفيذ صفقات السلاح. أما من المنظور السياسي، فقد بات واضحا أن السياسة الخارجية الروسية نسعى في الوقت الحالي إلى استعادة العديد من مواقع النفوذ القديمة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفيتي السابق، وبالذات في منطقة الشرق الأوسط، علاوة على أن هذا التوجه الروسي يمثل في أحد أهم جوانبه تعبيرا عن الإحباط من ضآلة حجم المساعدات الاقتصادية الأمريكية والغربية المقدمة لروسيا طيلة السنوات الماضية، أضف إلى ذلك أن كثيرا من عناصر السياسة الخارجية الروسية تبدو انعكاسا للإحباط الروسي الشديد من الموقف الأمريكي من مسألة بناء شبكة للدفاع الصاروخي المضاد للصواريخ البالستية.

أما على الجانب الإيراني، فإن تنشيط علاقات التعاون الشامل مع روسيا ، يعتبر واحدا من بدائل قليلة للغاية متاحة أمام السياسة الإيرانية، ففي الوقت الحالي، مازالت السياسة الإيرانية تتعرض لحملة

دولية شرسة تقودها الو.م .أ، وترمي هذه الحملة إلى عزل إيران ومنع التعامل معها من قبل كافة القوى المؤثرة في المجتمع الدولي وفي البيئة الإقليمية المحيطة بإيران.[1]

إن الخوف من عدم الاستقرار يفسر كذلك رد الفعل الروسي تجاه الانتخابات الرئاسية الإيرانية 2009،الاستقرار والأمن ساهم كثيرا في تفسير عدم رغبة الروس في الثورات الملونة، والتدخل في الشؤون الداخلية للسيادة الوطنية. روسيا ترى الثورات الملونة والمجتمع المدني سعيا مباشرا من الو.م .أ لزعزعة استقرار المنطقة وضربة ضد المصالح الجيوسياسية الروسية.

ورغم تعقيدات الانتخابات الإيرانية، والفوضى التي شابتها، فإن روسيا لم تتدخل، وهو ما جعلها محل انتقاد الصحافة الغربية عند مباركتها لفوز أحمدي نجاد.

إن السياسة الواقعية الروسية تفسر موقفها، فحسب الروس، فإن الطموح النووي الإيراني لا يمكن ربطه بالرئيس الإيراني فقط، وفي هذا الاتجاه، يرى **رجب سفروف** Rajab Safarov ،رئيس مركز الدراسات الإيرانية المعاصرة في موسكو، أن كل المرشحين وعدوا بتطوير البرنامج النووي، إنه برنامج وطني لا يستطيع أي رئيس تغييره، إن البرنامج النووي هو أولوية للمجتمع الإيراني وليس للسياسيين فقط.[2]

ب–التحدي الروسي للعقوبات على إيران

في أواخر سنة 2011 ، انتقدت السلطات الروسية العليا العقوبات التي مست قطاع النفط الإيراني من طرف الو.م.أ و الإتحاد الأوروبي و اليابان ، حيث وصفت المقاييس التي اعتمدت عليها العقوبات بأنها غير ضرورية و أنها ستؤدي إلى نتائج عكسية ، زيادة عن سلسلة الاغتيالات التي تطال العلماء النوويين الإيرانيين ، و تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في 8 نوفمبر الذي يدعي بتوجيه الجهود لإنتاج سلاح ذري.

وفي تصريح لوكالة الأنباء الإيرانية(IRNA) أواخر ديسمبر 2011 ، قال الناطق الرسمي باسم الخارجية الروسية **ألكسندر لوكشيفيك** (Alexander Lokoshivich) : إن روسيا تعارض أي تحرك للمجتمع الدولي ضد إيران لأنه في اعتقادنا غير مجد ، نحن الآن شاهدون على عدم أهمية العقوبات الإستباقية ضد إيران".[1]

---

[1] - أحمد إبراهيم محمود،" التعاون النووي بين روسيا وإيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 8، مارس .2001

2 - Marina Voronova-Abrams,'' **Russia's uneasy relationship with Iran''**, Security and sustainability program , global Green USA, march30-2010, p.7.

1- Brandon Fite,'' **US and Iran strategic competition: The impact of China and Russia''**, Report of the CSIS, march 2012, p. 30.

في جوان 2008 ، أعلنت الحكومة الأرمينية أن مجمع **غاز بروم** يخطط لاستثمار 200 مليون دولار لمد أنابيب الغاز بين أرمينيا و إيران ، كما أعلنت غاز بروم في نفس الشهر بأنها مهتمة بالاستثمار في أنبوب الغاز الذي يربط إيران بباكستان و الهند ، و الذي سينطلق العمل به في 2009 ، على أن ينتهي في 2014 ، وقدرت قيمته بحوالي 7 مليار دولار .

لقد تم إدراج مجمع غاز بروم من طرف غرفة الاستثمار لولاية **مينيسوتا** و ولاية **فلوريدا** ، ضمن الشركات المغضوب عليها و الممنوعة من الاستثمار".[2]

لعدة سنوات، مارست الو.م.أ ضغوطا على روسيا من خلال القنوات الدبلوماسية وعقوبات ضد الشركات التي تزود إيران بالتكنولوجيا النووية و برامج الصواريخ ، كما لم تنجح المساعي الأمريكية على حث موسكو بعدم بناء مفاعل بوشهر النووي ، حيث قامت روسيا بتوقيع مذكرة تعاون لبيع السلاح لمدة خمس سنوات ، و في عدة مناسبات طبقت الو.م.أ عقوبات ضد كيانات روسية تتعامل مع إيران في المجال النووي ، ففي منتصف 2006 أصدرت الو.م.أ قانون عقوبات
ضد شركتين روسيتين في مجال تصدير الأسلحة هما: Robson export و Sukhoi.[3]

– في 2001 ، تم عقد اتفاق بين الجانب الروسي و الإيراني للتعاون التقني و العسكري ، تضمن تزويد إيران بمجموعة من المروحيات و 300 عربة حربية بقيمة 150 مليون دولار .

– في ديسمبر 2005 ، تم الإعلان عن صفقة تتراوح بين 700- 900 مليون دولار لتزويد إيران بأنظمة للدفاع الجوي ، و في 2007 زودت روسيا إيران بخمس بطاريات ذات أنظمة صواريخ الدفاع الجوي (S-300) المشابهة لأنظمة (Patriot) الأمريكية ، حددت قيمتها بمليار دولار .

– في ديسمبر 2008 أعلن نائب مدير منظمة التعاون العسكري و التقني الروسي **ألكسندر فومين** (Alexander Foumin) بأن بلاده تعتزم زيادة التعاون العسكري مع إيران لضمان استقرار المنطقة.

– في 2010، أصدر الكريملين قرار بوقف بيع الأسلحة المتطورة و المعقدة لإيران ، ومع ذلك أعلن نائب وزير الخارجية **سيرجي ريابكوف** (Sergie Ryabkov) أن التعاون العسكري مع إيران سيستمر ، كما أعلن مسؤول شركة (Rosborn Export) **أناتولي إزيكين**، أنه لا يوجد أي حاجز يمنع روسيا من بيع الأسلحة لإيران.[1]

---

2 - Mark Dubwitz, Laura Grossman**,'' Iran's energy partners'',** Foundation for Defense of Democracies, October 1,2012 ,p.14.

3- Alla Kasianova,**'' Russia weapons sales to Iran'',** Tomsk state university, ponars policy memo N°.427, December 2006, p.1.

1 - Brandon Fite,**'' US and Iran strategic competition: The impact of China and Russia'',** Report of the CSIS, march 2012, p. 30.

ثانيا: الموقف الصيني

أ- التقارب الصيني الإيراني

هناك سباق بين إيران و الو.م.أ على كسب الصين في قضية العقوبات الدولية التي تم فرضها على طهران على خلفية برنامجها النووي ، السباق على كسب الصين يعود إلى أهميتها في نجاح العقوبات على طهران أو فشلها بالنظر إلى علاقتها النفطية و التجارية القوية مع الجانب الإيراني ، إذ أن التبادل التجاري بين الصين و إيران تطور بشكل كبير في الآونة الأخيرة ، خاصة في مجال البترول و الغاز. عرفت العلاقات التجارية بين الصين و إيران نموا قدر بـ 40% خلال الأعوام القليلة الماضية ، لقد عرف التبادل التجاري زيادة مطردة قفزت من 400 مليون دولار سنة 1994 إلى 29 مليار دولار سنة 2008 ، تعتبر الصين الشريك الرئيسي لإيران في آسيا ، كما تعتبر إيران ثالث متعامل تجاري مع الصين حسب تصريحات وزير الخارجية الإيراني **منوشهر متقي** أثناء مؤتمر التعاون الصيني الإيراني في طهران المنعقد في 11 ماي 2009 ، كما يوجد في إيران أكثر من 100 مجمع صيني يعمل في مجال التصدير و الاستيراد.

إن النمو السريع للاقتصاد الصيني يقابله نمو في الطلب على الطاقة، ونتيجة لضعف الاحتياطات النفطية، تعمل الصين على توطيد علاقاتها مع إيران و تعزيز تواجدها في آسيا الوسطى، حيث استوردت الصين 50% من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط سنة 2008. لقد قدرت الوكالة الدولية للطاقة أن الصين سوف تستورد 70% من احتياجاتها النفطية من الشرق الأوسط سنة 2015 ،كما استوردت الصين 204 مليون طن من النفط الخام سنة 2008 ، وتعتبر إيران ثالث مورد للنفط للصين بنسبة 15% بعد كل من العربية السعودية و أنغولا.[1]

في أوت 1996، عقد وزير الدفاع الإيراني **فيروز نده** بروتوكول مع نظيره الصيني **شي هاويتان** يتضمن شراء 4.5 مليار دولار من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية لمدة ثلاث سنوات، ثلث الصفقة موجهة للصواريخ البالستية ، كما قررت الصين مساعدة إيران على بناء مصانع عسكرية لإنتاج الصواريخ و المروحيات والعربات العسكرية ، لقد دعمت الصين الجهود الإيرانية لإنتاج صواريخ محلية الصنع تمثلت

1- Liu Jun, Wu Lei, **"Key issues in China- Iran relation"**, Yumman university, Journal of middle east and Islamic studies(in Asia), vol.4.N°1, 2010, pp.43-46.

في شهاب 3 التي يبلغ مداها ما بين 800-1240 كلم ، و التي باستطاعتها ضرب القواعد العسكرية الأمريكية في كل من إسرائيل و تركيا".[2]

بداية من سنة 2000، تم فتح حقل جديد من التقارب بين النظام الصيني و الإيراني، هذه الخطوة تشرح خصوصا القلق الصيني من تدخل حلف الناتو في كوسوفو، حيث ترى بكين أنه إشارة للهيمنة الأمريكية. لقد قرر النظام الصيني الرد عن طريق الهجوم الدبلوماسي ، في حين بدت طهران في هذا السياق كشريك طبيعي ،هذا الانفتاح الصيني تم استقباله من طرف النظام الإيراني الذي رأى فيه فرصة لتوسيع هامش المناورة الدبلوماسية و الحصول على امتيازات اقتصادية ، تمثلت أهدافها في مناقشة قضايا سياسية ، عسكرية و اقتصادية. تتقاسم الدولتان القلق تجاه السياسة الأمريكية التي تقوم على التدخل في الشؤون الداخلية للدول باسم حقوق الإنسان و حماية الأقليات، خاصة في منطقة الخليج الفارسي ، إن ضمان استقرار المنطقة يتم من طرف دول المحيط نفسه ، و في مواجهة الو.م.أ صرحت كل من الصين و إيران بأنهم يفضلون عالم متعدد الأقطاب.[3]

ب- الموقف الصيني من العقوبات على إيران

لقد أعلنت الصين مؤخرا معارضتها العقوبات الأحادية التي فرضها الإتحاد الأوروبي على إيران ، و أكدت على حل أزمة البرنامج النووي عن طريق الحوار والمفاوضات ، برغم أن الصين أعلنت أن معارضتها لهذه العقوبات بسبب تجاوزها الأمم المتحدة ، وأنه لا ينبغي لأي طرف دولي أن يتخذ أي خطوات منفردة دون الرجوع إلى المنظمة الأممية التي تقوم بتنسيق الجهود في هذا الشأن ، فإن الواقع يشير إلى أن هناك اعتبارات مصلحيه بحته تفسر هذا الموقف ، تتعلق بمصالحها الاقتصادية والتجارية مع طهران ، إذ أن هذه العقوبات التي تركز على قطاعي النفط و الغاز الإيراني ،قد تستهدف الشركات الصينية العاملة في أوروبا ، التي تستثمر في هذين القطاعين، و هذا لا شك أنه سيؤثر في المصالح الاقتصادية للصين في طهران ، التي تتجاوز استثماراتها هناك ما يقارب 40 مليار دولار بحسب التصريحات التي أدلى بها نائب وزير النفط **حسين نقري كار شيرازي**.[1]

لعل أقل مسمى من الممكن أن يطلق على الخلافات الحالية بين الو.م.أ و الصين هو الحرب الباردة، مع اتخاذ بكين عددا من الخطوات العقابية ضد واشنطن على خلفية إمداد الأخيرة لتايوان ،

2- Willem Van Kemenade, **Iran relation with China and the west**, Net Herlands institute of international relations, November 2009, p.54.

3- Mohammed Reza Djalali, Thiery Kellner**,'' L'Iran et les deux géant asiatique''**, Outre terre (2006) ,N°16 ,pp.73-105.

[1]- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، التحدي الصيني، أوت 2010 .

التي تعتبرها الصين ضمن أراضيها ، بصفقة أسلحة أثارت غضب التنين و جعلت قيادته تتخذ خطوات عقابية ضد واشنطن ، وهو ما اعتبره محللون بأنه بداية حرب باردة قد لا تنتصر فيها هذه المرة الو.م.أ، فعقب إعلان واشنطن عن صفقة الأسلحة إلى تايوان استدعت بكين السفير الأمريكي ، و تزامن ذلك مع تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية **هيلاري كلينتون** العنيفة ضد بكين بشأن موقفها من فرض عقوبات ضد إيران.

لقد أظهر استطلاع الرأي أن أكثر من نصف سكان الصين يعتقدون أن بلادهم و الو.م.أ مقبلتان على حرب باردة جديدة لا محالة ، إذن الأمر ليس بالسهولة لأن تقدم الو.م.أ على إمداد تايوان بالسلاح و تقف الصين الشعبية مكتوفة الأيدي ، وقد بلغت صفقة الأسلحة الأمريكية **لتايوان** 6.4 مليار دولار ، و بررت واشنطن بأن هذا الأمر سيسهم في تعزيز الأمن الإقليمي.
و في تحرك غير مسبوق يشير إلى قوة الصين المتنامية في العالم، علقت بكين برامجها العسكرية الثنائية و المحادثات الأمنية مع أمريكا و معاقبة شركات أمريكية معينة ، و أوضح بيان لوزارة الخارجية الصينية أن بكين قررت تعليقا جزئيا لبرامج التبادل بين جيشي البلدين ، ولم يقف الأمر عند كل هذه الخطوات الصارمة من جانب بكين، إذ قال **ليو مينزيونغ** ، وهو أحد أعضاء المؤتمر الاستشاري السياسي للشعب الصيني ، إنه يجب علينا الرد على طريقة العين بالعين ، و أن نقوم ببيع أسلحة إلى كل من إيران و كوريا الشمالية و سوريا ، و أضاف إن إيران أيضا ما انفكت تقف بوجه أمريكا ، فهل حلت بطهران كارثة ؟

و بالتالي، تعلم واشنطن جيدا أنها بإثارة غضب بكين، فإنها ستخسر حليفا مهما في محاولاتها لوقف تخصيب اليورانيوم بإيران ، ليس هذا فحسب بل حذرت وزيرة الخارجية **هيلاري كلينتون** الصين من مغبة العزلة الدبلوماسية و انقطاع امدادات النفط إذا لم تتعاون بكين في منع إيران من تطوير برنامجها النووي ، وردت الصين على ذلك بأن وقعت مع إيران عقدا نفطيا بقيمة تتراوح بين 2 مليار دولار لتطوير إمكانيات مصافي مدينة عبادان و الخليج العربي ، حيث ستتعاون شركة توزيع المنتجات النفطية الإيرانية مع **كنستوريوم** ، و سيضم المشروع عددا من الشركات الصينية لإنشاء مصفى بطاقة 210 آلاف برميل، كما أعلنت رفضها التام لتوقيع أية عقوبات على إيران ، و قالت أن أفضل حل يجب أن يكون من خلال الدبلوماسية.[1]

[1] – أسامة نبيل، الحرب الباردة تشتعل بين الصين وأمريكا، **جريدة العرب**، 15-02-2010.

على العموم كانت الصين تعارض العقوبات ضد إيران ، رغم موافقتها على قرار مجلس الأمن 1929 في سبتمبر 2009، صرح الناطق الرسمي باسم الخارجية الصينية **جيانغ يو** : " إن الصين دائما تؤمن بأن العقوبات و الضغوط ليست وسيلة إيجابية ، إنها تقوض الجهود الدبلوماسية لحل القضية الإيرانية ".[2]

المطلب الثالث: مواقف و سياسات الإتحاد الأوربي تجاه إيران

مع نجاح الثورة الإسلامية في إيران، أخذت العلاقات الإيرانية الأوربية منحى آخر، حيث تعاطفت أوربا مع حليفتها الو.م أ في قضية الرهائن(4نوفمبر 1979)، وقامت بفرض عقوبات رغم محدوديتها،كما أن فتوى الخميني ضد **سلمان رشدي**، الكاتب البريطاني، كانت وراء قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران وبريطانيا(فيفري1989).

وبمناسبة قمة إيدمبورغ(Edimbourg) سنة 1992، قرر الإتحاد الأوربي فتح حوار نقدي مع إيران، والذي استمر من 1993إلى 1997. الحوار النقدي بتبادل وجهات النظر في المسائل العامة: الإرهاب، حقوق الإنسان، أسلحة الدمار الشامل، والمسائل الإقليمية: الخليج الفارسي، آسيا الوسطى، عملية السلام في الشرق الأوسط، إضافة إلى الانفتاح في مجال التعاون، خاصة فيما يتعلق بميدان الطاقة، التجارة والاستثمار. وقد استغل الإتحاد الأوربي قانون **داماتو** للتغلغل والاستثمار في إيران.[3]

أولا:فترة رئاسة خاتمي

شهدت سنة 1997 برودة في العلاقات بين إيران والإتحاد الأوربي، في أفريل 1997، نطقت محكمة برلين في قضية ميكنوس (Mykonos*)، حيث مس الحكم مباشرة القائد الأعلى خامنئي والرئيس رافسنجاني، لقد قرر الإتحاد الأوربي قطع الحوار النقدي وطلب من دوله الأعضاء سحب سفرائهم من طهران بعد سبعة أشهر من الأزمة.

2- Mark Dubwitz, Laura Grossman,**" Iran's Chinese energy partners"**, Washington ,foundation for defense of democracies, September 2010, p.10.

3- Seyed Mohammad Tabtabaei,**" Quel dialogue entre l'UE et l'Iran ?"** , Géostratégiques, n°20, Juillet 2008,p.238.

*- قضية ميكونوس عام 1992 لتشكل حلقة أخرى من حلقات التوتر حيث قتل ثلاثة معارضين أكراد إيرانيين على رأسهم الزعيم الكردي صادق شرفقندي في مطعم ميكونوس ببرلين عام 1992، وقد تضمنت القضية محاكمة عدد من أعضاء جهاز الأمن الإيراني الذين نفذوا العملية إلا أن المحكمة أدانت أيضا مجلس الأمن القومي الإيراني الذي كان يضم في ذلك الوقت مرشد الجمهورية على خامنئي ورئيس الجمهورية هاشمي رفسنجاني

انتخب محمد خاتمي (ماي 1997)، الذي يحسب على التيار الإصلاحي، الشيء الذي سمح بفتح حوار عام سنة 1998، لقد أظهر إرادة في الانفتاح على الغرب والإتحاد الأوربي بصفة خاصة، كما دعا إلى إصلاحات داخلية. الانتخابات البلدية والتشريعية في 1999و2000، أكدت أيضا قوة التيار الإصلاحي، وفي هذا الخصوص، أكدت اللجنة الأوربية(2001) إرادتها في تطوير علاقات قوية مع إيران.[1]

لذلك جاء الرد الأوربي على قانون العقوبات الأمريكي بالرفض، وكان ذلك على لسان قادته، ولاسيما فرنسا وألمانيا،حيث تصدى الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** للمشروع وصرح بالقول:"لست متأكدا من أن هذه العقوبات الاقتصادية هي أسلوب فعال، لأنها تؤدي إلى احتجاز شعوب، إن الإرهاب اليوم في ظل السلام يشكل مادة بربرية لا يمكن سوى إدانتها". ولم يختلف الموقف الألماني عن الموقف الفرنسي، إذ أن مسؤول دائرة الشرق الأوسط في الخارجية الألمانية صرح عام 1998 معبرا عن الموقف الألماني من إيران قائلا: "إن ألمانيا لا تعد إيران بلدا إرهابيا أو داعما للإرهاب، وإن علاقاتها بإيران يجب ألا تتأثر بالاتهامات الأمريكية لها بالإرهاب". وهذا ما أكده وزير الخارجية الألماني **يوشكا فيشر** أثناء زيارته لطهران عام 2000 بالقول: "يتعين أن نستخدم لغة حازمة من ناحية، ولكن علينا من ناحية أخرى أن نفهم دقة الوضع في إيران".[2]

في ديسمبر 2002، أطلقت اللجنة الأوربية مفاوضات من أجل اتفاق تجاري، الهدف من هذا الاتفاق التجاري حسب **تيري كوفيل**(Thiery Coville) تمثل في:

– تأسيس نظام تعاقدي لإدارة المعاملات التجارية بين الإتحاد الأوربي وإيران، حسب قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

– دعم إيران في تكيفها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

– دعم وكفالة الإصلاح، تقوية دولة القانون، وتحسين احترام حقوق الإنسان.[1]

في تقرير للبرلمان الأوربي حول إيران، يمكن أن نستشف أهم العناصر التي ساهمت في تطور العلاقات بين الطرفين: إتباع سياسة خارجية لضبط الصراع من خلال جعل إيران عامل أساسي في تحقيق

1- Nicolas Dufays**, "Les Relation de l'Union européenne avec la République islamique d'Iran : Une tradition de dialogue"**, Émulations, n°7, 2010.

[2]- سهيلة عبد الأنيس محمد، **العلاقات الإيرانية الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف**، الطبعة الأولى، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007، ص ص69- 70 .

1- Thiery Coville,**" L'Accord de commerce et de coopération Iran- UE intérêts et limites"**, Géostratégique N°15, janvier 2007, p.125.

استقرار المنطقة، الأخذ بعين الاعتبار المصالح التجارية بين الطرفين حيث يعتبر الإتحاد الأوربي الشريك التجاري الأول لإيران، إذ تبلغ صادرات هذه الأخيرة 4,5 مليار دولار سنويا.

لقد شهدت العهدة الأولى للرئيس خاتمي ، تقدما في العلاقات الإيرانية الأوربية على المستوى الدبلوماسي، حيث قام بعدة زيارات للعواصم الأوربية مثل: روما، باريس، برلين. من جهة أخرى، تنقل قادة الدول الأوربية إلى إيران من أجل إجراء العقود التجارية وبحث ملف حقوق الإنسان، ويعتبر الرئيس النمساوي **توماس كليستيل** Thomas Klestil أول رئيس أوربي يزور إيران منذ الثورة، ورافقه 100 رجل أعمال نمساوي.[2]

هكذا، رغم التقدم النسبي في العلاقات بين الاتحاد الأوربي وإيران في مجال السياسة الخارجية والتعاون التجاري، فإن الأزمة النووية حالة دون الوصول إلى اتفاق للتعاون التجاري بين الطرفين.

ثانيا: فترة رئاسة أحمدي نجاد

منذ مجيء الرئيس **أحمدي نجاد** في جوان 2005، طرأت تغييرات على السياسة الخارجية الإيرانية، تمثلت السياسة الجديدة في : تزايد العداء تجاه إسرائيل، العداء لأمريكا، زيادة الإرادة في الهيمنة على العالم الإسلامي خاصة الشرق الأوسط، الرغبة في امتلاك الطاقة النووية لمقاومة الضغوط الأمريكية والأوربية.

منذ جوان 2005، استمرت العلاقات الأوربية الإيرانية في إطار الشروط السابقة، لكن هناك مشكلان اعترضا هذه العلاقة: أولا، تصاعد النشاطات النووية الإيرانية بداية من أوت 2005، ثانيا، تصريحات أحمدي نجاد بإزالة الدولة العبرية.

لمواجهة هذه الإشكالية، قدم الإتحاد الأوربي عرضه العام في أوت 2005 حول المسألة النووية، التجارية والأمن الإقليمي، لكن إيران رفضت العرض، واستمرت في العمل في مفاعل أصفهان. في 2006، وبعد الفشل في المفاوضات مع مجموعة 5+1، قام الأمين العام للأمم المتحدة **كوفي عنان** بزيارة إلى طهران، إضافة إلى اللقاءات التي أجراها **خافيير سولانا** أثناء شهر سبتمبر مع نظيره الإيراني **علي لاريجاني**، الذي قدم مقترحا تمثل في إشراك الشركة الفرنسية Avera في عملية التخصيب لكن الإتحاد الأوربي رفض ذلك.

2- Kamal Bayramzadeh, **Les Enjeux principaux des relation entre l'Iran et l'Europe de 1979à 2003**, Paris,L'Harmattan, 2004, pp.219-220.

منذ بداية سنة 2007، بدأ الإتحاد الأوربي في تطبيق العقوبات الصادرة عن قرار مجلس الأمن 1737، هده العقوبات تمس بالخصوص منع نقل التكنولوجيا النووية والباليستية، فرض قيود على تنقل الأفراد الذين لهم علاقة مباشرة بالملف النووي وتجميد أرصدتهم، ويتمثل الهدف الرئيسي لسياسة العقوبات في إضعاف الحكومة الإيرانية ودفعها للتخلي عن مشروعها النووي.

على الرغم من العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن والإتحاد الأوربي ، واصلت إيران في التقدم نحو تخصيب اليورانيوم، حيث أصر أحمدي نجاد على حق إيران المشروع في امتلاك التكنولوجيا النووية، لقد جرت محادثات بين المفاوض الإيراني (السيد جليلي الذي عوض لاريجاني) وخافيير سولانا في عام 2008 لم تؤدي إلى حلول مقبولة للطرفين.

وفقا للحكومة الإيرانية، الإتحاد الأوربي يتأثر بمواقف الو.م.أ وإسرائيل في سيره على هذا النهج. [1]

المبحث الثاني: ضغوطات الهيئات الدولية والقوى الإقليمية على إيران

غالبا ما تستعمل الهيئات والمنظمات الدولية كأداة في يد الدول الكبرى لفرض سياساتها ومنطقها على الدول الأقل قوة، باعتبار أن قرارات هذه المنظمات يحظى بنوع من الشرعية.

كما أن الجوار الإقليمي للدولة عادة ما يؤثر على السلوك السياسي للنظام ، حيث يتأثر مباشرة بما يدور في محيطه الجيو سياسي.

المطلب الأول: قرارات الهيئات الدولية تجاه إيران

أ- الوكالة الدولية للطاقة الذرية

1 - Djanchid Assadi**, L'Iran sous la présidence de Mahmoud Ahmadinejad: bilan et perspectives**, Paris, L'Harmattan,2009, pp.89-91.

تمثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية المحفل الحكومي الدولي الأول في العالم للتعاون العلمي و التقني في استعمال التكنولوجيا النووية في الأغراض السلمية . وقد تم إنشاء الوكالة بوصفها منظمة مستقلة في إطار الأمم المتحدة عام 1957 ،ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تمت دراسة خطط متعددة للرقابة العالمية على الطاقة النووية ، وتم إنشاء نظم وطنية وإقليمية للرقابة بهدف ضمان عدم تحريف المواد النووية من الإستخدام السلمي إلى الأغراض العسكرية .

وبناء على ذلك فإن للوكالة الدولية للطاقة الذرية الاختصاص القانوني للقيام بالوظائف الرقابية المخولة لها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، وهناك اعتقاد شائع أن مفهوم الضمانات يعني التفتيش*، وفي حين أن عمليات التفتيش المكاني هي عنصر مهم في تطبيق الضمانات ،فإنها لا تعدو أن تكون مجرد جزء من ذاك النظام ، كما أنه من الضروري لنظام الضمانات أن يشمل استعراض التصميم ، وحصر المواد النووية ، وتشغيل المنشآت التي تحتوي هذه المواد. [1]

استنتجت الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) عند زيارات عدة إلى مواقع إيرانية تقع تحت دائرة الشك في فيفري 2003 ،وبالاقتران مع تصريحات عديدة لمسئولين إيرانيين، أن هناك عداد من المنشآت التقنية ذات خصوصية حساسة ،كما أن إيران صرحت لدى لقائها رسميين من الوكالة الدولية في أوت 2005، ولأول مرة بأنها أجرت 113 تجربة تحويل لليورانيوم تتضمن إنتاج عنصر اليورانيوم من الكعكة الصفراء uf4، وإنتاج الكعكة من أكسيد اليورانيوم uo2.ولنزع أزمة متفجرة بين الوكالة الدولية وإيران، عمل وزراء خارجية بريطانيا وفرنسا و ألمانيا على حث إيران استصدار موافقة للتعاون مع الوكالة قبل نهاية فترة الإشعار ،وكانت النتيجة أن أعلنت إيران في 31 أكتوبر 2003 بأنها ستتعاون مع الوكالة بشفافية ووضوح ، وتم توقيع البروتوكول فعلا في 18 ديسمبر 2003 .

دخلت إيران بقرارها في أفريل 2005 استئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في مواجهة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فلقد سعت الوكالة لاحتواء تداعيات سعي إيران لامتلاك قدرات نووية والتلويح بنقل الملف إلى مجلس الأمن ،ووصل الأمر إلى رفض مدير عام الوكالة طلبا أمريكيا بأن تقدم الوكالة تقريرا مفصلا حول البرنامج النووي الإيراني إلى الاجتماع الطارئ لمجلس أمناء الوكالة في 2-2-

*- الاتفاق المعقود بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق الضمانات في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، دخل حيز التنفيذ في 10 ماي 1974.

1- مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1- 50. سبتمبر 2008، ص12.

www.iaea.org/bulletin

2006 ،وذلك على الرغم من أن الوكالة على لسان مديرها العام غير قادرة على التأكد من الطبيعة السلمية للبرنامج الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثف.[1]

وكانت الشكوك حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني قد زادت عقب اكتشاف أجهزة الطرد المركزي التي تستخدمها إيران في عمليات التخصيب، قد تم تأمينها عبر الشبكة الدولية التي تزعمها العالم الباكستاني عبد القدير خان و أفاد التحقيق أن الشبكة المذكورة لم تمد طهران بأجهزة الطرد المركزي بل أيضا بمعلومات حول تطوير **"هكسا فلوريد اليورانيوم "** و هو منتج لا يمكن استخدامه إلا لإنتاج الأسلحة النووية. ومن أجل السيطرة على البرنامج النووي الإيراني ، فقد قدمت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عدة تقارير مفصلة و عمليات تفتيش و أصدرت عدة توصيات ومن بين هذه التقارير :

- في 2003/08/26 قدم المدير العام إلى مجلس المحافظين، التماسا لنظره، تقريرا عن الحالة التي آل إليها فهم الوكالة لبرنامج إيران النووي واستنباطات الوكالة و تقديراتها ، ولاحظ أن بعض المعلومات تتناقض مع معلومات سبق وأن قدمتها إيران ،وفي الاجتماع الذي عقده مجلس المحافظين في 2003/09/12 اعتمد المجلس قرارا (GOV/2003/69) ذكر فيه عدة أمور،منها ما يلي :

– أنه يدعو إيران إلى إبداء تعاون عاجل وشفافية تامة حتى يتسنى للوكالة أن تقدم التوكيدات التي تطلبها الدول الأعضاء في وقت مبكر (**الفقرة 1 من القرار GOV 2003/69**) .

– يدعو إيران إلى تعليق جميع الأنشطة اللاحقة المتصلة بإثراء اليورانيوم، والقيام —كتدبير لبناء الثقة– بتعليق أي أنشطة لإعادة المعالجة ريثما يقدم المدير العام التوكيدات التي تطلبها الدول.

– ويرجو من جميع الدول الأخرى أن تتعاون مع الوكالة تعاونا وثيقا وتاما في إيضاح المسائل المفتوحة بشأن البرنامج النووي الإيراني "الفقرة الخامسة من القرار **GOV /2003/69**. [1]

وفي 13 مارس2004، اعتمد المجلس القرارgov/2004/21، الذي ذكر فيه:

– يقر بأن المدير العام أفاد بأن إيران قد تعاونت مع الوكالة تعاونا نشطا في إتاحة معاينة الأماكن التي طلبت الوكالة معاينتها ، لكنه يدعو إيران (لأن تعاونها ظل حتى الآن دون المستوى المطلوب) ،

---

[1]- رمزي سلامة ، **"الملف النووي الإيراني إلى أين"**، مجلس الأمة الكويتي، نوفمبر 2007.
http://www.kna.kw/clt/run.asp

[1] - الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين(Gov/2003/69)**، الوثيقة(Gov/2004/51)،14نوفمبر2003،ص ص 2- 3.

إلى أن تواصل وتكثف تعاونها لاسيما من خلال إسراعها بالمبادرة إلى توفير معلومات تفصيلية ودقيقة عن كل جانب من جوانب أنشطة إيران النووية السابقة و الراهنة .

– يرحب بتوقيع إيران على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الخاص بها، ويحثها على الإسراع بالتصديق عليه .

– يعرب عن استيائه من أن إيران أغفلت في رسالتها المؤرخة 21 أكتوبر2003 ، والتي كان يلزم أن تبين نطاق الأنشطة النووية الإيرانية التام مع " تسلسل تاريخي كامل للبحوث التطويرية المتصلة بالإيرادات المركزية ، أي إشارة إلى حيازتها رسومات تصميمية، وهو ما وصفه المدير العام بأنه أمر مثير للقلق. [2]

في 04 فيفري 2006، اعتمد مجلس المحافظين قرارا (**القرار GOV/2006/14**)، شدد في فقرته الأولى على عدة أمور، منها أن أفضل طريقة تكفل تسوية القضايا المعلقة بشأن تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بموجب معاهدة عدم الانتشار في إيران هي أن تستجيب لنداءات المجلس ،ورأى أنه من الضروري أن تقوم إيران بما يلي :

– إعادة استئناف التعليق التام و المستدام لجميع الأنشطة المتعلقة بالإثراء و أنشطة إعادة المعالجة.

– الإسراع بالتصديق على البروتوكول الإضافي وتنفيذه تنفيذا تاما.

– و في الفقرة 8 من الوثيقة GOV/2006/14 ،رجا أيضا مجلس المحافظين من المدير العام أن يقدم تقريرا عن تنفيذ هذا القرار و القرارات السابقة إلى دورة مجلس المحافظين التالية، وأن يحيل بعد ذلك فورا إلى مجلس الأمن ذلك التقرير جنبا إلى جنب مع أي قرار يصدره مجلس المحافظين.[3]

كما جاء في تقرير المدير العام الصادر في 27فيفري2006 (**الوثيقة GOV/2006/15**) فقد طالبت الوكالة إيران مرارا بأن تقدم معلومات إضافية عن قضايا معينة تتعلق ببرنامجها الإثرائي و قد رفضت إيران مناقشة تلك الأمور على أساس أنها لا تندرج ضمن اتفاق الضمانات.[1]

– **الجدول (3): الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرارات مجلس المحافظين حول إيران.**

القرار " قرار مجلس المحافظين "	تاريخ صدور القرار
GOV /2003/69	12 سبتمبر2003
GOV/2003/81	26 نوفمبر 2003

[2] - الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين(Gov/2004/21)**، الوثيقة(Gov/2004/27)، 4 جوان2004،ص ص 1- 2.
[3] - الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين(Gov/2006/14)**، الوثيقة (GOV/2006/27). 28 أفريل 2006، ص1.
[1] - نفس المرجع السابق، ص3.

GOV/2004/21	13 مارس 2004
GOV/2004/49	18 جوان 2004
GOV/2005/64	11 أوث 2005
GOV/2005/77	24 سبتمبر 2005
GOV/2006/14	04 فيفري 2006
GOV/2009/82	27 نوفمبر 2009

المصدر: http://www.iaea.org

ب– مجلس الأمن الدولي

بعد قرار إيران باستئناف الأنشطة المتصلة بالتخصيب ، بما في ذلك البحث والتطوير ،وتوسيعها في تلك الأنشطة وتصريحاتها بشأنها ، وتعليقها المستمر للتعاون مع الوكالة الوطنية للطاقة الذرية بموجب البروتوكول الإضافي، و بموجب المادة 40 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لجعل التعليق الذي طلبته الوكالة الدولية للطاقة الذرية ملزما ، أصدر مجلس الأمن في 31 جوان 2006 القرار 1696 (2006) و الذي نص على :

– أن تعلق إيران جميع أنشطتها المتصلة بالتخصيب ،إعادة التجهيز ، بما في ذلك البحث و التطوير.

– يهيب بجميع الدول إلى القيام، وفقا لسلطاتها وتشريعاتها القانونية الوطنية و اتساقا مع القانون الدولي بالتزام اليقظة و منع نقل أي أصناف أو مواد أو سلع أو تكنولوجيا قد تساهم في أنشطة إيران ذات الصلة بالتخصيب.

– يعرب عن اعتزامه في حالة عدم امتثال إيران لهذا القرار اتخاذ التدابير الملائمة بموجب المادة 41 من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لإقناع إيران ".[1]

بعد صدور قرار مجلس الأمن 1696، قدم المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا عن البرنامج النووي الإيراني يذكر عددا من القضايا المتصلة بالبرنامج النووي الإيراني ، بما في ذلك مواضيع قد يكون لها بعد نووي عسكري ، ولأن إيران لم تقرر تعليق جميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب ، ولم تتخذ الخطوات الأخرى التي طلبها إليها مجلس المحافظين، ولم تمتثل لأحكام القرار 1696 التي تعد أساسية لبناء الثقة، اتخذ مجلس الأمن القرار 1737 (2006) في 23 ديسمبر 2006 ، والذي تضمن :

[1] - الأمم المتحدة، **قرار مجلس الأمن الدولي رقم1696**، 31 جوان2006،ص ص 2-3.

– أن تقوم جمهورية إيران الإسلامية دون مزيد من التأخير بتعليق جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب
– أن تتخذ جميع الدول التدابير الضرورية للحيلولة دون توريد جميع الأصناف و المواد والمعدات التي من شأنها أن تسهم في أنشطة جمهورية إيران الإسلامية المتصلة بالتخصيب .
– يهيب بجميع الدول توخي الحذر حيال دخول الأفراد الذين يشتركون في أنشطة جمهورية إيران الإسلامية التي يخشى أن تؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية .
– يقرر أن تجمد جميع الدول الأموال والأصول المالية و الموارد الاقتصادية الأخرى التي توجد على أراضيها و التي يمتلكها أو يتحكم فيها الأشخاص أو الكيانات المحدودون في المرفق.[2]

لقد تواصلت تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الملف النووي الإيراني ، حيث تضمنت في مجملها أن إيران لم تعلق بشكل تام و دائم جميع الأنشطة ذات الصلة بالتخصيب على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن 1696 (2006) و 1737 (2006)، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1803 (2008) في 03 مارس 2008 ، والذي يقرر المجلس من خلاله :
– يهيب بجميع الدول أن تتوخى اليقظة والحزم حيال دخول الأفراد الذين يشتركون في الأنشطة النووية التي يخشى أن تؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية التي تضطلع بها جمهورية إيران الإسلامية.
– يهيب بجميع الدول أن تتوخى اليقظة عند الدخول في التزامات جديدة تتعلق بالدعم المالي المقدم للتجارة مع جمهورية إيران الإسلامية.
– يهيب بجميع الدول أن تتوخى اليقظة حيال أنشطة المؤسسات المالية القائمة في أراضيها من جميع المصارف التي تتخذ من جمهورية إيران الإسلامية مقرا لها ، ولا سيما مصرف **ملي** ومصرف **صادرات،** و فروعهما في الخارج.
– يهيب بجميع الدول أن تكفل وبشكل يتسق مع القانون الدولي، ولا سيما قانون البحار والاتفاقات الدولية ، تفتيش الشحنات المتجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية أو القادمة منها المحملة على متن الطائرات والسفن التي يملكها أو تشغلها شركة إيران للشحن الجوي وشركة جمهورية إيران الإسلامية.[1]

---

[2] - الأمم المتحدة، **مجلد قرارات ومقررات مجلس الأمن(1أوت21/2006جويلية2007)**، القرار1737(2006)،ص ص361-366.
[1] - الأمم المتحدة، **مجلد قرارات ومقررات مجلس الأمن(1أوت31/2007جويلية2008)**، القرار1803(2008)،ص338.

رغم هذه الضغوطات ،لم تستأنف إيران تعاونها مع الوكالة الدولية بموجب البروتوكول الإضافي ولم تتخذ الخطوات الأخرى التي طلبها مجلس محافظي الوكالة ، أو تمتثل لأحكام قرارات مجلس الأمن من 1696 (2006) ، 1803 (2008) ،التي تعتبر أساسية لبناء الثقة . إن إيران شيدت في قم مرفقا لتخصيب اليورانيوم إخلالا بالتزاماتها بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب ، وأن إيران تأخرت حتى سبتمبر 2009 عن إخطار الوكالة بهذا المرفق ،ما لا يتسق مع التزاماتها بمقتضى الترتيبات الفرعية لاتفاق الضمانات المعقود معها ، ومنه أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1929 (2010) في 09 جوان 2010 والذي تضمن جملة من القرارات منها :

– لا يحق لإيران أن تباشر التشييد في أي مرفق جديد ذي صلة بتخصيب اليورانيوم أو إعادة المعالجة أو الماء الثقيل .

– لا يحق لإيران المشاركة في أي نشاط تجاري في دولة أخرى ينطوي على استخراج اليورانيوم أو أو استخدام المواد والتكنولوجيا النووية خصوصا أنشطة تخصيب اليورانيوم .

– يقرر أن تمنع جميع الدول توريد أي دبابات قتالية أو مركبات قتال مدرعة أو طائرات قتالية. [1]

وفي جوان 2011، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1984 (2011)، الذي يشير إلى القرارات السابقة ويؤكد أحكامها، ويقرر أن يبقي المسألة قيد النظر.[2]

لقد أدركت الو.م.أ أن تغيير السلوك السياسي للنظام الإيراني عن طريق قرارات منفردة أمر يصعب تحقيقه، لذلك سعت إلى جر المجتمع الدولي للانخراط معها في مواجهة إيران، مستغلة في ذلك نفوذها في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن الدولي، حيث أصدرت قرارات تمس مباشرة النخبة الحاكمة في إيران، مثل منع السفر وتجميد الأصول المالية .

وخلافا للقرارات الصادرة عن مجلس المحافظين ومجلس الأمن، واصلت إيران تشغيل محطة إثراء الوقود في ناتانز، والعمل على تطوير البرنامج النووي الذي يعد هدفا قوميا في إيران.

المطلب الثاني: سياسات القوى الإقليمية تجاه إيران

[1] - الأمم المتحدة، **قرار مجلس الأمن الدولي رقم1929**، 9جوان 2010،ص ص 2- 5.
[2] - الأمم المتحدة، **قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1984**، 9 جوان 2011، ص ص 1- 2.

تعتبر البيئة الإقليمية المضطربة والمحيط بغيران دورا أساسيا في تحديد وجه النظام الإيراني وأدائه وسلوكه السياسي، فإيران بنظامها السياسي القائم على أساس مذهبي ، والمعتز بإمبراطوريته الفارسية، تعتبر نظاما منبوذا لدى دول الجوار.

أ- الموقف الإسرائيلي

شهدت العلاقات بين إيران وإسرائيل الكثير من المطبات السياسية، لكن صدور بعض الإشارات الإيجابية من طهران حيال تل أبيب أخيرا أثار مجموعة من التوقعات والتكهنات والتخمينات ، خاصة أن هذه التلميحات لامست القضية الفلسطينية وما تنطوي عليه من أهمية مركزية في الخطاب الإيراني الموجه الى إسرائيل ، باعتبارها واحدة من الملفات الحيوية التى تتعلق بمقدسات إسلامية ، فقد اتخذت طهران موقفا ثابتا يرفض التفاوض الفلسطيني مع إسرائيل ، اتساقا مع رفضها السابق لاتفاقية السلام التي وقعتها مصر مع إسرائيل ، وذلك استنادا إلى مقولة رددتها الكثير من الدوائر في إيران عمادها: أن المفاوضات مع النظام الصهيوني الذي لا يبالى تماما بالقوانين والقرارات الدولية سبيل خاطئ ولا نتيجة ترجى منه.

إن الصهيونية هي العدو الحقيقي لإيران،لأن مضمونها الاستراتيجي يتعارض تماما مع إستراتيجية النظام الإيراني،كما تتقاطع أنشطتها الفعالة مع نظيرتها الإيرانية في مختلف أنحاء العالم.وفى نظر كثير من الدوائر الإيرانية تمثل إسرائيل بؤرة النشاط الصهيوني،مما يجعلها قطبا متنافرا مع إيران ، لاسيما أن التحديات الأكبر تكمن في الشق الأمني ،وقد حرصت النخب الإيرانية الحالية على نفى اتهام بلادهم بالإرهاب ورمى الكرة في فناء إسرائيل ،إذ اعتبر الرئيس محمد خاتمي أن النظام الصهيوني أكبر مظهر للإرهاب الدولي والعنصرية العالمية.

وفى المقابل، تنظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها واحدة من الدول التي تشكل تهديدا أمنيا لها، بحكم أيديولوجيتها الظاهرة وإمكاناتها التسلحية واستعداداتها العسكرية، فضلا عن البعد الجغرافي، لذلك راجت خلال الفترة الماضية حملة منظمة في بعض الأروقة الإسرائيلية طالبت باستهداف طهران ، ربما قبل بغداد.[1]

المفارقة أنه في أعقاب خطاب «**الخطوط الحمراء**»، الذي ألقاه رئيس الوزراء الصهيوني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، تبين أن «**إسرائيل**» غير جادة في توجيه ضربة عسكرية للبرنامج النووي الإيراني،

---

[1]- محمد أبو الفضل،هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل؟، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد30،المجلد الرابع، جانفي2003،ص 86.

وأن الرهان الإسرائيلي الحقيقي هو على عوائد العقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب على إيران. ومما يجسد عمق الرهان الصهيوني على العقوبات الاقتصادية الغربية على طهران، هو أن النخبة الحاكمة في تل أبيب "انتقلت من الحديث عن وقف المشروع النووي، إلى تغيير النظام القائم في طهران حالياً"، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الصهيوني **أفيغدور ليبرمان**.

إن ما شجع الصهاينة على هذا التحول، هو تحديداً ما يعتبرونه دلائل على التأثير العميق للعقوبات الاقتصادية في تماسك الجمهور الإيراني حول النظام في طهران، ولا سيما في ظل التقارير التي تؤكد تدهور قيمة الريال الإيراني مقابل الدولار.[2]

وفي نفس الاتجاه، تعالت بعض الأصوات التي تستبعد المواجهة بين إيران وإسرائيل، حيث ترى في التهديدات المتبادلة مجرد واجهة لإخفاء انتكاسات كل من النظامين الإيراني والإسرائيلي، حيث نشرت صحيفة **هآرتس** الإسرائيلية مقالا تحت عنوان "**إسرائيل وإيران: حلف أبدي**" ، يشير على أنه في إيران وإسرائيل نظامين فاشلين مدينين بالبقاء لبعضهما البعض، وأضاف المقال الذي كتبه **عنار شيلو**، أن إيران محتاجة إلى إسرائيل بصورة يائسة، إذ "**لو لم توجد إسرائيل لاحتاجت إيران إلى إيجادها، لأن إسرائيل هي ترياق النظام الإيراني، الذي يجب أن يشترى، وهو باق بفضلها منذ سنين طويلة**". إن الخطاب المعادي لإسرائيل، مكن نظام الملالي القاسي في إيران من صرف انتباه الشعب عن مشكلاته الحقيقية وعن أزمته الاقتصادية وعن غلاء المعيشة الذي يرتفع إلى مستويات لا تحتمل، وعن القمع السياسي وقتل المتظاهرين، وعن غياب الحرية.

إن التهديدات بشن هجوم قريب على المنشآت النووية الإيرانية "**هي بمثابة الزيت الذي يسكب في دواليب نظام الملالي المتعثر**"، وهي طوق نجاة تطرحه القيادة الإسرائيلية لهذا النظام في آخر لحظة.

إن **بنيامين نتنياهو** و **إيهود باراك** يخدمان مصلحة المرشد والرئيس الإيرانيين **علي خامنئي** و **محمود أحمدي نجاد** عندما يرتديان قناع المعتدي، وهو ما يساعد على ترسيخ تشبيه إسرائيل بالشيطان في إيران، ويكرس تعريفها بأنها ورم سرطاني في الشرق الأوسط. إن تهديدات إيران لإسرائيل كانت هي الأخرى بمثابة "**الزيت في دواليب حكومة نتنياهو المتعثرة، التي انقضت عليها كأنها غنيمة كبيرة**"، وبذلك نجحت غيوم الحرب التي أنتجها باراك ونتنياهو في خنق الاحتجاجات الاجتماعية الواسعة جدا في إسرائيل التي كانت تمثل تهديدا جديا للحكومة حسب قوله.[1]

---

[2] - صالح النعامي،"إسرائيل من وقف البرنامج النووي إلى إسقاط النظام"، **جريدة السبيل الأردنية**،7 أكتوبر.2012

1- Aner Shalev,"Israel and Iran: an eternal alliance" , **Haartez**, aug26,2012.

نفس الشيء ذهب إليه الكاتب البريطاني **دافيد بلير**، حيث يرى أن الحرب بين إسرائيل وإيران ليست وشيكة، وإنه قد لا تندلع حرب بين الجانبين المتصارعين على الإطلاق، وأشار إلى أسباب يراها تحول دون قيام تل أبيب بتوجيه ضربة للمنشآت النووية الإيرانية.

وأوضح –في مقال نشرته له صحيفة **ديلي تليغراف** البريطانية– أن من بين ما يمنع إسرائيل من توجيه ضربة لإيران كون الحرب مع طهران ليست من صالح تل أبيب، وأن الإيرانيين سيلتفون حول قيادتهم في حال تعرضت بلادهم لأي هجوم خارجي، مما يقوي قيادتهم التي لا تحظى بشعبية كبيرة في الوقت الراهن. كما أن القادة الإسرائيليين يدركون جيدا مدى خطورة إقدامهم على قصف المنشآت النووية الإيرانية، وثمة ملامح قد تظهر في الأفق لاحتمال اتفاق بين إيران والولايات المتحدة بشأن أزمة النووي الإيراني.

وأضاف أن المرشد الأعلى آية الله **علي خامنئي** قد بلغ من العمر عتيا (73 عاما) وبات عجوزا مريضا بالسرطان، وقد يختفي من المشهد الإيراني في أي لحظة، كما أن الرئيس الإيراني **محمود أحمدي نجاد** يمر بـ"**دور البطة العرجاء**" في الفترة النهائية من رئاسته للبلاد، التي سيغادرها في يونيو/حزيران القادم، وكل هذا يعد في صالح الغرب والولايات المتحدة وإسرائيل.

وأوضح أن إيران ربما تحظى بقيادات جديدة في غضون عام قادم أو اثنين، مما قد تنشأ عنه فرص جديدة للتفاوض بشأن الأزمة النووية الإيرانية، لا بل وقد تنشأ خيارات أخرى مختلفة بشأن برنامج إيران النووي.[1]

ب– الموقف التركي

– التنافس التركي الإيراني

هناك تناقض واضح بين الدولتين التركية والإيرانية فيما يخص وضع كل منهما داخل النظام الدولي، وعلاقته بالقطب الأكبر فيه(الو.م.أ)، وهي العلاقة التي تحدد حجم القيود والفرص المتاحة لكل دولة على الساحة الدولية، وتجعل الحسابات المفروضة على صانع القرار مختلفة مابين التجربتين. ولكن بالرغم من علمانية النموذج التركي وإسلامية النموذج الإيراني، إلا أن المكون الإسلامي داخل كل منهما يخلق مشاكل مع المحيط الخارجي، ولكن في اتجاهات وبأساليب مختلفة، ففي الحالة التركية نحن أمام دولة حليف استراتيجي، أما إيران فهي دولة مناوئة لها.

---

[1] - David Blair, "For Israel to go to war with Iran would be the right of folly", **The Telegraph**, 23aug 2012.

يعرف أصحاب الرأي وخبراء الحرب الناعمة، أنه يتم استخدام آليات كثيرة ومتنوعة في هذه الحرب، ويدركها المفكرين جيدا والرأي العام العالمي، ومع انكشاف هذه الآليات ابتدع الغرب طريقة جديدة ، تعرف هذه الطريقة ب" ابتداع أنموذج"، فانبرت تركيا لتحمل هذه المسؤولية ولعب دور المحارب الناعم في مواجهة إيران.

تتلخص هذه الآلية بالقيام بتقديم دولة مثل تركيا كأنموذج للعالم الإسلامي، وجعلها متفردة بتشكيل هذا الأنموذج للمسلمين في العالم الإسلامي، لأن هناك مزايا عدة تصب في مصلحة الغرب منها: تركيا دولة علمانية، كما أنها لا تعتبر مواجهة الكيان الصهيوني أمرا راسخا وعقيدة ثابتة، وفي حال قبل المسلمون تحت أي عنوان الأنموذج التركي، فهذا يعني أن قيادة العالم الإسلامي ستنتقل إلى أنقرة، وهذا يعد نصرا كبيرا للغرب. [2]

تلعب تركيا دور الدولة النموذج على المستوى الأيديولوجي والثقافي، فهي من المفترض أن تقدم نموذجًا "للإسلام المعتدل "في إطار نظام علماني محمى بقوة العسكر،ونموذجًا للديمقراطية في منطقة يندر فيها الحكم الديمقراطي .فكثير من الكتابات الغربية تنظر إلى النموذج التركي باعتباره أنه استقى مكانته الدولية من كونه الدولة الإسلامية الوحيدة ذات النظام العلماني" المعتدل"، و التي تقدم بديلا مدعمًا غربيًا لما سمى" بالفعالية الإسلامية" Islamic Activism وموازنًا للتوسع السوفيتي سابقًا والإيراني حاليا. [1]

وقد عبر عن هذه الرؤية الرئيس الأمريكي جورج بوش أثناء زيارة الوزير التركي الأول **سليمان درميل**، قائلا: أعتبر تركيا كنموذج لدولة ديمقراطية، علمانية، التي يمكن أن يحتدى بها من قبل دول آسيا الوسطى. الموقف نفسه تؤكده **كاترين لاليمير** السكرتيرة العامة للمجلس الأوربي ، أثناء زيارتها للجمهوريات ذات الثقافة التركية صرحت: أن تركيا تقدم النموذج الأحسن للتنمية بالنسبة إلى الجمهوريات المستقلة حديثا في آسيا.[2]

وفي هذا السياق، أي مواجهة المد الإسلامي الإيراني، يندرج قرار الولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 1992، بالاعتماد على تركيا لتنظيم عملية إعادة الأمل لمساعدة الجمهوريات الاشتراكية

---

[2] - مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، "تصنيع الإسلام الأناضولي في أمريكا وإعادة تصديره إلى تركيا والمنطقة"، **مقالات إستراتيجية**، جوان2012، ص4.

[1] - باكينام الشرقاوي،"إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات، **حولية أتي حول العالم(2002،2001)**، ص.976

2- Idris Bal, "The Turkish model an the Turkic republics", **Journal of international affairs**, volume III, Number 3,September - November 1998, p.5.

السابقة بآسيا الوسطى والقوقاز، وهي العملية التي أثارت سخط السلطات الإيرانية التي وصفت تركيا بأنها عميل في مصلحة أمريكا، يسعى إلى فرض نموذج غربي على جمهوريات آسيا الوسطى بهدف محو شخصيتها الإسلامية.[3]

– عوامل التقارب التركي الإيراني

مع أن البلدين خاضا حروبا قاسية خلال القترة العثمانية – الصفوية، لاسيما في القرن السادس عشر، فإن العلاقات الثنائية كانت الأكثر استقرارا مند ترسيم الحدود بينهما في اتفاقية قصر شيرين في 17 ماي 1638، والتي عدلت باتفاق الطرفين مرة جديدة لدواع أمنية في ثلاثينيات القرن العشرين، ما يجعلها الحدود الأقدم بين البلدين في المنطقة.

وعلى الرغم من اختلاف التوجهات السياسية أو المشاريع التحديثية داخل كل مجتمع، فإن العلاقات السياسية لم تتجاوز الطابع التنافسي إلى أي شكل من أشكال الصدام، فقد فرضت معادلات القوة والنظرة العقلانية داخل كل منهما–بمعزل عن طبيعة النظام السياسي والنوازع الاجتماعية– نوعا من توازن الرعب.[4]

تشترك تركيا وإيران في العديد من القضايا التي تشكل تحديا لسيادة ووحدة البلدين، وأولها القضية الكردية، حيث يوجد في تركيا أكثر من 12 مليون كردي، وفي إيران أكثر من 7 ملايين، ومع أن المشكلة في إيران أقل حدة منها في تركيا، فإن النزعة الاستقلالية لأكراد المنطقة– وانطلاقا مما تحقق في العراق، قائمة في كل البلدان التي يتواجدون فيها، وهو ما يشكل حافزا للتعاون بين دول المنطقة ولا سيما تركيا وإيران. التحدي الثاني هو تنامي النزعة المذهبية في المنطقة، وخصوصا منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، ونظرا للطبيعة التعددية المذهبية في تركيا وإيران، فإنهما يخشيان سريان العدوى المذهبية إلى داخلهما، لدى يسعى كل منهما إلى مواجهة هذه النزعة.

أضف إلى جملة التحديات التي تواجه العلاقات التركية الإيرانية ما بات يعرف بالبرنامج النووي الإيراني. لا يمكن مقاربة الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني بمعزل عن مجمل الرؤية التي حملها معه حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام 2002، وتقوم هذه السياسة على أن تركيا بلد لا يمكن

---

[3] - عمار جفال، **التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز**، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات إستراتيجية، العدد106، 2005، ص38.

[4] - محمد نور الدين،**" مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة"**، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة التقارير المعمقة، ماي 2010،ص.45

رهنه لمحور معين، فكما هي بلد أطلسي و أوربي وذو علاقات جيدة مع الغرب وإسرائيل، هي أيضا بلد له عمق إسلامي ومتوسطي.[1]

وفي هذا الإطار، كانت إيران إحدى الدول التي حظيت باهتمام إضافي عما كان سابقا، ما أتاح المزيد من التفاعل الاقتصادي. معظم المعاملات التجارية تتعلق بالغاز، لكن يوجد تعاون اقتصادي في ميادين أخرى، حيث يعبر 70 ألف تركي عبر إيران للوصول إلى جمهوريات آسيا الوسطى كل عام، كما بلغ حجم المعاملات التجارية بين البلدين 15 مليار دولار اعتبارا من شهر فيفري 2012. العديد من صفقات الغاز الطبيعي بدأت سنة 2007، حيث وقعت تركيا مذكرة تفاهم مع إيران لنقل الغاز إلى أوربا رغم معارضة الو.م.أ، وفي جويلية 2007، وقع وزير النفط الإيراني مع وزير الطاقة التركي معاهدة تقضي بنقل الغاز الإيراني لأوربا عبر تركيا، ونقل غاز تركمنستان لأوربا عبر إيران، مع استثمار مبلغ 3,5 مليار دولار. [2]

ج- مواقف دول الخليج

الظروف التي أحاطت بقيام مجلس التعاون الخليجي في 25ماي1981، أوحت بأن قيامه جاء لتحقيق غرضين أساسيين: أولهما، الرد التاريخي على الثورة الإسلامية الإيرانية وماتمثله من اتجاه عقائدي راديكالي معاد للأنظمة الوراثية التقليدية،وثانيهما، التنسيق بين الأعضاء الستة في المجلس إزاء الحرب التي كانت قائمة بين العراق وإيران، وحماية الضفة العربية من تداعياتها.

هكذا يتبدى لنا أن المنظومة(مجلس التعاون الخليجي) ولدت مرعوبة على صوت الثورة والحرب، وعاشت فترة1978_الحقبة الجنينية-حتى 1991-بعد ولادتها وهي في حالة من التحكم السيكولوجي. واكب ذلك غياب الأخصائيين في الشؤون الإيرانية في دول المنظومة التي كانت مرئياتها حول إيران بالذات تعوزها الدقة والتحليل الموضوعي، لذلك تبدو إيران للمنظومة وكأنها على حد تعبير **عبد الله بشارة**، الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي، لوحة سريالية تقترب من السوب

1- نفس المرجع السابق،ص47.

2- Karen Kay, **"Turkey Iran relation after the Arab spring",** Foreign military studies office, September 2012,p.17.

أوبرا **soap-opera**، هل من الممكن التفاهم مع إيران؟ يؤكد الأمين العام السابق للمجلس، أن إيران دولة يصعب التفاهم معها ويصعب فهمها. [1]

لقد دفعت عدة عوامل بالعلاقات الخليجية الإيرانية نحو مزيد من التنافر، منها ما هو ديني، وثقافي، سياسي وأمني، ومن أهمها النزاع الإيراني الإماراتي حول جزر أبو موسي وطنب الكبرى والصغرى، حيث ترفض إيران حتى الآن مناقشة موضوع الجزر. إضافة إلى الخلاف الطائفي بين المذهب السني الذي تعتنقه غالبية شعوب دول الخليج، والمذهب الشيعي الذي تتبناه إيران. [2]

لقد سعت دول الخليج لإدارة علاقاتها مع إيران من خلال ثلاث طرق: جماعيا، من خلال مجلس التعاون الخليجي، علاقات ثنائية، وبشكل غير مباشر من خلال العلاقات الأمنية مع الو.م.أ، وفي الجهة المقابلة، نظرت إيران إلى مجلس التعاون الخليجي على أنه منظمة أنشئت لمواجهة الطموحات الإقليمية الإيرانية، وتم اعتبارها منظمة عربية أكثر من تعبيرها عن كيان إقليمي. [3]

أما بالنسبة للمسألة النووية، فإن قادة الدول الخليجية يدعمون مسألة نزع أسلحة إيران النووية، لكنهم لا يستطيعون الإعلان عن موقفهم هذا بشكل صريح، وذلك لأنه سيفسر جزئيا على أنه موقف داعم لإسرائيل. لذلك فإن قدرة الو.م.أ ستصطدم بهذه العقبة، وتتوقف عند تخوم النظرة التي تركز على مشكلة التعامل بمكيالين من قبل واشنطن مع الحكومة الإسرائيلية. [1]

جاءت ردود الفعل العربية الخليجية حول نجاح إيران في تخصيب اليورانيوم متوافقة مع مخاوفها المعروفة من البرنامج النووي الإيراني، ففي القمة الخليجية التشاورية التي عقدت في قصر الدرعية بالرياض (06-05-2006) طالب القادة الخليجيون إيران بالالتزام بتعهداتها الدولية بشأن ملفها النووي. رغم القلق الذي أبدته بعض الأطراف الخليجية إلا أن تصريحات القادة الخليجيين كانت تتسم بصفة عامة بالهدوء وعدم التصعيد مع الجانب الإيراني، حيث يبدو أن هناك رغبة خليجية في عدم إثارة إيران في ظل الوضع الجديد، فقد صرح وزير خارجية الإمارات **الشيخ عبد الله بن زايد** في مؤتمر صحفي عقب انتهاء أعمال القمة الخليجية التشاورية: نحن نبذل قصارى جهدنا لتمتين العلاقات مع إيران وهي قبل ذلك جارة إسلامية، وعلينا أن نتجاوز المنغصات معها لتحسين مناخ

---

[1] - عبد الله فهد النفيسي، **إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ**، الكويت، دار قرطاس، 2000،ص ص20- 23.

[2] - رجائي سلامة الجرابعة، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، ماي2012، ص ص 64-66.

3-Rodger Shanahan," **The Gulf states and Iran: robust competition or interested by standers?"**, Lowy institute for international policy, Perspectives, November 2009, p.5.

1- George Percovich, **"Iran is not Island :a strategy to mobilize the neighbor"**, Carnegie endowment for Brief n°34.february 2005, p.3. ,international peace

علاقتنا. أما المملكة العربية السعودية فقد اتخذت موقفًا دبلوماسيا متوازنًا، ففي حين ترفض استخدام القوة العسكرية تجاه إيران وتضع علامات استفهام حول امتلاك إسرائيل لقوة نووية ، إلا أنها تدعو إلى التعقل وعدم التسرع، فقد أعلن ولي العهد السعودي سلطان بن عبد العزيز أنه ليس من مصلحة بلاده أن توضع الآن في موقف ضد إيران بينما إسرائيل تمتلك أسلحة نووية.

في الواقع عند تحليل تصريحات المسؤولين الخليجيين يتبين أن هناك حالة من القلق لدى دول الخليج من الخطوة الإيرانية الأخيرة، ورغم هذا فإن الدول الخليجية ، كغيرها من الدول العربية، لا تمتلك أدوات أو وسائل إزالة هذا القلق، ولهذا فهي تحاول تهدئة الأزمة وعدم التصعيد مع إيران، لأنه ليس من مصلحتها أن تتصاعد الأمور بين إيران من ناحية، والولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية أخرى، حيث تدرك هذه الدول أن أي مواجهة إيرانية - أمريكية سوف تدور على أرضها وبالتالي ستكون هي الخاسر الأول[2].

كما أن إسرائيل بقدرتها على استفزاز المشاعر الإسلامية، وفي أساسها المشاعر العربية ضد سياساتها العدوانية والمتعجرفة، تعد مطلوبة الآن من أجل تثبيت شرعية إيران كقوة داعمة للمقاومين ضد إسرائيل دولا وتنظيمات. ونذكر هنا بأن شرعية إيران عربيا، لم تبلغ ذروتها في أي مرحلة من المراحل، كتلك المرتبطة بحرب تموز2006، إذ كانت تلك الحرب قادرة على أن تحدث تغيرا مفاجئا في المزاج العربي تجاه إيران، من دولة طائفية متورطة في العراق إلى كونها دولة ترفد جهاد المقاومة ضد الهمجية الإسرائيلية.

وفيما يخص نظرة إيران للنخب الحاكمة في الخليج، فإن رؤيتها للشرق الأوسط تراهن على استمرار النخب العربية الحاكمة، على أساس أن حكم الأغلبية ينطوي على مخاطر بالنسبة للمصالح الإيرانية. فلو صح الافتراض أن مقولة فوز الإسلاميين حيث قرروا المنافسة الانتخابية، فليس من مصلحة إيران منطقيا أن يتولى الإسلاميون سدة الحكم، إذ سيبدأ فرز المواقف من القوى الدولية على أسس مذهبية ضيقة، فإذا تصورنا جدلا قيام نظام حكم إسلامي في سورية خلفا للنظام العلماني البعثي، فكيف يمكن أن نتصور علاقة التنسيق السوري الإيراني؟.[1]

2- سمير زكي البسيوني،" كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد165، المجلد41، جويلية.2006

1- نيفين مسعد عبد المنعم، معضلة العلاقات العربية الإيرانية منذ احتلال العراق، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد19، العدد74-75(ربيع/صيف2008)،ص ص 3- 4.

المبحث الثالث: آليات استجابة النظام السياسي الإيراني للضغوط الخارجية

لكل نظام مرتكزات وقدرات يستعملها للحفاظ على استمراره وتكيفه مع ظروف وضغوطات البيئة الخارجية، و يملك النظام الإيراني آليات لمواجهة التحديات الخارجية ممثلة في سلوكه السياسي وجغرافيته الهامة.

المطلب الأول: توافق الجبهة الداخلية (تماسك النظام)

من منظور النظام الإيراني ،فإن ما حدث خلال الماضي القريب يمثل دليلا قاطعا على أن الغرب وحلفاءه (إسرائيل وبعض دول الخليج)تسعى للإطاحة به بجميع الوسائل المتاحة ،وهي تشن هجوما سريا شاملا وغير معلن ،لكنه متعدد الأدرع. كما لم يفت القادة الإيرانيين أن الأنظمة التي لم تكن تمتلك سلاحا نوويا مثل ليبيا في ظل حكم القذافي ، والتي تخلت عن برنامج أسلحة الدمار الشمال التي كانت لديها في عام 2003، ومثل عراق صدام حسين، قد هجمت من قبل القوات الغربية، في حين أن دولا أخرى تمتلك هذه الأسلحة خصوصا كوريا الشمالية لم تتعرض للهجوم.[1]

[1] - مجموعة الأزمات الدولية، **" السباحة في الماء الثقيل: برنامج إيران النووي مخاطر الحرب والدروس التركية"**، تقرير الشرق الأوسط وأوربا رقم116، 23فيفري2012، ص3..

إن إيران لم تكن لتقدم على هذا التشدد الواضح لو لم تكن لديها أوراق، و قاعدة سياسة تستند إليها، خاصة و أن هناك قراءات إيرانية تعتقد أن إثارة الملف النووي تستهدف فتح الطريق أمام اتخاذ الو.م. أ الخطوات سياسية و عسكرية من شأنها عزل نظامها السياسي و بالتالي إسقاطه، و المطلع للموقف الإيراني إزاء هذه الضغوط الدولية لن يبذل كثيرا من العناء في التوصل إلى محورين تستند إليهما إيران في هذا الموقف المتشدد، المحور الأول يتعلق بالوضع الإيراني الداخلي الذي أصبح يتميز بالصلابة و القوة، و الثاني يتعلق بالوضع الإقليمي.[2]

يميل كل المتشددين و البراغماتيين على حد سواء إلى ضمان الاستقلال النووي، و ذلك لأسباب قديمة و حديثة ، و تتمثل الأسباب القديمة في التطلعات القومية إلى وضع قوي في المنطقة، و تجربة إيران المؤلمة أثناء حربها مع العراق، عندما أغمض المجتمع الدولي عينيه عن الهجمات بالأسلحة الكيماوية ضد شعبها، أما الأسباب الحديثة فهي الوضع النووي لكل من الهند و باكستان، و التطويق من قبل القوات الأمريكية و الجيران الموالين للأمريكيين و التوترات المتجددة مع الغرب . و بكلمات دبلوماسي إيراني **"إن قضية التخصيب رمزية، فلو تخلينا عن حقوقنا الشرعية حول هذه القضية، فإن الو.م.أ ستستمر فقط في محاولة إعاقة حقوقنا القومية،و وصولنا إلى أشكال أخرى من التقديم التكنولوجي"**.[1]

على الرغم من الاستياء الشعبي الواضح تجاه أوجه عديدة من سياستها سيما أوساط الشباب، فإن النظام يبقى مستقرا و تبدو قلة من الإيرانيين راغبة في تغيير محلي مستلهم من الخارج، أما الخيار العسكري بمهاجمة إيران أو منشأتها النووية فينطوي على مخاطر جسيمة في سبيل تحقيق مكاسب غير مؤكدة، و هي حقيقة يقر بها مسئولون أمريكيون بارزون ، يقول أحد المسؤولين الإيرانيين رفيع المستوى: إن الهجوم على إيران سيحكم على المنطقة بمزيد من البلبلة و مزيد من المخاطر، الهجوم سيوحد شعبنا الشاعر بالإذلال، لا تحاولوا تخيل الصورة التي يكون عليها رد فعل إيران ، حسبكم العودة بالزمن إلى الوراء، و تذكر التضحيات التي بذلت خلال الحرب مع العراق.

بصرف النظر عن رأي الإيرانيين بالنظام أو بإجراء جرد حساب للثورة ، حيث تسرى الانتقادات على نطاق واسع ، فإن الكثيرين منهم ينظرون إلى توطيد الاستقلال الوطني و كذلك قوة بلادهم المتزايدة و تطورها التقني بوصفها إنجازات لا خلاف حولها .

---

[2] - خالد السرجاني،"مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد64، نوفمبر2005.

1- مجموعة الأزمات الدولية،" **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي**"، التقرير 51 حول الشرق الأوسط، 23فيفري2006، ص25.

من بين كل المبررات التي قد يسوقها النظام لمتابعة البرنامج النووي، فإن تلك التي وفرها الأمريكيون هي الأكثر فاعلية على الإطلاق، بعيدا عن إيران هناك بلدان ينتميان إلى محور الشر الخاص بإدارة بوش، العراق و كوريا الشمالية، لم يكن الأول يمتلك أسلحة نووية، أما الأخير ففعل، تم غزو العراق وأسقط نظامه و احتلت أرضه، في غضون ذلك تسعى الو.م.أ للتفاوض مع كوريا الشمالية، ما هي باعتقادكم النتائج التي يمكن أن يكون النظام الإيراني قد استخلصها من ذلك.[2]

مع سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وشارع الثورة المصرية ضد الرئيس مبارك، بدأ الموقف الإيراني يتضح و يتبلور باتجاه تأييد الثورتين، و لقد تم التأكيد على أن الثورات العربية هي بوادر يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية ، و النظر إلى هذه الثورات كجزء من التغيرات التي تواصلت ببركة صمود و مجاهدة الشعب الإيراني للثورة خلال الأعوام 32 الأخيرة ، حسب قول القائد الأعلى للثورة الإسلامية **علي خامنئي**. و التبشير بالأسلوب الإيراني للثورة من خلال الدعوة إلى **"نظام شعبي على أساس الدين"** على الطريقة الإيرانية، و مناشدة رجال الدين في مصر للقيام بدور نموذجي، من خلال استخدام المساجد لترديد الشعارات التي يرددها الشعب في الشارع .[1]

كما أكد أحمدي نجاد في كلمة ألقاها بمناسبة مولد النبي الأكرم **(ص)**، إلى أن المستضعفين في العالم سينتفضون لترسيخ التوحيد و العدالة، و المؤشرات على ذلك باتت واضحة، اليوم الأرض تستعد الإقامة حكومة الصلحاء و الصالح الأكبر الإمام المهدي، والجمهورية الإسلامية الإيرانية تمثل صوت الدعوة الاليهة للبشر لإرساء التوحيد و العدالة، إن البشرية و الشعوب تعيش حالة صحوة و توجه نحو تعاليم الأبناء بالرغم من المخططات الشيطانية .[2]

مسألة الديمقراطية:

لقد نجحت إيران نسبيا في معالجة مشكلتي الهوية والشرعية، فلديها نظام دستوري،إذ تمتلك إيران برلمانا ديمقراطيا حيث يتم انتخاب 290 نائب برلماني لمدة أربع أعوام، وينتخب رئيس الجمهورية من طرف الشعب لمدة أربع سنوات لفترة لا تزيد عن عهدتين، ويعين رئيس الجمهورية 22 وزيرا ، يتم التأكيد عليهم من قبل البرلمان، وهم مسؤولون مباشرة أمام البرلمان. ، وينتخب مجلس الخبراء المكون

---

[2] - مجموعة الأزمات الدولية،" **الانخراط الأمريكي الإيراني: المشهد من طهران**"، مرجع سابق،ص ص 4- 5.

[1] - فراس أبو هلال،" إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"،، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، **سلسلة تقييم حالة**، جوان 2011،ص2.

[2] - أحمدي نجاد،" العصر الراهن هو عصر زوال المستكبرين"، **وكالة مهر للأنباء**، 21-02-2011.

من 86 عضوا من طرف الشعب لمدة ثمان سنوات، هذا المجلس هو الذي يختار المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. [3]

وتصنف مجلة Economist إيران بين سبعة دول إسلامية فقط –من أصل 39 دولة إسلامية– يمكن وصفها بشيئ من التحفظ بأنها ديمقراطية، وحسب تعبير المجلة، فإن الثوريين الإسلاميين في إيران يحسب لهم أنهم قد شكلوا برلمانا يهتم ببحث القضايا العامة مع الحكومة.[4]

يواجه النظام الإيراني الكثير من المعارضين ، لكن لديه أيضا ملايين الأنصار، قد يكون أحمدي نجاد خسر بالفعل انتخابات 2009 ، لكنها كانت سباقا حصل فيه على ملايين الأصوات ، الانتخابات التي تمت في إيران ، و الملاحظات التي أدلى بها الأفراد الذين كانوا هناك ، تشير إلى أن النظام الحاكم يحظى بتأييد شعبي في المناطق الريفية، بين الملتزمين دينيا في المجتمعات الفقيرة ، و يعتقد الصحافي **مازيار بهاري** ب"**نيوزويك**" الذي حبسته الحكومة الإيرانية أربعة أشهر بتهم ملفقة أن المرشد الأعلى آية الله خامنئي هو الشخصية الأكثر شعبية في إيران.

و تعد مقارنة الثورة الخضراء في إيران بالثورات المخملية في أوربا الشرقية مقارنة خاطئة، فقي عام 1989 كان لدى المنشقين ثلاث قوى: القومية (نظرا لأنه تم فرض الشيوعية بالقوة من جانب قوة أجنبية) و الدين (نظرا لأن الشيوعية قمعت الكنسية)، و الديمقراطية، أما الثورة الخضراء لها قوة واحدة فقط: الديمقراطية. كما استفاد النظام الحاكم من تدين الشعب ، لكنه أصبح أيضا ماهرا في استغلال القومية.

ومن المفارقات أن الذين يأملون في تحرير الإيرانيين هم نفس الأفراد الذين يدعون إلى فرض عقوبات ، بل استخدام القوة ضد إيران،هل يعتقدون أنه عندما تنفجر القنابل سيتجنب أضرارها الأفراد الذين يرتدون ثوبا أخضرا؟.[1]

إن الجمهورية الإسلامية ليست على وشك الانهيار ، كما أن أي حركة إصلاحية هناك سوف تحتاج إلى وقت قبل أن ترى النور من جديد. فبعد أن جرب الإيرانيون خيبات الثورة، و ثماني سنوات من الحرب مع العراق، و الآمال غير المتحققة لعهد خاتمي، و أهوال ما يحدث في العراق حاليا ، باتوا حذرين من أي اضطراب سياسي، فالتغيير الداخلي المفاجئ أمر غير محتمل على الأرجح في المدى

---

3 - Abbas Maleki, Decision Making in Iran's foreign policy: A Heuristic approach
http://www.caspianstudies.com/article/Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf

[4] - السويدي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، مرجع سابق،ص 145.

[1] - فريد زكرياء، خيال الثورة الإيرانية، **جريدة الشرق الأوسط اللندنية**، 22جوان2010.

القريب و لن يقود بالضرورة إلى تحسين الوضع القائم، و المجموعات الوحيدة المسلحة و المنظمة حاليا هي فرق حرس الثورة الإسلامية (IRGC) و ميليشيات الباسيج.[2]

لقد سبب البزوغ المفاجئ لمحمود أحمدي نجاد كرئيس للجمهورية الإسلامية خلفا للمعتدل محمد خاتمي في 2005، صدمة كبيرة للمجتمع السياسي داخل إيران و خارجها . إن محمود أحمدي نجاد هو بلا شك أكثر رئيس مؤدلج شغل منصب الرئاسة الإيراني منذ ثورة 1979، سابقيه (هاشمي رافسنجاني 1989-1997 و محمد خاتمي(2005-1997) مالا لإتباع سياسة براغماتية لاسيما على الصعيد الدولي ، وقد أدان أحمدي نجاد هذا المنهج البراغماتي.

إن أحمدي نجاد هو إبن الثورة و الحرب مع العراق، ومن ثم بالنسبة له، لم تكن الحرب مناسبة يتم الندم عليها و تحاشيها، بل كانت بكل ألمها لحظة تطهير . بدأ أحمدي نجاد يرى نفسه في موقع التأثير تابعا مخلصا للخطاب الثوري لآية الله الخميني، و بالنسبة إليه فإن تصور الخميني حول أن الثورة ارتوت و أثمرت بدم الشهداء الذين ماتوا في الحرب مع العراق لم يكن مجازيا تماما، وليس من التفلسف حديث الخميني، عن أن الإيرانيين يجب أن يبنوا دولة مناسبة لعودة الإمام.[1]

المطلب الثاني: السلوك التفاوضي الإيراني

إن فضيحة **إيران غيت***، واحتلال الجزر الإماراتية ،قد كشفتا عن أمرين ،أولهما أن المعيار العقائدي لم يعد وحده هو الحاكم لتوجيهات السياسة الخارجية الإيرانية ،رغم تأكيد الدستور على الطابع القيمي للأداء الخارجي ،وثانيهما أن الفكر الميكيافلي له مكان في السياسة الإيرانية .

إن مرد حالة الازدواجية التي تلمسها الدول الأخرى المتعاملة مع إيران ،ربما يعود إلى أن وزارة الخارجية لا يمكنها بسهولة أن تعمل خارج الإطار الجامد الذي رسمه آية الله الخميني للعالم ،حيث قسمه تقسيما ثنائيا مابين "مستكبر ومستضعف "،كما أن الخارجية الإيرانية مازالت تتحمل أعباء السمعة السيئة لماضي التوجهات الثورية ،ومنها عدم صدق النوايا والازدواجية، الأمر الذي انعكس بالسلب على التحرك الخارجي، مثل رفض الوساطة الإيرانية في الأزمة القبرصية بين تركيا واليونان ،

---

[2] – كريم سدجابور،" **توجيهات لمقاربة إيران**"، مؤسسة كارنيجي للسلام، برنامج الشرق الأوسط، جوان 2007، ص.2.

1- Robert Lowe, Claire Spencer,**'' Iran: its neighbors and the regional crises''**, A Middle East programme report ,Chatmass House, 2006,p.6.

*- قضية إيران غيت التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي ريغان صفقة لتمويل إيران (الدولة العدوة) بأسلحة متطورة أثناء حربها مع العراق، وذلك لقاء إطلاق صراح بعض الأمريكان الذين كانوا محتجزين في لبنان، حيث كان الاتفاق يقضي ببيع إيران وعن طريق إسرائيل 300 صاروخ تاو، واستعمال أموال الصفقة لتمويل حركات الكونترا المناوئة للنظام الشيوعي في نيكاراغوا.

وكذلك رفض استقبال مبعوث الرئيس محمد خاتمي (بوصفه رئيس ا المنظمة المؤتمر الإسلامي) من قبل المسئولين الجزائريين، والذي كان قد أوفد لوضع تصور للحلل بالنسبة للأزمة الداخلية في الجزائر [2].

مفاوضات الحكومية الإيرانية اشتهرت بالغموض ،نتيجة المعايير الدينية والثقافية الإيرانية ، يستعمل الإيرانيون تكتيكات مختلفة لقياس مدى ثبات منافسهم، إنهم يرفضون قطيعا الشروط المسبقة ويتحدثون على هوامش المشاكل كاستراتيجيه للحصول على معلومات من الطرف الأخر. المفاوضون الذين يشغلون مناصب سفلى في السلطة ينفون حتى الحقائق المسلم بها من أجل زعزعة الطرف المفاوض، وجه آخر غليظ بالنسبة للمفاوضين الغربيين، هو تفضيل الإيرانيين لمدة زمنية أدنى للاتفاق وهو ما يتناقض مع الإستراتيجية الغربية المشتركة التي تقوم على ربح الثقة والتواصل. دراسات حديثة تمت من طرف باحثين أمريكيين ،توثق بالتفصيل فشل المحاولات الأمريكية في جر النظام الإيراني للدبلوماسية منذ سقوط الشاه حتى يومنا هذا ،وهنالك دراستين تمت من طرف عضو سابق في المخابرات وباحث أكاديمي، توحي بأن القادة الإيرانيين يترجمون المساعي الأمريكية للحل السياسي بأنها علامة عن فشلهم .[1]

في إطار الطريق الدبلوماسي، تعتمد إيران على الدبلوماسية المرنة فيما يتعلق بالمفاوضات ،حيث تبدي تعاون نشيطا دون أن تهمل هدفها النهائي الذي يلخص الشعار العام المردد في إيران "الطاقة النووية حق المشروع "،إن الرئيس الإيراني يكرر دائما بأن الدبلوماسية هي الحل الأمثل لمعالجة الملف النووي والعودة للبروتوكول إضافي ،الذي هو حسب رئيس الوكالة الدولية الدليل الأمثل على سلمية المشروع النووي الإيراني،كما أن إيران ترى أن الوكالة الدولية هي الجهة الدولية الوحيدة التي يخول لها الملف النووي.[2]

إستراتيجية التفاوض الإيرانية

تقوم الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية على سبعة أعمدة:

1- "امتلاك عامل الوقت كأساس للموقف التفاوض الإيراني .

---

[2] - سعيد الصباغ، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، دب ن، كتب عربية،د س ن، ص ص 24-25.

1- The Israeal project,'' **Ambiguïté Iranienne dans les négociation nucléaires**''. http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=ewJXKcOUJlIaG&b=7724161&ct=11141659

2- Seyed Mohammad Tabtabaei, **''La diplomatie nucléaire Iranienne''**, L'Haramattan, confluences méditerranée2008/2-N°65,pp.46-47.

2- امتلاك أوراق في ملفات أخرى للتأثير بها على المفاوضات (العراق مثلا).

3- تقديم شيء أثناء المفاوضات كمقبلات يمكن التضحية بها (بالاستفادة من تجربة كوريا الشمالية).

4- إعطاء الانطباع أنها تواجه مصاعب تقنية حتى تمنع ضربها عسكريا.

5- توسيع التناقضات داخل مجلس الأمن .

6- حشد تأييد منظمة عدم الانحياز والجمعية العالمية للأمم المتحدة والدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

7- منع تصوير إيران وكأنها حالة وحيدة ، وبالتالي جدب البرازيل إلى طاولة المفاوضات،باعتبار أن لديها برنامج نووي أيضا ،وجدب تركيا كمكان للتفاوض على خليفة مصلحة تركيا الوطنية في منع ضرب إيران عسكريا.[1]

يملك مجلس الأمن القومي التصويت على قرارات الدولة المصرية ،وفي شكل يفوق بأشواط الصلاحيات الدستورية للبرلماني الإيراني ، لذلك فالمجلس يشبه برلمانا أعلى، بمعنى أخر ،يصنع مكتب مرشد الجمهورية التخطيط الإستراتيجي للقرار النووي، في حين ينفذ "مجلس الأمن القومي "خطة الإدارة والتنفيذ.

تناوب على إدارة الملف النووي الإيراني ثلاثة طواقم هي بحسب التسلسل الزمني :خاتمي /روحاني، مرحلة أحمدي نجاد/ لارجاني ،أحمدي نجاد /جليلي.

في المرحلة الأولى ،أدرك خاتمي أن المفاوضات مع الأوربيين لن تمنع تحويل ملفها إلى مجلس الأمن ،حيث ارتأت استثمار المفاوضات لكسب الوقت وتحصيل أكبر قدر من المكاسب التقنية على خلفية التناقض في مصالح الأقطاب الدولية ،إذ تمثل الهدف الأمريكي في تحويل طهران إلى مجلس الأمن ،بغية استهداف النظام وإن رضخ في الملف النووي ،فقد تناقض هذا الهدف مع المصالح الأوربية التي لا تتعزز بالضرورة عند إطاحة النظام الإيراني .

1- مصطفى اللباد،" العقوبات الاقتصادية و أثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران" ، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، **مجلة شرق نامه**، العدد الثامن، جانفي2011، ص ص 13- 14.

وعرض الأوربيون ضم إيران إلى منظمة التجارة العالمية وفتح الأبواب للاستثمارات ،مقابل توقفها عن تخصيب اليورانيوم، لكن عنصرين لعبا دورا في رفض طهران العرض الأوربي ،تمثل الأول في تقدير طهران أن هذا العرض لا يجلب لها فوائد مباشرة، بل سيستغرق وقتا طويلا في المفاوضات، وتلخص العنصر الثاني في رغبة طهران بالمضي قدما في التخصيب لتحسين مواقعها التفاوضية.

وهكذا تم تشييد وتشغيل منشأة أصفهان النووية أثناء المفاوضات ،في مثال نادر عن قدرات إيران كسب الوقت ،يقول روحاني :همنا كان رسم صورة كاملة لنشاطاتنا النووية السابقة من دون أن يتم تحويلنا إلى مجلس الأمن ، لم نكن نكذب لكننا أعطينا بعض المعلومات متأخرين، ويقول :ساعتها سيتغير الوضع و سيتعين على العالم الاعتراف لإيران بالقدرة على امتلاك دورة الوقود النووي ،فالعالم لم يرغب في امتلاك باكستان القنبلة أو امتلاك البرازيل دورة الوقود النووي، لكنه كان مضطرا للتعامل مع هذه الحقائق".[1]

وفي فترة **أحمدي نجاد /لاريجاني،** ومع دخول **سولانا** و الإتحاد الأوربي في دهاليز المفاوضات ،ومع التعثر الأمريكي في المنطقة وفشل العدوان الإسرائيلي على لبنان 2006، فقد طور **لاريجاني** هدفا تفاوضيا إضافيا تمثل في زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي الإيراني التي تخصب اليورانيوم ، وبالتالي البدء في الإستحواد على عامل الوقت كأداة تفاوضية إيرانية في مقابل الغرب.

بدأت مرحلة **أحمدي نجاد /جليلي،** الذي تولى سكرتارية مجلس الأمن القومي خلفا **لعلي لاريجاني** بالمراكمة على ما تحقق في عهد **خاتمي /روحاني،أحمدي نجاد /لارجاني** ،فنجحت إيران في امتلاك دورة الوقود النووي الكاملة بمرور الوقت الذي أصبح يلعب في صالحها مندعام 2006، مقابل صدور قرارين إضافيين من مجلس الأمن بحقها 1929،1803. وكان أن تترجم الأمر الواقع الجديد في جولات التفاوض اللاحقة، فلم تعد الأطراف الغربية في جولتي فينا وجنيف للحوار سنة 2009 تتمسك بشرط توقف إيران عن تخصيب اليورانيوم كشرط مسبق للتفاوض ،أو حتى كشرط ملازم للتفاوض ،بل جرت المفاوضات في ظل استمرار إيران بتخصيب اليورانيوم .[2]

المطلب الثالث: ورقة النفط والعراق

أولا: ورقة النفط

---

[1] - مصطفي اللباد، صنع القرار النووي في إيران، **مجلة العصر**،16-10-2007.

[2] - مصطفى اللباد، **"العقوبات الاقتصادية و أثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران"**، مرجع سابق، ص10.

أ- قدرات إيران النفطية

أنشئ قطاع البترول في إيران منذ أكثر من مئة عام، و يعد هذا القطاع من أهم و أضخم القطاعات الصناعية في إيران ، كما أنه يعد المصدر الأساسي للعملة الصعبة. و صار البترول أحد العوامل المرتبطة بالأزمات و المشكلات التي تعاني منها إيران في الوقت الراهن، ذلك لأن إيران تملك ثاني احتياطي بترولي في العالم (قدر سنة 2005 ب 137.5 مليار برميل)، كما أنها رابع دولة منتجة للبترول بعد السعودية و روسيا و الو. م. أ، و هي ثاني أكبر الأعضاء في منظمة الأوبك بعد السعودية. و ذكر التقرير السنوي الصادر عن شركة " بريتش بتروليوم"، أن مصادر البترول الإيرانية ستبقي (93) سنة أخرى في حالة المحافظة على معدل الإنتاج الحالي (متوسط إنتاج إيران من البترول الخام عام 2005: 4 مليون و 49 ألف برميل يوميا)، و أن إيران تمتلك 14.9 من احتياطي الغاز لعالمي، و هذا يجعلها تحتل المرتبة الثانية بعد روسيا الاتحادية، و إيران تمتلك مخزون هائلا من الغاز بلغ (27) تريليون لتر مكعب" .[1]

ب- دور النفط في تحدي العقوبات

تواجه الشركات الأوربية النشطة في إيران خطر فرض غرامات كبيرة في الو.م.أ، فإن القليلين جدا من هذه الشركات هم الذين يشعرون بأنهم مقيدون بالعقوبات الأمريكية، فقي سبتمبر 1997 حينما قامت كل من الشركة البترولية الفرنسية **توتال** و العملاق الروسي **غازبروم** بعقد صفقات قدرها ملياري دولار مع إيران لتطوير الحقل البترولي الضخم في جنوب فارس على الخليج، هددت الو.م.أ بفرض عقوبات على فروع هذه الشركات في الو.م.أ، و لكن الرئيس التنفيذي لشركة **توتال** لم يعر ذلك أهمية مصرحا بقوله:**"ليس هناك من يعترف بخاصية امتداد القوانين، فتلك الخاصية تتعارض مع مبدأ السيادة في العلاقات بين الأمم، نعتقد بأننا أحرار في تحركاتنا"**. و قد أيد **لويونيل جوسبان** الذي كان رئيس للحكومة الفرنسية هذا الاتجاه بقوله :**" ليس هناك من يقبل أن تفرض الولايات المتحدة قوانينها على بقية العالم"**.[2]

في أفريل 2005، قامت شركة أكير(AKER)النرويجية بعقد صفقة بقيمة 25 مليون دولار لتمويل هندسة و إدارة حقول الغاز جنوب فارس بالشراكة مع المجمع الوطني الإيراني للبترول ، و في جوان

---

[1] - يحي داود عباس،" تاريخ البترول في إيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد81، أفريل 2007.

[2] - فوزي درويش، أوراق السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد46، ماي .2004

2005 قامت نفس الشركة بعقد صفقات لانجاز ميترو أصفهان و عدة قنوات كبيرة للمياه عن طريق فروعها الأخرى، لقد تلقت الشركة أكثر 6.5 مليون دولار من خلال صفقات عقدتها مع الحكومة الأمريكية منذ سنة 2000 أغلبها تمت مع وزارة الدفاع، مع ذلك صرح الناطق باسم المجمع **جانيك ليندبيغ** لجريدة نيويورك: **"أن المجمع لا يملك حاليا أي معاملات تجارية في إيران ، لكنه لم يشطب مبيعاته لإيران، إنه يخضع للقانون النرويجي"**.

في فيفري2007، وقعت الشركة الكورية الجنوبية ديليم (Dealim) صفقة بقيمة 300 مليون دولار مع المجمع الوطني الإيراني للبترول لبناء ثلاثة حقول للغاز و حقلين للبترول في طوساك جنوب إيران ، لقد أعلن الناطق الرسمي باسم المجمع ، بأنه سنة 2009 تحصل المجمع على 600 مليون دولار من خلال تطويره لحقول الغاز جنوب فارس، و في جويلية 2010، أعلنت ديليم أنها ستواصل عقودها في إيران ، و أن العقوبات لن تشملها باعتبار أنها تمت منذ مدة طويلة . وتملك ديليم مكاتب في هوستن و تكساس، و في تقرير **لنيويورك تايمز** سنة 2009، أشارت أن **ديليم** حصلت على صفقة من الجيش الأمريكي لبناء قاعدة عسكرية جنوب كوريا بقيمة 111مليون دولار.في فيفري 2008 عقدت الشركة السويسرية **أغل** (E G L)صفقة مع المجمع الوطني الإيراني للبترول لتمويل 55 مليار متر مكعب من الغاز لمدة 25 سنة ، وقدرت قيمة الصفقة بين 10 إلى 20 مليار أورو، و صرحت الشركة بأن العقوبات لا تؤثر على الصفقة.

في جوان 2008، فاز مجمع **لينذ** (Linde group) الألماني بصفقة لتطوير العمل في حقل بندر إلى غاية 2014، و تقدر معاملاتها التجارية في إيران ب 36 مليون دولار للسنة. [1]

هناك سبب آخر أقل أهمية يجعل من موارد إيران الطبيعية تحديا مهما للقوة الأمريكية، فالحكومات الأجنبية لا تمتلك أسبابا عديدة لاستيراد حاجاتها النفطية من إيران و حسب، و إنما يبدل نظام طهران جهودا كبيرة أيضا لإغراء المستثمرين الأجانب للعمل في استكشاف و إنتاج و تطوير النفط الإيراني. لا تقتصر رغبة إيران في جذب الاستثمارات الأجنبية على قطاع النقط فقط، و إنما هي جزء من رؤية اقتصادية أوسع ظهرت عام 2004، عندما أعلن **محمد غازي** نائب وزير الاقتصادية و المالية، أن الاقتصاد الإيراني ككل بحاجة التي 20 مليار دولار من الاستثمارات خلال الأعوام الخمسة القادمة حتى ينمو بسرعة كافية لسد احتياجات النمو السكاني المتسارع، و تحتاج البنية التحتية للنفط

1-Mark Dubwitz, **"Laura Grossman, Iran's Chinese energy partners"**, Washington, foundation for defense of democracies, September 2010,pp8-16.

في البلاد إلى مثل تلك الاستمثارات ، و قدرت شركة النقط الإيرانية الوطنية بأنها تحتاج إلى 7مليار دولار خلال الأعوام العشرة القادمة لعمليات التطوير.[2]

غالبا ما أثرت الأحداث بين إيران و المجتمع الدولي في أسعار النفط العالمية:

في 15 نوفمبر 2004 سجلت أسعار البترول انخفاضا ملموسا بعد المحادثات الإيرانية مع بلجيكا، فرنسا و ألمانيا ، و الموافقة على تعليق كل نشاطات التخصيب و الرسكلة.

في29 جانفي2006، أسعار البترول قفزت نتيجة المعارضة الدولية للطموح النووي الإيراني، حيث هدد الرئيس أحمدي نجاد بشل النشاط البترولي، و نتيجة المخاوف من رد فعل إيراني، عرف سعر البرميل زيادة بقدر 10 دولار.

وفي 19 نوفمبر 2007 ، فنزويلا و إيران يدعمون الزيادة في أسعار البترول و فك التعامل بالدولار الأمريكي، وفي جلسة لأوبك الرئيس الفنزويلي **هوجوشافيز**(Hugo Chavez) مدعم بإيران يقول بأن الأوبك أصبحت منظمة سياسية فاعلة، و هدد بأن أسعار البترول ستصل إلى 200 دولار، إذا تعرضت إيران إلى الهجوم الأمريكي.

24 فيفري 2008، ارتفع سعر الخام الأمريكي إلى 101.32 دولار، بعد أن رفض وزير النفط الإيراني **غلام حسين نزاري** التماسات الدول الغربية بزيادة إنتاج النفط الإيراني.

16 ماي 2008 ، ارتفع سعر البترول إلى 127 دولار بعد أن أعلن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد أن بلاده تدرس إمكانية خفض سقف الإنتاج.

في 30 جوان 2008، ارتفع سعر البترول ب 3 دولار ليصل إلى 143دولار للبرميل بعد أن هددت إيران بغلق مضيق هرمز.[1]

ج- مضيق هرمز

كانت منطقة الخليج ، العربي تمثل أهمية بالغة في الأمس بحكم موقعها الجيواستراتيجي الغربي الذي يربط وسط آسيا و غربها و مع بحر العرب و المحيط الهندي و أفريقيا عبر البحر الأحمر، و اليوم بلغت ذروة أهميتها لكونها تسيطر على محيط نفطي لا حدود له يحوى حوالي 730 مليار برميل و قد زادت

[2] - روجر هاورد، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة**، ترجمة مروان سعد الدين، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون،2007، ص53.

1-The Israel progect," L'Iran et l'arme pétrolière".
http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=ewJXKcOUJIIaG&b=7724161&ct=11148653

الأهمية الإستراتيجية و المفصلية للخليج العربي من أهمية مضيق هرمز الذي يعد الباب الذي تخرج منه صادرات النفط إلى الدول المستهلكة والتي تبلغ أكثر 17 مليون برميل يوميا.

لذلك يعد مضيق هرمز واحدا من أهم الممرات المائية في العالم و أكثر حركة للسفن ، إذ يعبره أكثر من 40%من نقط العالم بمعدل 20-30 ناقلة نفط يوميا، و بمعدل ناقلة كل 6 دقائق في ساعات الذروة، و يقع المضيق بين إيران في الشمال و عمان في الجنوب ، و بما أن اتساع المضيق نحو 23 ميلا، فإنه يقع ضمن المياه لإقليمية الإيرانية و العمانية ، و لكونه يربط بين جزئيين من البحار العالمية ، فإنه يخضع لمرور الملاحة الدولية(يربط بين بحر عمان و المحيط الهندي). ومن الناحية العسكرية تسيطر القاعدة البحرية لإيرانية"**بندر عباس**" على حركة السفن في المضيق من الشمال ، و الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى)، (طنب الكبرى) ،(طنب الصغرى) من الجنوب الغربي، وقد سارعت إيران باحتلال هذه الجزر الثلاث بالقوة فور انسحاب القوات البريطانية عام 1971. و بعد أن فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات سياسية و اقتصادية على إيران ،تبرز مرة أخرى قضية مضيق هرمز كورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية و النفطية و الإستراتيجية، خصوصا في ضوء التصريحات النارية لرئيس الجمهورية أحمدي نجاد و مرشد الثورة الإيرانية.[1]

تبعا لتقرير تحت عنوان: هل تستطيع إيران غلق مضيق هرمز؟، كتبه **مارك تومسون**، فإن إيران ربما تعد غلق مضيق هرمز الورقة الرابحة الوحيدة في يدها ما دامت لم تمتلك سلاحها النووي بعد. وينبه التقرير أيضا إلى تأثير ارتفاع أسعار التأمين،التي توصلها بعض التقديرات من بنس واحد إلى ستة دولارات للبرميل، أي ما يقرب 600 ضعف، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، وما يلحقه من تأثير في الإقتصاد العالمي في ظل الأزمة المتفاقمة أصلا.[2]

الشكل (1) يوضح أهمية مضيق هرمز في عملية النقل اليومي للنفط على مستوى العالم.

[1] - حسام سويلم،" مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيراني-الأمريكي"، **مجلة مختارات إيرانية** ، العدد82، ماي 2007.

[2] - Mark Thompson, can Iran close the strait of Hormuz? ,**New York Times**, december28,2011.

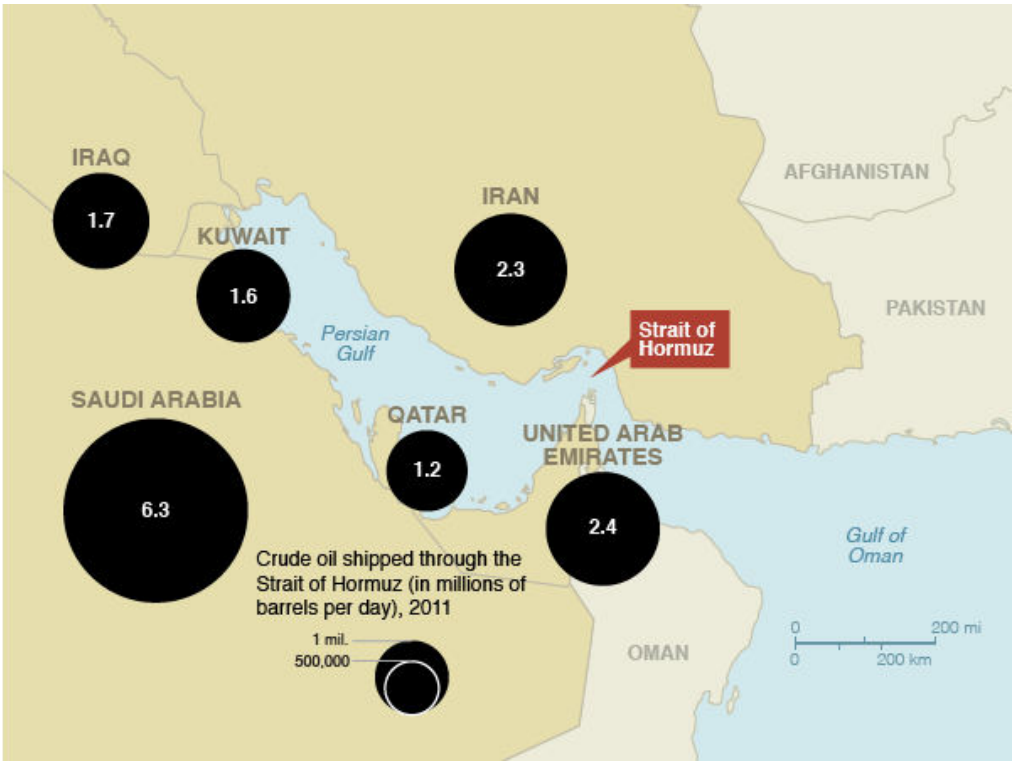

المصدر: http://environment.nationalgeographic.com/environment/energy/great-energy-challenge/strait-of-hormuz

ثانيا: ورقة العـراق

إن الفكرة العامة المتمثلة في أن إيران مصممة على القضاء على استقرار العراق ،وصياغة سياسة بشكل حاسم (عن طريقة الأموال أو إرسال مئات الآلاف من مواطنيها)، أو تأسيس حكومة ذات ميول مماثلة ومدعمة لها قد أصبحت مقبولة بشكل واسع في العراق و العالم العربي و الو.م.أ.

أ–الموقف الإيراني من غزو العراق

يتسم الموقف الإيراني من الشأن العراقي بالتطور المستمر ،وذلك في ضوء العداء المستمر للو.م.أ ،فمند عام 2001 حتى بداية عملية تحرر العراق في مارس2003، دعت إيران إلى حل القضية عبر المنظمات الدولية ،وفي الوقت نفسه تعاملت مع واشنطن وبغداد والمعارضة في العراق. في مرحلة تالية، برزت مزاعم حول الدعم الإيراني للمتمردين العراقيين ،استمرت هذه المزاعم في مرحلة ثالثة بدأت من جويلية 2003 حتى الآن، بدأت العمليات العسكرية ضد العراق في 21 مارس 2003، وتمثل رد الفعل الإيراني الأول في بيان لوزير الخارجية **كمال خرازي** قال فيه :**"العمليات العسكرية الأمريكية ضد العراق غير مبررة وغير شرعية"** ،وأنكر **خمانئي** الأهداف الأمريكية و البريطانية المعلنة قائلا : **"إن هدفهم هو احتلال العراق،والسيطرة عن إقليم الشرق الأوسط"** .

قبل مرور أقل من أسبوع على بدء الحرب ،أشار وزير الدفاع الأمريكي **دونا لد رامسفيلد** إلى وجود أعدادكبيرة من القوات العراقية المدعومة إيرانيا ، إن مئات المقاتلين من فيلق بدر يعملون في العراق وأن أعدادا كبيرة تنتظر في إيران .

لم تكن الو.م.أ.وحدها هي القلقة إزاء التدخل الإيراني حيث قال المبعوث البريطاني في بغداد : إن إيران كانت تدعم فيلق بدر، وكانت تحاول ممارسة تأثير غير مشروع وغير مرحب به في دعم الجماعات الأصولية . [1]

حسب السفير الأمريكي في العراق جيمس جيفري(Jeams Jeffry)، فإن الدعم الإيراني للجماعات الشيعية والمتمردين، كان السبب وراء مقتل ربع الضحايا الأمريكيين.[2]

ب– النفوذ الإيراني في العراق

لقد سعت إيران للسيطرة على العراق من خلال تشكيل حكومة موازية في بغداد، وفي هذا الصدد ، يشير الرئيس المؤقت **غازي الياور** ، أن إيران كانت تدرب من تفضلهم من المرشحين والأحزاب السياسية المتعاطفة معها، وتدعمهم بالأموال لتشكيل حكومة يسيطر عليها الشيعة.

كما اتهم الملك الأردني عبد الله الثاني إيران بإرسال أكثر من مليون إيراني عبر الحدود مع العراق التي يبلغ طولها 910 ميل،ودلك لكي يدلوا بأصواتهم للتأثير على النتائج ،ومن مصلحة إيران قيام جمهورية إسلامية في العراق، ولهذا فإن التورط الإيراني الحاصل في العراق يهدف إلى تشكيل حكومة موالية لإيران. إن سيطرة إيران على العراق سيمهد الطريق لقيام هلال شيعي يمتد من العراق إلى سوريا ولبنان والخليج ،مما سيغير من ميزان القوى التقليدي بين التيار الشيعي والسني ،ويخلق تحديا جديدا للو.م.أ وحلفائها . [1]

وقد عارضت إيران بإصرار كل هذه الإدعاءات، لكن بعض الإجراءات الإيرانية اعتبرت بمنزلة تحريض على العنف ،ففي أفريل 2003 ألقى خامئني خطبة باللغة العربية بدلا من الفارسية، ذكر فيها

1- Abbas William Sami, **"The nearest and dearest enemy: Iran after the Iraq war"**, Meria Gloria center, volume 9, N°3, article3, September 2005.

2-Michael Isnstadt, Michael Knights, and others,**" Iran's influence in Iraq"**, The Washington institute for near east policy, April2001, pp.8-16.

1- Rolein Wright, PeterBaker," Iraq Jordan see threat to electionfrom Iran", **Washington post**, December 8,2004.

المذابح التي ترتكب ضد الشعب الأعزل ،واتهم خامنئي كل من ساعد قوات الاحتلال بارتكاب الخيانة العظمى،وقال أن الأحلام الأمريكية و البريطانية في العراق لن تتحقق بسبب المقاومة التي سوف تظهر، وقد كان لإيران موقفا محايدا خلال الحرب ،لكنه لن يظل محايدا في أي نضال بين الشعب العراقي والمحتلين .[2]

أثناء انتخابات جانفي 2005 ،صرح وزير الداخلية الإيراني قائلا:"**تخرج في الوقت الحاضر إلى صناديق الاقتراع في بغداد والمحافظات العراقية شعارات الشعب الإيراني المسلم، إن ما أعلن من نتائج الانتخابات العراقية يأتي تحقيقا لما قاله الإمام الخميني بأن الطريق إلى القدس يمر عبر كربلاء**". وقال خطيب الجمعة في أردبيل (شمالي شرق إيران) **العاملي** :"**إن نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة في العراق قد حولت إيران إلى قوة عظمى في المنطقة، وإن تأسيس أول حكومة عربية شيعية أصولية في العراق سوف يوفر الأمن في حدودنا الغربية لمدة لا تقل عن أربعة سنوات**" .كما جاء في افتتاح صحيفة كيهان بتاريخ(4/12/2005)، أن قيام حكومة دينية ومجتمع ديني في العراق وتحالفها الطبيعي مع جمهورية إيران الإسلامية، من شأنه تغيير الموقع الجيو استراتيجي في المنطقة.[1]

بعد وصول المالكي إلى الحكم في العراق، في ماي 2006،قام وزير الخارجية **منوشهر متقي** بزيارة العراق ،أثناء هذه الزيارة صرح وزير الخارجية العراقي **هوشيار زيباري** بأن العراق يساند حق إيران المشروع في تطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية، وفي زيارة قادت **المالكي** لإيران في 13-14 سبتمبر، تم التوقيع على مذكرة لدراسة تنقل الأفراد بين البلدين، التبادل المخابراتي وتوسيع التعامل التجاري، كما أعلن أنه يوجد في العراق 3400 عضو من مجاهدي خلق المعارضة ،وأنه قد تم تحييدهم في معسكر على الحدود الإيرانية، وسيتم طردهم من العراق.[2]

إن مصالح إيران ، ولا سيما الرغبة في الإفضاء إلى هيمنة شيعية على العراق ، قد مست حتى الآن و إن لم يكن ذلك على نحو مباشر ، مصالح الو.م.أ التي أرادت أن تدفع قدما الدولة إلى طراز ديمقراطية تمثيلية، و قد ساعدت على ذلك حقيقة أن نحو 60 % من سكان العراق هم من الشيعة ، فلأول مرة في تاريخ العراق الحديث يستولي الشيعة على مؤسسات الحكم في الدولة .

لم تنجح إيران في إحباط توقيع الاتفاقات التي ترتب العلاقات الإستراتيجية بين العراق و الو.م.أ في أواخر عهدة ولاية الرئيس بوش، لكن في أعقاب الضغط الذي استعملته على حكومة المالكي أدخل

---

[2] - William Sami**"The nearest and dearest enemy: Iran after the Iraq war"**,op.cit.

[1] – الملف نت،**" النفوذ الإيراني واستراتيجيته في العراق".**

http://www.almalaf.net/default.asp?mode=more&ID=54561&catID=22

- Kennet Katzman,**" Iran's activitiesand influence in Iraq"**,CRC report for congress,12 October 2007,p.5.[2]

فيها جدول زمني يوجب خروج القوات الأمريكية ، ومادة تمنع مهاجمة الدول المجاورة من داخل العراق.

إن كون العراق جارا لجمهورية إسلامية تريد التسلح بسلاح ذري ، و الرغبة في جعله نموذجا ديمقراطيا ناجحا، والضرورة الأخلاقية التي تنبع من احتلال طويل ، ستفضي إلى أن يظل العراق في المستقبل أيضا حلقة مركزية في توجه الو.م.أ لأمن المنطقة. إن مستقبل العلاقة بين الو.م.أ و العراق قد يؤثر أكثر من كل شيء في قدرة إيران على التدخل في شؤونه الداخلية ، مع ذلك تدرك الو.م.أ أن تدخل إيران في العراق هو جزء من الواقع، وقد قال كلاما من هذا القبيل سفير الو.م.أ السابق في العراق **كريس هيل** : إنه توجد أهمية لزيادة تأثير إيران في اتجاهات أكثر إيجابية، وتركيز ذلك مثلا في السياحة الدينية و التجارة.[3]

إن كلمات **ناصر الشادري**، رئيس الحزب الديمقراطي الوطني في العراق (والذي لم يفز بأية مقاعد في الجمعية الانتقالية الوطنية) قد لاقت استجابة وصدى بين المسؤوليين العراقيين والمراقبين الغربيين، فقد قال:" **إن هدف إيران في العراق يتمثل في منع الاستقرار التام، يعتقد الإيرانيون أنه في حالة وجود استقرار في العراق، سوف يفكر الأمريكيون في التحرك ضد إيران مباشرة، إنني لا أعتقد أن الإيرانيين يرغبون في خلق فوضى لا يمكن السيطرة عليها، وأنهم يشتركون في هذه المقاربة مع دول مجاورة أخرى**".[1]

[3] - يوئيل جوجنسكي،" التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار"، **القدس العربي**، العدد 937، 1-2 أكتوبر 2011.
[1] - مجوعة الأزمات الدولية، **"إيران في العراق ما مدى النفوذ"**، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط،21 مارس 2005، ص30.

خلاصة الفصل الثاني:

إن الولايات المتحدة الأمريكية مشغولة في مواجهة إيران، عدوها الأول بعد غزو عراق صدام حسين، حيث تعمل جاهدة على تقويض النظام السياسي الإيراني ، لكن النظام الإيراني لديه أوراق رابحة يلعب بها، ومع شدة الأزمة الاقتصادية العالمية، يبدو أن إمدادات الطاقة الإيرانية ستعيد صياغة العلاقات الأمنية والدبلوماسية في آسيا والشرق الأوسط، والأكثر من ذلك، وبسبب الحظر الذي تفرضه الو.م .أ على التجارة مع إيران، يبدو أن منافسي أمريكا فقط مثل روسيا والصين سيكونون المستفيدين الوحيدين من موارد إيران الطبيعية.

كما أن نجاح النظام الإيراني في الحصول على جزء كبير من المشروعية نتيجة اعتماده على العملية الانتخابية المباشرة في تحديد رئيس الجمهورية ونواب البرلمان، جعله يحظى بنوع من الاستقرار.

الخاتمة

خاتمة:

لا يتواجد النظام السياسي في فراغ وإنما في بيئة يتأثر بها ويؤثر فيها، وبرغم تناوله كنظام مستقل إلا أنه واقعيا يتفاعل مع النظم المجتمعية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والثقافية، وهو يتفاعل مع البيئة الخارجية.

والنظام السياسي بمعناه العام والشامل يختلف مفهومه من دولة لأخرى تبعا لوجود أو عدم وجود قوى اجتماعية فعلية إلى جانب القوى الرسمية لسلطة الحكم، وعليه فالنظام السياسي هو انعكاس للفلسفات السياسية والاجتماعية المتفاعلة فيما بينها.

ولم يخرج النظام السياسي الإيراني عن هذه القاعدة، حيث يعتبر تطبيقا عمليا لولاية الفقيه، فهي قاعدته الفكرية والروحية والسياسية، التي أخرجت الفكر السياسي الشيعي من بطون الكتب إلى محك التجربة والتطبيق.

كما أن البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي تنتج مجموعة من المدخلات التي تؤثر في النظام السياسي، سواء من حيث الفرص التي تهيؤها له أو من حيث العقبات التي تثيرها أمامه، فبالنسبة للنظام الإيراني، تبرز على المستوى الإقليمي تشابكات القضية العراقية ومسار عملية التسوية والتنافس التركي، وعلى المستوى الدولي تساهم علاقة إيران بالقوى الكبرى في تشكيل رؤية صانع القرار وتحديد وجه النظام ، ويظهر هذا التأثير أوضح ما يكون في الحالة الأمريكية.

إن قدرة الإيرانيين على بناء نظام سياسي نابع من ثقافتهم الخاصة ، جعل هذا النظام يبدو كجسم غريب في البيئة الدولية وغير مقبول، الشيئ الذي جعله يتعرض لضغوط خارجية وأخرى داخلية ، لكنه استطاع المحافظة على استقراره وتكيفه مع هذه الأوضاع لعدة أسباب:

- ربط السلوك السياسي الداخلي والخارجي بمذهب ديني (الإثنا عشرية) هو أداة أثبتت صلاحية للجمع بين الإيرانيين من مختلف الأجناس نظرا لارتفاع نسبة الشيعة، حيث تتمركز الثقافة الدينية حول المذهب أكثر من تمركزها حول العقيدة الإسلامية بشكل خاص، أي أنها معنية دائما بإبراز

تميزها ضمن المجتمع الإسلامي، وهو أمر تشرحه نظرية التجزؤ الهرمي (Pyramidal- segmentary) في علم الاجتماع السياسي، التي ترى أن الفرد ينتمي لعدة أنساق اجتماعية تعلو بعضها بعضا، فإذا حدث تنازع في المطالب بين الولاء الأعلى والولاء الأدنى ينجذب الفرد أو المجموعة نحو الولاء الأدنى . فالفرد الإيراني ينتمي لقومية الإيرانية وللدين الإسلامي وللمذهب الجعفري، وعند التصادم في المطالب بين هذه الأنساق فإنه يغلب مطالب الولاءات الأدنى على غيرها، ففي داخل إيران نجد أولوية القومية بين الأقليات في مواجهة الأغلبية ، ومع البيئة الإسلامية المجاورة نجد الأولوية للمذهب، ومع البيئة الدولية نجد الأولوية للدين الإسلامي. إن المذهب هنا أمر يتحول من كونه موقفا عقائديا إلى آلية يوظفها العقل الباطن للحفاظ على هوية تاريخية تأبى الانصهار والتواري في إطار أوسع.

– مرونة الإرث الفكري الشيعي: من السمات المميزة الهامة اللصيقة بالفقه الشيعي تصارع الآراء بين الفقهاء .وتقوم المناقشات المستمرة بوظيفة هامة وهى إحياء العقل وإعمال الرشادة .وتعتمد مكانة الفقيه وسلطته على جماعة تابعيه التي تنظر له كنموذج للتقليد أكثر منه مصدرا للسلطة. ومن ثم يمكن النظر للمذهب الشيعي باعتبار أنه دين شعبي يختار زعمائه،فالقدرة على إصدار الأوامر للتابعين وطاعتهم هي التي تخلق كبار آيات ا لله .إذ أننا في النهاية أمام مؤسسة فقهية تقوم في المقام الأول على درجة كبرى من الارتباط بالمجتمع .وتساعدها على ذلك الموارد المالية الضخمة التي تقع تحت سيطرتها (الخمس والزكاة) مما مكنها من أن تلعب دورا هاما في الرفاهية الاجتماعية، الأمر الذي يزيد من استقلالية الفقيه الذي هو في النهاية غير مسؤول أمام الحكومة أو أي جهة عدا تابعيه. وفي المقابل يظل على الفقيه فهم إرادة تابعيه وتشكيل سياساته وفقا له . ومن ثم تصبح القيادة الدينية بخلاف أي قيادة أخرى دائرية وليست عمودية.

إن الضرورة تقتضي التذكير بأن الشيعة قضوا أغلب مراحل التاريخ جالسين على كرسي المعارضة، وهو ما ساعدهم على تطوير أدب سياسي يقوم على فكرة التغيير (مقابل سنة طوروا أدب الحفاظ على الأمر الواقع بحكم وجودهم على كرسي السلطة)، ومن البديهي أن يكون الأدب السياسي القائم على التغيير يتمتع بمرونة كافية، كما أن وجودهم في كرسي المعارضة لقرون جعلهم يتأقلمون مع فكرة وجود المعارضة. إن هذه المرونة لها سند واقعي تاريخي، خاصة في موقف الإمام علي– عليه السلام– مع الخوارج، إذ رغم خروجهم عنه قال لهم: لكم علينا ثلاث: لا نمنعكم مساجد الله أن تذكروا فيها اسم الله، ولا نبدؤكم بقتال، ولا نمنعكم الفيء"، حيث منح الحرية للمعارضة ما دامت معارضة سلمية.

– يوافق جناحا النظام السياسي (الإصلاحيون و المحافظون) على دستور الدولة، فهم مع فكرة ربط الدين والدولة وإبقاء السلطة الدينية، كما أنهما متفقان على أسس نظرية الأمن القومي الإيرانية. إن الخلاف بين الخطابين كان شكليا أكثر منه موضوعيا، وينطوي على نوع من توزيع الأدوار أكثر من كونه معبرا عن سياسة محددة. إن أية دعوات لتغيير النظام من الخارج تضعف المعارضة الداخلية،وتفسح المجال أمام السلطة لقمع الداخل بحجة ارتباطه بالخارج الذي يمثل عقدة في الثقافة السياسية الإيرانية، حيث ركزت أدبيات النظام السياسية على عدد من الوقائع التي تدفع المواطنين للالتفاف حول النظام وعدم الاطمئنان للقوى الخارجية، مثل التذكير بالتدخل البريطاني الروسي لتقسيم إيران كمناطق نفوذ لهما، التدخل الأمريكي ضد ثورة 1951 وإجهاضها. وهو ما جعل مستويات العنف بين الدولة والمجتمع (احتجاجات الطلبة سنة 1999، والثورة الخضراء سنة2009) لم تصل إلى حد الخطورة، حيث تم امتصاصها وهو ما يجعل تغيير النظام السياسي أمرا غير مرجح في المدى الزمني القصير والمتوسط.

– من الملامح الخاصة بالنظام السياسي الإيراني هو أن العديد من القرارات الهامة تشارك في إقرارها مؤسسات عديدة، وهو أمر يحقق التوازن بين المؤسسات، ومن أمثلة ذلك أن المجلس الوطني للأمن (الذي يتكون من رؤساء السلطات الثلاث، ورئيس هيئة أركان القيادة العامة للقوات المسلحة، ومسؤول التخطيط والميزانية، ووزراء الداخلية والخارجية والأمن ، ومندوبين يعينهما المرشد الأعلى، بالإضافة إلى أعلى مسؤول في كل من الجيش والحرس الثوري، ويتولى رئاسة المجلس رئيس الجمهورية) يملك حق التصويت على قرارات الدولة المصيرية في شكل يفوت الصلاحيات الممنوحة لبرلمان.

– وجود مؤسسات تمثيلية في إيران أضفي طابعا شرعيا على النظام السياسي، حيث تمتلك إيران برلمانا ديمقراطيا ورئيس جمهورية منتخب مباشرة من الشعب، حيث لا تقل نسبة المشاركة في الانتخابات في الغالب عن 60%.

– إن أهم قوى المعارضة الإيرانية وهي منظمة مجاهدين خلق، ما تزال موضوعة على قائمة المنظمات الإرهابية، كما أغلب المعارضين يؤيدون التغيير لكن ليس بالتدخل الخارجي.

– إن تغيرا هاما في النظام السياسي الإيراني لن يكون محتملا في الوقت الحالي، فالمظاهر الديمقراطية ستتغلغل في المنطقة مع اختلاطها بقدر من العنف، (النتائج العكسية للحراك العربي في كل من سوريا، مصر، ليبيا)، وهو ما سيوفر لإيران مزيدا من الخلل لصالحها.

– قد تعرف العلاقات الإيرانية الأمريكية نوعا من التقارب، وهو أمر ترجحه العديد من الدراسات نتيجة القلق الأمريكي من تنامي النزوع القومي الروسي، ما قد يدفع الو.م.أ للتقارب مع طهران.

هناك العديد من العوامل تجعل إيران أكثر اطمئنانا في سلوكها الدولي، ويأتي على رأس هذه العوامل:

– سقوط نظام صدام حسين في العراق بالقوة، ووصول أول حكومة شيعية إلى الحكم، وهو ما جعل الحدود الغربية الإيرانية أكثر أمنا، حيث تمنع الاتفاقية الأمنية العراقية الأمريكية من شن أي هجوم على الدول المجاورة انطلاقا من الأراضي العراقية. ويقول روبرت **هتشينجز** الذي عمل رئيسا لمجلس المخابرات القومي : **لقد حذرنا من أنه نتيجة لقيادة أمريكا لتغيير النظام بالقوة في العراق، فإن كلا من إيران وكوريا الشمالية ستجدان أن الخيار الأمثل لها هو امتلاك السلاح النووي بأقصى سرعة ممكنة لأن ذلك هو الذي يوفر لها الحماية.**

– الأزمة الاقتصادية العالمية وتصاعد أسعار البترول سهل عليها إدارة اقتصادها بشكل يمكن النظام السياسي من توفير قاعدة رضا شعبي من ناحية، وتوفير موارد لبناء القوة بمختلف أبعادها من ناحية أخرى. كما تبلغ نسبة الاستثمارات في الاقتصاد الإيراني لإجمالي الناتج المحلي نحو 36% مقارنة بنسبة 21% على المستوى العالمي، وهذا يعني أن هناك معدلات تراكم لرأس المال والثروة في هذا البلد مرتفعة مقارنة بالمعدلات الدولية.

– التزايد الواضح في عدد الدول النووية في العالم، إذ يعتقد بعض مفكري العلاقات الدولية أن الدول تزداد انضباطا بعد امتلاكها للأسلحة النووية، أي أنها تصبح أكثر استعدادا للقبول بقواعد القانون الدولي، نظرا لأن الامتلاك يعطيها قدرا أكبر من الشعور بزوال التهديد لوجودها، وعليه فإن امتلاك إيران للسلاح النووي سيجعلها أكثر اتساقا مع الاتجاهات العامة للعلاقات الدولية.

– تصاعد الأصوات المطالبة بالقبول بإيران كقوة إقليمية، والدعوة لإدماجها في الحوار حول الاستقرار في المنطقة، فإيران تسعى لدور إقليمي في المنطقة قبلت الولايات المتحدة ذلك أم لم تقبله، لذلك لا بد من البحث عن نموذج نيكسون مع الصين، وهي إشارة إلى ما عرف بدبلوماسية **البنغ بونغ** التي انتهت بتقارب أمريكي صيني رغم العداء الذي كان بينهما.

فهرس الجداول والأشكال

– فهرس الجداول:

الجدول رقم	العنوان	رقم الصفحة
1	رؤساء جمهورية إيران	**40**
2	حجم المبادلات التجارية بين روسيا و إيران 1995-2008	**94**
3	الوكالة الدولية للطاقة الذرية، قرارات مجلس المحافظين حول إيران	**107**

– فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	نسبة المشاركة في انتخابات مجلس الشورى الإسلامي الإيراني	**44**
2	بنية النظام السياسي الإيراني	**62**
3	أهمية مضيق هرمز في عملية النقل اليومي للنفط على مستوى العالم	**130**

قائمة

المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

1- الكتب:

1- ألموند، جبرائيل ، بويل، بنجام ، مندت، روبرت ، **السياسة المقارنة إطار نظري**(ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي)، بنغازي: منشورات جامعة قار يونس، 1996.

2- آملي،جوادي، **ولاية الفقيه وولاية الفقاهة والعدالة**(ترجمة ماجد الخاقاني)،بيروت، د د ن، د س ن.

3- الواعظي، أحمد ، **تأملات في الفكر السياسي الإسلامي**(ترجمة حيدر رحب الله) ، بيروت: الغدير للطباعة والنشر، 2002.

4- اللباد، مصطفى ، **حدائق الأحزان إيران وولاية الفقيه**، القاهرة: دار الشروق، 2006.

5- النراقي، أحمد ، **عوائد الأيام**، قم: مكتب الإعلام الإسلامي،1995.

6- السيد علي، سعيد ، **المبادئ الأساسية للنظم السياسية وأنظمة الحكم المعاصرة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2007.

7- السويدي، جمال سند، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 1998.

8- العاملي، محمد بن مكي ، **اللمعة الدمشقية**، قم: منشورات دار الفكر،1990.

9- الصباغ، سعيد ، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، د ب ن :كتب عربية، د س ن.

10- التويجري، خالد بن عبد المحسن ، **ولاية الفقيه وتطورها**، الرياض: مركز البحوث والدراسات البيان، 1999.

11- الخميني، روح الله ، **الحكومة الإسلامية**، بيروت: مركز نون للتأليف والترجمة، 2008.

12- الخميني، روح الله ، **تحرير الوسيلة**، دمشق: سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، 1998.

13- الخزرجي، ثامر كامل محمد ، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة**، عمان: دار مجدلاوي ، 2004.

14- بروين، خير إله ، **الوسيط في القانون الدستوري الإيراني**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2009.

15**-** هاورد، روجر ، **نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة** (ترجمة مروان سعد الدين) ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،.2007

16- هويدي، فهمي ، **إيران من الداخل**، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، .1988

17- كاتزمان، كنيث ، **الحرس الثوري الإيراني: نشأته وتكوينه ودوره** ، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، د س ن.

18- مطهري، مرتضى ، **الولاء والولاية**، بيروت: دار المحجة البيضاء، .1992

19- مظهر، أحمد كمال ، **دراسات في تاريخ إيران الحديث والمعاصر**، بغداد: الأمانة العامة للثقافة والشباب، .1985

20- عبد الأنيس محمد، سهيلة ، **العلاقات الإيرانية الأوربية: الأبعاد وملفات الخلاف**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، .2007

21- عبد المومن، محمد السعيد ، وآخرون، **إيران جمهورية إسلامية أم سلطة خمينية**، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، ، 2009.

22- عبد الحي، وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف،2010.

23- عبد المنعم مسعد، نيفين ، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية**، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،.2002

24- عبد الرزاق، صلاح ، **في الفقه السياسي: الإسلام السياسي والدولة الإسلامية المعاصرة**، بغداد: د د ن،.2006

25- علي عبد الله، عادل ، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي**،د ب ن: مركز التنوير للدراسات الإنسانية، 2008.

26**-** عتريسي، طلال ، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، بيروت: دار الساقي، .2006

27- فهد النفيسي، عبد الله ، **إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ**، الكويت: دار قرطاس، 2000.

28- فتح الله، أحمد ، **معجم ألفاظ الفقه الجعفري**، الدمام: ددن، .1995

29- ريتر، سكوت، **إستهداف إيران** (ترجمة أمين الأيوبي)، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،.2007

30- شحادة، أسامة ، الكسواني، هيثم ، **الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة في العالم**، القاهرة: مكتبة مدبولي، .2007

31- خاتمي، محمد ، **الديمقراطية وحاكميه الأمة** (ترجمة سرمد الطائي)، سورية: دار الفكر المعاصر ، .2003

32- خاتمي، محمد ، **التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن** (ترجمة سرمد الطائي)، سورية: دار الفكر المعاصر، 2002.

2- المجلات و الدوريات:

1- أبو الفضل، محمد ،"هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل؟"، **مجلة مختارات إيرانية**، القاهرة، العدد30،المجلد الرابع، جانفي.2003

2- أبو هلال، فراس ، "إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة: **سلسلة تقييم حالة**، جوان .2011

3- أوتفيك، بيورن أولان ، "معضلة الإصلاحيين في إيران"، **مجلة الأهرام الديمقراطية**، العدد18، يناير2005 .

4- البسيوني، سمير زكي ،"كيف تدير إيران علاقاتها مع القوى الكبرى"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد165، المجلد41، جويلية 2006.

5- اللباد، مصطفى ،" العقوبات الاقتصادية و أثرها على عملية صنع القرار النووي في إيران" ، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والإستراتيجية، **مجلة شرق نامه**، العدد الثامن، جانفي.2011

6- السرجاني، خالد ،"مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد64، نوفمبر2005.

7- الشرقاوي، باكينام ، "الحوزات العلمية بقم"، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات، **حولية أمتي في العالم**،(2000،2001).

8- الشرقاوي، باكينام، "إيران وتركيا ما بعد 11 سبتمبر"، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات، **حولية أمتي حول العالم** (2001،2002).

9- جفال، عمار ،" التانفس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز"، أبوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، **دراسات إستراتيجية**، العدد 106، 2005.

10- داود عباس، يحيى ،" تاريخ البترول في إيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد81، أفريل 2007.

11- داود عباس، يحيى ،" المؤسسة الدينية في إيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد82، ماي 2007.

12- درويش، فوزي ، "أوراق السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد46، ماي 2004.

13- حمادة، أمل ،" إيران ترويض الثورة أم تقويض النظام"، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات ، **حولية أمتي في العالم**، العدد السابع (2005،2006).

14- محيمر، فاروق ، "الملف النووي الإيراني بين الترويكا الأوربية والضغوط الأمريكية"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 59 ،جوان.2005

15- محمود، أحمد إبراهيم ،" التعاون النووي بين روسيا وإيران"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 8، مارس .2001

16- **محمود، أحمد إبراهيم ،" الدور الروسي في الأزمة النووية الإيرانية"**، ملف الأهرام الاستراتيجي، القاهرة، العدد145، المجلد 13، جانفي 2007.

17- مكرم، رانيا ، "الأقليات في إيران الواقع والمستقبل"، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، أوت 2008.

18- مسعد عبد المنعم، نيفين ، "معضلة العلاقات العربية الإيرانية منذ احتلال العراق"، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد19، العدد74-75(ربيع/صيف2008).

19- مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، "تصنيع الإسلام الأناضولي في أمريكا وإعادة تصديره إلى تركيا والمنطقة"، **مقالات إستراتيجية**، جوان2012.

20- ناجي، محمد عباس ، "كيف جرت انتخابات الدورة العاشرة لرئاسة الجمهورية الإيرانية؟"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد 107، جوان 2009.

21- ناجي، محمد عباس ، "من داخل الحرس الثوري الإيراني"، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1564، نوفمبر.2009

22- نور الدين، محمد ،" مآل العقوبات على إيران ومواقف الدول المؤثرة والمحيطة"، مركز الجزيرة للدراسات، سلسلة التقارير المعمقة، ماي .2010

23- "نظام التشريع الإيراني ومكانة مجمع تشخيص مصلحة النظام"، **مجلة راهبرد (الإستراتيجية)** ، العدد 34، مارس **2005**.

24- سلامة، معتز ، "الأمن القومي الأمريكي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية"، **كراسات استراتيجية**، السنة السادسة عشر، العدد162، أفريل 2006.

25- عبد المومن، محمد السعيد ، "قراءة في الخطاب السياسي للرئيس الإيراني الجديد"، **مجلة مختارات إيرانية**، العدد61، أوت، 2005.

26- راشد، سامح ، "الثورة الإيرانية بعد مرور25 عاما :تحولات الدولة والمجتمع"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد157، جويلية 2004.

27- شهيد عجمي، عبد السلام ،" الحكم الصالح في إطار نظرية ولاية الفقيه في الفكر السياسي الإسلامي المعاصر"، **مجلة كلية التربية**، المجلد1، العدد 5،حزيران.2011

28- خليجي، مهدي ، "أزمة خلافة: إيران تبحث عن مرشد لهذا الزمان"، **مجلة العرب الدولية**، المملكة المتحدة، العدد1565، يوليو 2011.

3- الرسائل الجامعية:

1- رجائي سلامة الجرابعة، **الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط**، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، ماي.2012

2- غانم باصر حسين البديري، **الدور السياسي للبازار في التطورات الداخلية في إيران (1963،1979)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الكوفة، كلية الآداب، 2006.

4- التقارير:

1- مارينا أوتاوي، وآخرون، **"الشرق الأوسط الجديد"**، تقرير مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2008.

2- مجموعة الأزمات الدولية،" **إيران هل ثمة مخرج من المأزق النووي"**، التقرير 51 حول الشرق الأوسط، 23فيفري.2006

3– مجوعة الأزمات الدولية، **"إيران في العراق ما مدى النفوذ"**، التقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط،21 مارس .2005

4– مجموعة الأزمات الدولية، **"الانخراط الأمريكي الإيراني: المشهد من طهران"**، موجز الشرق الأوسط رقم 28، طهران، 2 جوان .2009

5- مجموعة الأزمات الدولية،" **السباحة في الماء الثقيل: برنامج إيران النووي مخاطر الحرب والدروس التركية"**، تقرير الشرق الأوسط وأوربا رقم116، 23فيفري.2012

6– سدجابور، كريم ،" توجيهات لمقاربة إيران"، **مؤسسة كارنيجي للسلام**، برنامج الشرق الأوسط، جوان 2007.

5- الوثائق الرسمية:

1- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية 1989.

6- القرارات الدولية:

1– الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين(Gov/2003/69)**، الوثيقة (Gov/2004/51)،14نوفمبر.2003

2– الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين(Gov/2004/21)**، الوثيقة (2004/27/ Gov)4 جوان2004.

3- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، **قرار مجلس المحافظين(Gov/2006/14)**، الوثيقة (GOV/2006/27)، 28أفريل .2006

4- مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 1-50. سبتمبر2008.

5- الأمم المتحدة، **قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1696**، 31 جوان.2006

6- الأمم المتحدة، **مجلد قرارات ومقررات مجلس الأمن(1أوت2006/21جويلية2007)**، القرار1737(2006).

7- الأمم المتحدة، **مجلد قرارات ومقررات مجلس الأمن(1أوت2007/31جويلية2008)**، القرار1803(2008)،

8- الأمم المتحدة، **فرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929**، 9 جوان 2010.

9- الأمم المتحدة، **قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1984**، 9 جوان 2011.

7- الندوات:

1– إخوان كاظمي، مسعود ، مكانة ودور القيادة في الديمقراطية الدينية ومقارنة ذلك بالديمقراطية الغربية. **ندوة الحكم الديمقراطي في الإسلام**، طهران، ربيع 2005.

2– ركن آبادي، غضنفر ، **ندوة السيادة الشعبية والدستور**، طهران، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، 13 نيسان 2012.

8- المواقع الالكترونية:

1- أحمدي نجاد:" العصر الراهن هو عصر زوال المستكبرين"، وكالة مهر للأنباء، 21-02-2011.
http://www.mehrnews.com/ar/NewsDetail.aspx?NewsID=1258525

2– البلوشي، صالح ، "المعرفة الدينية والتعددية عند المفكر الإيراني عبد الكريم سروش".
http://www.s-oman.net/avb/showthread.php?t=671368

3– اللباد، مصطفى ، "القرار النووي الإيراني: من مرحلة خاتمي- روحاني إلى عهد نجاد- لاريجاني"،واشنطن، معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات ،14-10-2007 .
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/443.htm

4– الملف نت،" النفوذ الإيراني واستراتيجيته في العراق".
http://www.almalaf.net/default.asp?mode=more&ID=54561&catID=22

5– الصمادي، فاطمة ، "الانتخابات الإيرانية: هاجس الأمن والصدام مجددا"، مركز الجزيرة للدراسات.
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/02/201222983734633505.htm

6- بن نامي، سعد ، "ظاهرة التيار الإصلاحي في إيران واتجاهاتها".
http://alrased.org/main/articles.aspx?selected_article_no=422

7– زيناتية، وفاء ، "انتخابات الرئاسة الإيرانية للعام 2009"، الأردن، دائرة المطبوعات والنشر، 10 جوان 2009.
http://www.dpp.gov.jo/2009/13.html

8– طي، محمد ، "قيام السلطات في الجمهورية الإسلامية وعلاقاتها"،مركز الصدرين للدراسات الاستراتيجية.

http://www.alsadrain.com/Political/stad/77.htm

9- موسوعة الرشيد، "ولاية الفقيه عند الشيعة الإثنى عشرية"، دراسات فكرية.

www.alrachead.net/index.php?partd=e3&derid=1476

10– مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، "التحدي الصيني"، أوت 2010 .

www.alkashif.org

11– سلامة، رمزي ، "الملف النووي الإيراني إلى أين"، مجلس الأمة الكويتي، نوفمبر 2007.

http://www.kna.kw/clt/run.asp

12– عباس، محمد ، "توابع زلزال الانتخابات الرئاسية"، الأهرام الرقمية.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96291&eid=698

13– عبد القادر، أشرف عبد العزيز ،" إدارة بوش وحصاد التجربة المتقلبة مع إيران"، **ميدل إيست أون لاين**، 13،01،2009.

http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=26209&lang

14– صالح، عبد الله ، "الدور السياسي لطبقة البازار"، الأهرام الرقمي.

http://digital.ahram.org

15– "الكونغرس الأمريكي ينتقد تصرفات الحكومة الإيرانية"، **BBC**، الجمعة 19 جوان 2009.

9– الجرائد:

1- "وجهتا نظر في مستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية"، **جريدة البيان الإماراتية**،26 سبتمبر2001.

2- " المحاكم الثورية"، **جريدة الشرق الأوسط** ، العدد 11205، 2أوت 2009، لندن.

3- نبيل، أسامة ، "الحرب الباردة تشتعل بين الصين وأمريكا"، **جريدة العرب**، 15-02-.2010

4- زكرياء، فريد ، "خيال الثورة الإيرانية"، **جريدة الشرق الأوسط اللندنية**، 22جوان.2010

5- جوجنسكي، يوئيل ،" التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار"، **القدس العربي**، العدد 937، 1-2 أكتوبر2011.

6- النعامي، صالح ،"إسرائيل من وقف البرنامج النووي إلى إسقاط النظام"، **جريدة السبيل الأردنية**،7 أكتوبر.2012

7- اللباد، مصطفي ، "صنع القرار النووي في إيران"، **جريدة العصر**،16-10-.2007

8- حنفي، عبد العظيم محمود ،" منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: ورقة مغضوب عليها أم رهان أمريكي واعد"، **جريدة العصر**،7-4-2007.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1-Books:

1- Almond, Gabriel Abraham, Powell, G. Bingham , **Comparative politics: Adevelopmental Approach**, Boston: Little Brown, 1966.

2- Azimi, Fakhreddin, **the quest for democracy in Iran**, London: Harvard University press (A century of struggle against Authoritarian Rule), 2008.

3- Bentley, Arthur, **The process of government: a study of social pressures**, New jersey: Transaction publisher, second printing ,2008.

4- Bukhta, Wilfried, **Who rules Iran? The structure of power in the Islamic republic**, Washington Institute for near East policy,2000.

5- Duncan, W. Raymound, and other, **World politics in the 21st century**, USA: Houghton Mifflin Harcourt publishing company, 2009.

6- Gray Wiliam, J.Duhl Frederick, D.Rizzo Nicholas, **General Systems Theory and Psychiatry**, London: Library of Congress , 1969.

7- Griffiths, Martin, **Fifty key thinkers in inter national relations**, London: Routledge, 1999.

8– Gullette Hitchner; Dell, Levine, Carol, **Comparative Government and Politics**, New York: Dodd Mead, 1967.

9- Hall. A.D, Fagan. R.E., Definition of system, Year book of the society for the advanoement of general systems theory 1.

10- Johari, J.C, **Comparative Politics**, New Delhi: Sterling Publisher, 1982.

11- Kaplan, Morton A, **System and process in international politics**, United Kingdom: The ECPR press, 2005.

12**-** Keshavarzian, Arang, **Bazaar and State in Iran: The Politics of the Tehran market place**, New York: Cambridge University Press, 2007**.**

13**-** Mahmoud, M, **The political system of the Islamic Republic of Iran**, India: Kaplaz publications, 2006**.**

14- Thaler, David E, and other, **Mullahs, Guards, and Bonyads: An Exploration of Iranian Leadership Dynamics** ,RAND corporation, 2010.

15**-** Van Kemenade, Willem, **Iran's relation with China and the west**, Net Herlands institute of international relations, November 2009.

16- Wehrey, Frederic, and others, **the rise of pasdaran: Assessing the domestic roles of Iran's Islamic Revolutionary Guards Corps**, Santa Monica: National defense Research institute, 2009.

17- Wiseman, H.V, **Political systems: some sociological approaches**, London: Alden press, 1966.

2- Journals and Periodical:

1**-** Addis, Casey L, **''Iran's 2009 Presidential Election''**, Congressional Research Service, June 22, 2009.

2- Bal, Idris, "The Turkish model an the Turkic republics", **Journal of international affairs**, volume III, Number 3, September - November 1998.

3- Boulding, Kenneth E, "General systems theory: the skeleton of science", E: co special double issue vol. 6N°s.1-2,2004pp.127-139

4- Bush, GeorgeW., **''Address before a joint session of the congress on the state of the union''**. January 31, 2006. The American presidency project.

5- Coppolani, Antoine**,'' l'arc de crise selon Obama et ses conseillers''**, politique étrangère,1,2009.

6**-** Cordesman, Antony H, **''Iran Revolutionary Guards: the Alquods Force and other Intelligence Para Military Forces''**, Center for Strategic and International Studies, rough working draft, August 2007.

7- Coville, Thiery,'' **L'Accord de commerce et de coopération Iran- UE intérêts et limites''**, Géostratégique N°15, janvier 2007.

8- Dubwitz, Mark, Grossman, Laura**,'' Iran's energy partners'',** Washington**:** Foundation for Defense of Democracies, October 1,2012.

9- Dubwitz, Mark, Grossman, Laura,'' **Iran's Chinese energy partners''**, Washington: foundation for defense of democracies, September 2010.

10- Dufays, Nicolas, "Les Relation de l'Union européenne avec la République islamique d'Iran : Une tradition de dialogue", Émulations, n°7, 2010.

11- Eisenstadt, Michael,'' **The Security force of the Islamic Republic and the fate of the opposition''**, Washington Institute for Near East policy, june19, 2009.

12**-** Gasiorowski**,** Mark,'' **The Causes and Consequences of Iran's June 2005 Presidential Election''**, Center for Contemporary Conflict, Strategic insights, Volume 17,Issue8,(august 2005)

13- Golkar, Saeid,'' **The Ideological political training of Iran's Basig''**, Middle East Brief, Crown Center for Middle East studies, No44, September 2010.

14- Herbert, Jean-Paul, **''l'Iran nucléaire face aux état Unis**", Recherches international, N°79, juillet –août -septembre 2007.

15- Isnstadt, Michael, Michael Knights, and others,'' **Iran's influence in Iraq''**, The Washington institute for near east policy, April 2001.

16- Johnson, Chris.G, Beiley, Margret R, **''validating an organizational action system model from a learning**'', George Washington university

17**-** Jones, Stephen, "**The Islamic Republic of Iran; an Introduction''**, house common library, Research paper 09/92, 11December 2009.

18- Jun, Liu, Lei, Wu, **''Key issues in China- Iran relation''**, Yumman university, Journal of middle east and Islamic studies(in Asia), vol.4.N°1, 2010.

19**-** Kasianova, Alla,'' **Russia weapons sales to Iran. Tomsk state university''**, ponars policy memo N°.427, December 2006.

20- Katzman, Kenneth,'' **Iran: US: Concern and policy responses''**, Congressional research service, august6, 2011.

21- Khalaji, Mahdi, **''Iran's supreme power struggle''**, Washington institute, progect syndicate, december16, 2010.

22**-** Khalaji, Mehdi, **''Militarization of the Iranian Judiciary''**, Washington Institute for Near East Policy, August13,2009.

23- Kay, Karen, **''Turkey Iran relation after the Arab spring'',** Foreign military studies office, September 2012.

24- Maloney, Suzanne**,'' Keeping Iran in check: the next president must focus on achievable goals''**. Brookings, paper, April 10, 2012

25- Nasar, Vali, takeyh, Ray,'' **The costs of containing Iran'',** Real clear politics, December 05,2007.

26- Percovich, George, **''Iran is not Island :a strategy to mobilize the neighbor''**, Carnegie endowment for international peace ,Brief n°34.february 2005.

27- Pfaltzgraff, Robert L, **''Karl Deutch and Study of political science''**, Political Science Reviewer ,Volume 2 ,Number 1,Fall, 1972.

28- Rahimi, Babak, **''The Role of Revolutionary Guards and Basij Militia in Iran''**, Terorism Monitor, Janestown Foundation, Volume vII, Issue21, july 17, 2009.

29**-** Sadri, Mahmoud, **''the political theologies of Soroush, Shabestari, and Kadivar''**, Inter national journal of politics, culture and Society, vol.15,No.2, Winter2001.

30**-** Shanahan, Rodger,'' **The Gulf states and Iran: robust competition or interested by standers?''**, Lowy institute for international policy, Perspectives, November 2009.

31- Simakovsky, Mark," US national security strategy towards Iran". **The journal of international policy** ,2005.

32- Spiro, Herbert J, **"comparative politics: A Comprehensive approach"**, Anherst college, American political science review 56,N°3, pp577-595,September 1962.

33- Stanley Rothman,**" Functionalism and its critics: an analysis of the writings of Gabriel Almond"**, Smith college.

34- Tabtabaei, Seyed Mohammad, **"La diplomatie nucléaire Iranienne"**, L'Haramattan, confluences méditerranée2008/2-N°65.

35- Tabtabaei, Seyed Mohammad,**" Quel dialogue entre l'UE et l'Iran ?"** , Géostratégiques, n°20, Juillet 2008.

36**-** Voronova-Abrams, Marina,**" Russia's uneasy relationship with Iran"**, Security and sustainability program , global Green USA, march30-2010.

37**-** William Sami, Abbas, **"The nearest and dearest enemy: Iran after the Iraq war"**, Meria, Gloria center, volume 9, N°3, article3, September 2005.

3- Reports:

1- Brzezinski, Zbigniew, Gates, Robert M. (co-chairs), **"Iran: time for a new approach"**, report independent task force,2004.

2- Cordesman, Anthony H., and other, **"USA and Iran strategic competition: the sanction games"**, Report of Center for Strategic and International Studies,06-10-2011.

3- Donnelly, Thomas, and other,**" Containing and deterring a nuclear Iran"**,.A report by the American enterprise institute, December 2011.

4- Fite, Brandon,**" US and Iran strategic competition: The impact of China and Russia"**, Report of the CSIS, march 2012.

5**-** Katzman, Kennet,**" Iran's activities and influence in Iraq"**, CRC report for congress,12 october 2007.

6- Lowe, Robert, Claire Spencer**," Iran: its neighbors and the regional crises"**, A Middle East programme report, Chatmass House, 2006.

4- Sites Web:

1-http://www.terra.es/personal2/monolith/iran.htm

2- Stephen J. hadley, **"The George Bush administration"**, United State Institute of peace.
http://www.usip.org/search/google_appliance/%2C+The+george+Bush+administration

3**-** Clément Therme,**" Quel avenir pour les relation Ruso Iraniennes"**, Institut Français des relation international.
http://www.ifri.org/?page=detail-contribution&id=4783&id_provenance=97

4**-** Maleki, Abbas, Decision Making in Iran's foreign policy: A Heuristic approach
http://www.caspianstudies.com/article/Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf

5**-** The Israeal project,**" Ambiguïté Iranienne dans les négociation nucléaires"**.
http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=ewJXKcOUJlIaG&b=7724161&ct=11141659

6- The Israel progect," L'Iran et l'arme pétrolière"
http://www.theisraelproject.org/site/apps/nlnet/content2.aspx?c=ewJXKcOUJlIaG&b=7724161&ct=11148653

7- Great energy challenge, Strait of Hormuz
http://environment.nationalgeographic.com/environment/energy/great-energy-challenge/strait-of-hormuz

8- Zarrokh, Ehsan, **"Iranian judicial system (court's structure)"**, New York law school, Research paper series 07-02.
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-security-forces-of-the-islamic-republic-and-the-fate-of-the-opposition

9- Katz, Mark.N, Iran and Russia. The Iran primer, United State Institute of peace . http://iranprimer.usip.org/resource/iran-and-russia

5- Newspaper:

1- Ballen, Ken," Patrick Doherty, Polling in Iran Shows Real Support for Ahmadinejad", **The Washington Post**, June 15, 2009.

2- Blair, David, "For Israel to go to war with Iran would be the right of folly", **The Telegraph**, 23aug 2012.

3- Draghahi, Borzou,**''** Who's running Iran? No one?**''**, **Los Angeles times**,December 31,2007.

4-Fact box," Russia's relation with Iran", **Reuters**, 26-05-2010.

5- haas, Richard, Enough is enough. **Newsweek**, Janvie21, 2010.

6- **''**Iran: is the president-elect as grin as he sounds?", **The Economist**, June 30th 2005.

7- Shalev, Aner,"Israel and Iran: an eternal alliance" , **Haartez**, aug 26,2012.

8- Smyth, Gareth, "Saeed Hajjarian: the Brain of reformist", **The Daily star**, July 30,2009.

9- Thompson, Mark, can Iran close the strait of Hormuz?, **New York Times**, December 28,2011.

10- Wright, Rolein, PeterBaker," Iraq Jordan see threat to election from Iran", **Washington post**, December 8,2004.

المراجع باللغة الفرنسية:

1- les Ouvrages:

1- Assadi, Djanchid**, L'Iran sous la présidence de Mahmoud Ahmadinejad : bilan et percpectives**, Paris: L'Harmattan,2009.

2- Bayramzadeh, Kamal, **Les Enjeux principaux des relation entre l'Iran et l'Europe de 1979à 2003**. Paris:L'Harmattan, 2004.

3- Guy Gosselin, Marcel Filion, **Régimes politiques et sociétés dans le monde**, Canada, Les presses de l'université naval 2007.

2- Les Revus:

1- Anatol, Rapoport, Collectte, Corisse,**'' La Théorie modern des systèmes: un guide pour faire face aux changements''**, Revue Française de sociologie,1970-11-01

2- Burdeau, George,**'' Traité de science politique''**, Tome 1: le pouvoir politique, Tome 2 L'état, Revue international de droit comparé,vol,2N°1, janvier- mars 1950, pp204-207.

3- Djalali, Mohammed Reza, Kellner, Thiery**,'' L'Iran et les deux géant asiatique''**, Outre terre (2006) ,N°16.

4- Makinsky, Michel,**'' la nouvelle présidence Iranienne: un jeu à multiples inconnues''**, IFRI,politique étranger 2005/3-automne.

فهرس المحتويات

المحتوى صفحة

مقدمة:.....أ-ح

الفصل التمهيدي: الإطار النظري لدراسة النظام السياسي الإيراني.....9

المبحث الأول: النظام السياسي (إطار مفاهيمي).....11

المطلب الأول: مفهوم النظام والنظام السياسي.....11

– **أولا:** مفهوم النظام.....11

– **ثانيا:** المعنى الضيق والواسع للنظام السياسي.....13

المطلب الثاني: خصائص ووظائف النظام السياسي.....16

– **أولا:** آليات مفهوم النظام السياسي.....16

– **ثانيا:** خصائص النظم السياسية.....16

– **ثالثا:** وظائف النظم السياسية.....17

المطلب الثالث: النظام السياسي والتفاعلات الدولية 18

المبحث الثاني: ولاية الفقيه والتأسيس للنظام السياسي الإيراني.....21

المطلب الأول: مفهوم ولاية الفقيه.....21

المطلب الثاني: الجذور الفكرية لولاية الفقيه.....23
المطلب الثالث: اجتهادات الخميني : التطبيق الفعلي لنظرية ولاية الفقيه.....27

الفصل الأول: هيكل النظام السياسي الإيراني والقوى المؤثرة فيه.....30

المبحث الأول: مؤسسة القيادة والسلطات التقليدية.....32
المطلب الأول: المرشد الأعلى (الولي الفقيه).....32
- **أولا**: الشروط الواجب توفرها في القائد وصفاته.....32
- **ثانيا**: مسؤوليات القائد وصلاحياته.....32
- **ثالثا**:اختيار القائد والإرادة الشعبية.....34

المطلب الثاني: السلطات التقليدية (التشريعية، التنفيذية، القضائية).....38
- **أولا**: السلطة التنفيذية.....38
- **ثانيا**:السلطة التشريعية.....42
- **ثالثا**: السلطة القضائية.....47

المبحث الثاني: المؤسسات العابرة للسلطات والقوى الثورية.....50
المطلب الأول: المؤسسات العابرة للسلطات.....50
- **أولا**: مجمع تشخيص مصلحة النظام.....50
- **ثانيا**: المجلس الوطني للأمن.....51
- **ثالثا**: مجلس إعادة النظر في الدستور.....52

المطلب الثاني: القوى الاجتماعية والثورية.....52
- **أولا**: البازار (Bazaar).....52
- **ثانيا**: الحوزة الدينية.....54
- **ثالثا**: الحرس الثوري (الباسدران).....58

المبحث الثالث : التيارات السياسية في إيران وتوجهاتها.....63

المطلب الأول: التيار الإصلاحي في إيران.....63
- **أولا**: أيديولوجية الإصلاحيين.....63
- **ثانيا**: محمد خاتمي وحركة الإصلاح.....66
المطلب الثاني: التيار المحافظ في إيران.....70
- **أولا**: أيديولوجية المحافظين.....70
- **ثانيا**: صعود المحافظين الجدد.....71
الفصل الثاني: الضغوط الخارجية على النظام السياسي الإيراني وآليات استجابته.....79
المبحث الأول: ضغوطات القوى الكبرى على إيران.....81
المطلب الأول: مواقف وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران.....81
- **أولا**: إدارة بوش.....82
- **ثانيا**: إدارة أوباما.....90
المطلب الثاني: مواقف وسياسات روسيا والصين تجاه إيران.....93
- **أولا**: الموقف الروسي.....93
- **ثانيا**: الموقف الصيني.....97
المطلب الثالث: مواقف وسياسات الإتحاد الأوربي تجاه إيران.....100
- **أولا**: فترة رئاسة خاتمي.....101
- **ثانيا**: فترة رئاسة أحمدي نجاد.....102
المبحث الثاني: ضغوطات الهيئات الدولية والقوى الإقليمية على إيران.....104
المطلب الأول: قرارات الهيئات الدولية تجاه إيران.....104
- **أولا**: الوكالة الدولية للطاقة الذرية.....104
- **ثانيا**: مجلس الأمن الدولي.....107
المطلب الثاني: سياسات القوى الإقليمية تجاه إيران.....110

- **أولا**: الموقف الإسرائيلي.....110
- **ثانيا**: الموقف التركي.....113
- **ثالثا**: مواقف دول الخليج.....116

المبحث الثالث: آليات استجابة النظام السياسي الإيراني للضغوط الخارجية.....119

المطلب الأول: توافق الجبهة الداخلية (تماسك النظام).....119

المطلب الثاني: السلوك التفاوضي الإيراني.....123

المطلب الثالث: ورقة النفط والعراق.....126

- **أولا**: ورقة النفط.....126
- **ثانيا**: ورقة العراق.....131

خاتمة.....136

فهرس الجداول والأشكال.....141

قائمة المراجع.....143

فهرس المحتويات.....160